جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تعضيد شاهد الحديث النَّبوي في كتاب "شواهد التَّوضيح" لابن مالك دراسة تحليليَّة تأصيليَّة

إعـــــداد

باسم مفضي المعايطة

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور يحيـــى عبابنـــــــة

رسالـــــة مقدمـــة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة

في الأدب قســـم اللغة العربية كليـــــة الآداب

جامعة مؤتة، 2010م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب باسم مفضي المعايطة الموسومة بـــ:

تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك دراسة تحليلية تأصيلية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2010/12/28	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2010/12/28	عضواً
د. سيف الدين طه الفقراء		2010/12/28	عضواً
د. محمود مبارك عبيدات		2010/12/28	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. صالح الكساسبة

موته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى أحقّ النّاس بحسن صحبتي..... أمي وأبي.
سائلا الله تعالى لهما طول العمر والصحَّة.
إلى من ارتسمت في قلوبهم محبَّتي..... إخواني وأخواتي.
إلى شريكة دربي.... أنيسة حياتي..... زوجتي الحبيبة.
إلى قرّة عيني الذي يسكن سويداء قلبي.....ابني الغالي: بهاء الدين.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

باسم مفضي المعايطة

الشُّكر والتَّقدير

أتقدم بجزيل الشُّكر والتَّقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة الذي ما بخل عليّ بعلمه وفضله، ولما أولاه من اهتمام ومتابعة منذ أن آثرني بهذه الدِّراسة؛ عنواناً وموضوعاً ومنهجاً إلى أن صارت ما هي ثلة بين يديه، فكان نعم الأستاذ الجواد المعلّم المُربِّي، وسأبقى مديناً له ما حييت فجزاه الله عنِّي خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشُّكر والتَّقدير و العرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم عناء قراءة هذه الدِّراسة وتقويمها.

وأتقدم بالشُّكر والتَّقد ير والعرفان إلى كلِّ من ساهم في إنجاز هذا العمل، إخوة وزملاء وأصدقاء، وإلى كلّ من كان له فضل عليّ.

فجزى الله عني الجميع خير الجزاء.

باسم مفضي المعايطة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
المقدمة	1
الفصل الأول: التّمهيد	**4**
1.1 موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف	4
2.1 دوافع تأليف الكتاب	6
3.1 أهميَّة الكتاب	8
4.1 مادة الكتاب	10
5.1 منهج الكتاب	11
6.1 قيمة الكتاب	15
7.1 مصادر الكتاب	16
8.1 موضوعات الكتاب	18
الفصل الثاني: الشواهد والاستشهاد في كتاب (شواهد التوضيح) لابن مالك	**21**
1.2 القرآن الكريم والقراءات القرآنية	25
1.1.2 القرآن الكريم	25
2.1.2 القراءات القرآنية	30
2.2 الحديث النبوي	32
3.2 كلام العرب	38
1.3.2 الشعر	40
2.3.2 أقوال العرب ولغاتها	43

الفصل الثالث: شاهد الحديث النبوي في الأبواب النحويّة **45**
1.3 المرفوعات 49
1.1.3 وقوع المبتدأ نكره محضة بعد "إذا الفجائية" وبعد "واو الحال" 49
2.1.3 الابتداء بعد "إلا" محذوفة الخبر 52
3.1.3 ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" 53
4.1.3 حذف الخبر لكونه مفهوماً 55
5.1.3 حذف المبتدأ المقرون بالفاء وواو الحال 58
6.1.3 وقوع خبر "جعل" مفرداً وجملة اسمية وجملة فعلية 59
7.1.3 حذف الفاعل بعد النفي وشبهه 61
8.1.3 جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ 63
9.1.3 دخول اللام على خبر كان 64
2.3 المنصوبات 65
1.2.3 تنازع الفعلين مفعولاً واحداً وإيثار الثاني بالعمل 65
2.2.3 إجراء فعل القول مجرى الظّنِّ 67
3.2.3 نصب المفعول معه بعد الضَّمير المجرور 68
4.2.3 انتصاب التَّمييز بفعل 69
5.2.3 وقوع التمييز بعد "مثل" 70
3.3 المجرورات 71
1.3.3 حذف عامل الجرّ وبقاء عمله 71
2.3.3 حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه 72
3.3.3 الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه جملة 73
4.3.3 استعمال "في" دالَّة على التَّعليل 74
5.3.3 استعمال "مِنْ" في ابتداء غاية الزمان" 75
6.3.3 معنى ربّ واستعمالها 76
4.3 التوابع 78

1.4.3 العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجارّ 78
2.4.3 العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفعول بتوكيد أو غيره 81
3.4.3 حذف حرف العطف وحذف المعطوف 82
4.4.3 تقدّم الهمزة على حرف العطف 84
5.4.3 البدل من ضمير الحاضر 86
6.4.3 إضافة الموصوف إلى الصِّفة 88
5.3 الأساليب 88
1.5.3 حذف المنادى بعد حرف النِّداء "الياء" 88
2.5.3 المستثنى بـــ"إلاّ" في كلام تام موجب 91
3.5.3 وقوع فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً 93
6.3 أبواب متفرقة 95
1.6.3 إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح 95
2.6.3 عودة ضمير المؤنث على مذكر 97
3.6.3 العدول عن الظَّاهر لتحصيل التَّشاكل للمتجاورين 98
4.6.3 كسر همزة إنّ وفتحها: 99
5.6.3 إنّ المخففة واتّصال اللام بتالي ما بعدها 101
الفصل الرابع: الاعتداد بالشاهد اللغوي في تعضيد شاهد الحديث النبوي **104**
1.4 ما خالف فيه ابن مالك النحاة 108
1.1.4 وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً. 109
2.1.4 استعمال "حوَّل" بمعنى "صيّر" 109
2.4 ما وافق فيه ابن مالك النحاة 110
1.2.4 ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" 110
2.2.4 العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجارِّ 111
3.4 الخاتمـــة 113
المراجع 115

الملخّص

تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب "شواهد التَّوضيح" لابن مالك دراسة تحليليّة تأصيليّة

باسم مفضي المعايطة

جامعة مؤتة، 2010

تهدف هذه الدِّراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي : هل احتجّ ابن مالك احتجاجاً مطلقاً بالحديث النَّبوي الشريف في بناء قواعد يستدرك بها على النحاة السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم؟ وكيف عضّد ذلك بالشواهد النحويَّة؟

اعتمد النحاة حين درسوا اللغة وقعّدوا لها شواهد من القرآن الكريم ، وكلام العرب شعره ونثره، وأمّا لغة الحديث الشريف فلم تنل الاهتمام من قبل النحاة، فتكاد الكتب النحويّة تخلو من الاستشهاد به إلا القليل منها، وحين استشهدوا بالحديث الشريف لم يصرّحوا بذلك وإنّما اكتفوا بوصفه شاهداً لغوياً.

فكانت الشواهد في معظمها من القرآن الكريم، ومن كلام العرب شعره ونثره، فلم يؤخذ بالحديث النَّبوي الشريف في تقعيد النحو العربي عند أكثر العلماء معللين ذلك بجملة من الحجج، منها: أنّ الرُّواة جوّزوا النقل بالمعنى، ووقوع اللَّحن في كثير ممّا روي من الحديث؛ لأنّ كثيراً من الرُّواة لم يكونوا عرباً، وغير ذلك من الأدلَّة.

وقد أثارت قضيّة الاحتجاج بالحديث الشريف جدلاً بين العلماء، وظهرت آراء مختلفة، فمنهم من أجاز الاحتجاج به مطلقاً، ومنهم من منع الاحتجاج به مطلقاً، ومنهم من توسّط بين الطائفتين فأجاز الاحتجاج به لكن بشروط معيّنة.

أمّا ابن مالك فقد أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف، ويُعدُّ كتابه "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " من أهم الكتب التي خصّت الحديث الشريف بالدِّراسة والتَّحليل، فقد قام ابن مالك في كتابه بإثبات نصِّ الحديث الشريف ثم تعيين محلِّ الإشكال فيه، ثم توجيه إعرابه بما يراه مناسباً ، معضداً ذلك بما صحّ من نصوص فصيحة من القرآن الكريم، والقراءات القرآنيّة، ومن كلام العرب نثره ونظمه.

وأهم ما تميّز به ابن مالك هو أسلوبه في عرض الشواهد النحويّة المختلفة التي عضّد بها القواعد النحويّة والأصول التي توصّل إليها من شاهد الحديث النبوي.

Abstract

Supporting the witnesses of Al-Hadeeth Al-Shareif from Ibn Malik's book (The witnesses of clarification) Shawahed Al-tawdeeh

Basem Mfadi Al-Maytah

Mu'tah University, 2010

The aim of this study is to answer the following question.

Did Ibn Malik prove with evidences from AL-Hadeeth Al-Shareif to form rules to be the pioneer in this field? And how he supported his opinion from Syntax evidences?

The grammarians depended on proves from Holy Quran and from fiction and poetry when they studied the language and its rules. But the language of Al-Hadeeth Al-Shareif was not so important for the grammarians. Most of the syntax books didn't mention for it. When the grammarians took Al-Hadeeth Al-Shareif as an evidence, they didn't refer to it as a real prove. But they said that it was a language witness.

Most of the evidences where from the Holy Quran as well as the poetry and the fiction. The grammarians didn't take Al-Hadeeth Al-Shareif to form the Arabic syntax. They justified that with some reasons. First of all the tellers allowed to write with meaning as well as the occurring of the tune in much of what had been said about Al-Hadeeth Al-Shareif. Most of the tellers were not Arabs.

The issue of using Al-Hadeeth Al-Shareif as an evidence produced great argument between the grammarians themselves. Some of them allowed to use it as an evidence. Others said that it was forbidden to use it as an evidence. The rest said that it was allowed but in special circumstances.

Ibn Malik allowed to use Al-Hadeeth Al-Shareif as a witness. His book (Shawahed Al-tawdeeh) is considered one of the most important books. This book is specialized with studies and analyses from Al-Hadeeth Al-Shareif. Ibn Malik had proved the script of Al-Hadeeth in his book. He had defined the place of disagreement. Then he directed its case in a suitable way by supporting it with clear scripts from Holy Quran and Al-Quran readings, and from the Arab fiction and poetry.

Ibn Malik's style was unique. He showed the different language witnesses and proves which he used to support the syntax rules that he discovered from Al-Hadeeth Al-Shareif.

المُقدّمة:

كان هدف النحاة الأوائل استخلاص قواعد اللُّغة العربيَّة من التُّراث اللُّغوي والأنماط الفصيحة والشواهد الصَّحيحة ، ووضع مصطلحات قواعد العربيَّة من مصادرها السماعية، وبعد ذلك القياس عليها.

ورغم تفاوت النحاة في مواقفهم من المسموع فقد وضعوا ضوابط علميّة محدّدة، التزموا بها على درجات متفاوتة تختلف من طائفة إلى أخرى.

فقد كان الاهتمام بالقرآن الكريم وفهم مقاصده ، الغاية القصوى التي دفعت النحاة إلىالولوج إلى هذا التُّراث اللغوي ، وضبط أنماطه واستنباط القواعد منه،لذلك اعتمد النحاة على الشِّعر و الأنماطالفصيحة في الاستشهاد على قواعد اللغة أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم ؛ لأنّ هدفهم في بداية الأمر كان استخلاص قواعد يُفْهم بها النُّصوص الإسلاميَّة المتمثِّلة بالقرآن الكريم والحديث الشَّريف.

لذلك يُعدُّ كلام العرب شعره ونثره من أهمِّ ما احتجّ به النحاة الأوائل في وضع قواعدهفكانوا يخرجون إلى بطون البوادي ويسمعون من الأعراب مشافهة ثم يسجِّلون ما سمعوا، أو يحفظونه في صدورهم.

أمَّا احتجاجهمبالآيات القرآنيّة فلم يكن قليلاً ، فقد احتجُّوا بها في كثير من الموضوعات إن لم نَقُل في أكثرها ، فلا تكاد مسألةتخلو من مسائل النَّحو إلا واحتجّ لها النحاة بآية أو عدد من الآيات القرآنية.

وكذلكاحتجاجهم بالحديث النَّبوي الشريف ، حيث احتجُّوا به في مواطن قليلة ، ولكنَّهم لم يُصرِّحوا أنَّ هذه النُّصوص هي أحاديث نبويّة ، لكن استندوا إليها بوصفها أنماطاً لغويّةفقد كان سيبويه لا يُصرِّح بأنّ هذه العبارة التي احتجَّ بها من الحديث، ولا ينسبها إلى الرسول -صلَّى الله عليه وسلّم- ولا إلى قائلها إنْ كان من أهل البيت أو الصَّحابة رضي الله عنهم.

وخلاصة القول أنّ النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجُّوا بالحديث النَّبوي الشريف؛ لجواز النَّقل بالمعنى، ووقوع اللَّحن في كثير ممَّا روي من الحديث؛ لأن كثيراً من النحاة كانوا غير عرب.

أمّا ابن مالك فيعدُّ من أوائل النُّحاة الذين احتجُّوا بالحديث الـشريف احتجاجـاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة لم يجدها عند النُّحاة الأوائل.

لذلك قمت بدراسة هذا الموضو ع لبيان موقف ابن مالك من الاحتجاج بالحـديث الشريف وأسلوبه في التَّعامل مع الشَّواهد الفصيحة في تعضيد شاه د الحديث النبوي الشريف في كتابه "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح ".

إضافة إلى توضيح المسائل النحويّة التي توصّل إليها ابن مالك في كتابه من خلال شاهد الحديث النَّبوي ؛ لأنّ هذه المسائل هي أبواب جديدة في النحو لم يطرقها النحاة من قبل، وإنّما كان الحديث الشريف هو المدخل إلى هذه الأبواب ؛ لذلك عمد ابن مالك إلى تعضيد هذه المسائل بالشواهد الفصيحة كي يثبت صحَّة ما يذهب إليه.

فقد كان ابن ما لك يتّخذ من الحديث النبوي الشريف مُنْطلقاً إلى بحث نحوي لم يجده عند نحويّ ق بله، فيفصّل الكلام عليه ويناقش النحاة فيه ، ثم يعضِّد شاهد الحديث النَّبوي بالشَّواهد الفصيحة الأخرى التي تؤيد ما يذهب إليه.

غير أنّ صعوبة الحصول على الأطر النظريّة كانت العائق أمام هذه الدِّراسة ، لأنّه لا يوجد دراسات بهذا المضمون أجريت على الموضوع، غير أنّه أجريت بعض الدراسات التي حاولت أن تلامس تعضيد شاهد الحديث النبوي.

وقد قسّمت هذه الدِّراسة إلى أربعة فصول:

في الفصل الأول مهَّدت لهذا الموضوع ببيانِ موقف الـ نحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ثم تحدَّثت عن كتاب "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح" لابن مالك من حيث قيمة الكتاب ، ودوافع تأليفه، وأهميّة الكتاب، ومنهجه، ومصادره، وموضوعاته ؛ وذلك لوضع القارئ بصورة واعية حول هذا الكتا وقيمته في الدِّراسات النحويّة ؛ لأنّه يُعدُّ أوّل كتاب يحتجّ بالحديث الشَّريف ، وما يمتاز به صاحبه من سعة معرفة في المادة اللغويّة والشواهد الفصيحة.

أمَّا في الفصل الثاني فقد تحدَّثت فيه عن الشواهد والاستشهاد في كتاب "شواهد التّوضيح والتّصحيح"، وكذلك بيّنت في هذا الفصل موقف ابن مالك من الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة والحديث الشريف وأقوال العرب نثرها ونظمها،

وبعض مواطن الاحتجاج في كتاب "شواهد التّوضيح والتّصحيح " وأسلوب ابن مالك في التعامل مع هذه الشواهد.

أمّا الفصل الثالث فقد تحدَّثت فيه عن شواهد الحديث النَّبوي في الأبواب النحويّة من كتاب "شواهد التّوضيح والتّصحيح "، وكيفية عرض ابن مالك لمادَّته اللغويّة في الكتاب وذلك من خلال تقسيم المسائل إلى الأبواب التالية: (المرفوعات، المنصوبات، المجرورات، التَّوابع، الأبواب المتفرِّقة).

ثم بيان الطَّريقة التي عرض فيها ابن مالك مادته اللغويّة ، فقد كان يثبت نصَّ الحديث الشريف،ثم يعرض رأيه، ويناقش من خلاله آراء العلماء ، ثم يعضّد ما يذهب إليه بالشَّواهد الفصيحة سواء كانت من القرآن الكريم أم القراءات القرآنية أم من الحديث النبوي أم من كلام العرب نثره ونظمه، ثم يستخلص من ذلك القاعدة التي يذهب إليها ابن مالك.

أمّا الفصل الرابع فقد تحدَّثت فيه عن الاعتداد بالشَّاهد اللُّغوي في تعضيد شاهد الحديث النَّبوي من خلال دراسةبعض المسائل اللغويّة، وبيان الشَّواهد الفصيحة فيها، وطريقة عرضهاوما تقدمه لشاهد الحديث النبوي الذي كان يثبته في أول المسألةثم الحديث عن موقفه من النحاة وبيان وجوه مخالفته لهم وموافقته لهم في بعض المسائل النحويّة.

أسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، ويجعله علماً ينتفع به في خدمة ديننا الحنيف ولغتنا العربية، والله الموفق.

الفصل الأول
التّمهيد

1.1 موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف:

لم يكن للحديث الشريف عند النحاة حظٌّ وافرٌ من الاستشهاد، معللين ذلك بأنَّه روي بالمعنى لا باللفظ، يقول السُّيوطي[1]: "وأمّا كلامُه صلى الله عليه وسلم - فَيُستدلُ منه بما ثبتَ أنّه قاله على اللفظ المرويِّ وذلك نادرٌ جداً، إنّما يوجد في الأحيان القصار على قلةٍ أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويٌ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فَرَوَوها أدّت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقَّصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظٍ، ولهذا ترى الحديثَ الواحد في القصةِ الواحدةِ مروياً على أوجهٍ شتى بعباراتٍ مختلفةٍ، ومن ثمَّ أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردةِ في الحديث".

فهذا النصُّ إشارةٌ واضحةٌ إلى عدم احتجاج النحويين بالحديث إلا ما يثبت منه بلفظه كونه مرويّاً بالمعنى، وقال السُّيوطي[2] قال أبو الحسن بن الضائع :"تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمةِ -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن ،وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة -كلام النبيِّ صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصحُ العرب".

وبهذا يكون ابن الضائع أولَّ من نبّه على أنَّ النحويين لم يكونوا يحتجون بالحديث الشريف، لأنه مرويٌّ بالمعنى، لكنَّه لم يُفصّل ذلك تفصيلاً واضحاً.

وقد اهتمَّ النحاةُ الأوائل بكتابِ الله العزيز، وكان استشهادهم بآياته واضحاً، وتعدُّ أساساً لبناء قواعد النحو والصرف، حيث إنّهم كانوا يحتجون بكلام العرب الفصحاء،

---

(1) السّيوطي، جلال الدين. (1996م). الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق : محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص29.

(2) المصدر نفسه، ص31.

وقد اهتموا به ووضعوا حدوداً وشروطاً لناقل هذه اللغةِ وشـــروطاً أخـــرى للغـــةِ المنقولةِ، وللقبائل التي يُنقَلُ عنها، وحدّدوا ذلك بزمان ومكان معيَّنين.

والحديث النبوي يأتي بعد كلام اللهِ فصاحةً وبلاغةً وصحَّة عبارة، وكان ينبغـــي أن يُعدَّ المصدر الثاني من مصادر اللغةِ المسموعةِ في الاحتجاج به في علوم اللغة.

والاعتماد عليه في استنباطقواعد النحو والصرف، "لكنّلم يلق هذا الاهتمام، لا من النحاة الأوائل أنفسهم، ولا من الذين كتبوا في اللغةِ التي تصلح للاستشهاد، فلـــم نجدفي كتب النحاة الذين قعّدوا النحو وبنوا أصوله، ولا في كتـــب الـــصرفيين أو كتب الذين تحدَّثوا عن السماع والقياس واللغة التي يُقاس عليها"[1].

ولممَّا شكَّ فيه أنّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان أفصح العرب، وأعلمهم بالأساليب اللغويةِ، لكنّ اللَّحن الذي وقع كثيراً فيما رويَ من أحاديـــث، حـــالَ دون الاستشهاد بالحديث؛ لأنّكثيراً من الرُّواة كانوا من غير العرب، فوقع اللحـــن فـــي نقلهم وهم لا يعلمون، كما أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، ممَّـــا أدّى إلـــى عـــزوف النُّحاة عن الاستشهاد بالأحاديث النبويّة.

وقد ناقشت الدراسات الحديثة هذه الأمور وعرضوا مواقف الرواةِ من مـــسألةِ الاحتجاج بالحديث الشريف[2].

يقول محمد الخضر حسين [3]: "إنّ قسماً كبيراً من الأحاديث دوّنه رجال يحـــتجّ بأقوالهم في العربية، وإنّ كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عنـــد ســـماعها، وذلك يساعد على روايتها بألفاظها، بالإضافةِ إلى التَّشدُّد في روايـــة الحـــديث بالمعنى".

---

(1) الحديثي، خديجة. (1981). موقف النحاة من الاحتجاج بالحـــديث الـــشريف، الجمهوريّـــة العراقيّة، دار الرشيد، ص15.

(2) أبو عودة، عودة خليل . (1990). إلغاء الجملة في الحديث الشريف في الصحيحين ، عمـــان، ص147.

(3) محمد الخضر، حسين . (1971). دراسات في العربيـــة وتاريخهـــا، منـــشورات المكتـــب الإسلامي بدمشق، ط2، ص168.

لكن هذا لا يعني أنَّ النُّحاة جميعهم منعوا الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد جَوَّز عدد من العلماء الاستشهاد بالحديث الشريف وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الإستربادي، وابن الحاجب الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابةِ وآل البيت[1].

وكان البغدادي صاحب خزانة الأدب من المُجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف حيث قال[2]: "والصَّواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحويّ من ضبط ألفاظه، ويلحق به ما رويَ عن الصحابةِ وآل البيت".

ومن هنا فقد تباينت آراء العلماء حول قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، فمنهم من منع الاستشهاد به ؛ لأنَّه رويَ بالمعنى لا باللفظ، ومنهم من أجاز الاستشهاد به شريطة أن يكون الحديث منقولاً بالتواتر، فيكون كالقرآن في الاحتجاج.

وسنبين ذلك من خلال الوقوف على كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " لابن مالك الذي يُكثِر من الاحتجاج بالحديث النبوي والاعتماد عليه في استنباط قواعد نحويّة وصرفيّة جديدة، استدركها على من تقدَّمه من النحاة البصريين والكوفيين.

2.1 دوافع تأليف الكتاب:

حاول المؤلِّف أن يُقرِّ مسائل نحويّة ليتسنَّ له أن يضمّ أكثرها إلى أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنّف، ومنها موضوعات تتَّصل بعلم المعاني، مثل مسائل الاستفهام والجواب ومعاني الحروف وغيرها[3].

---

(1) البغدادي، عبدالقادر بن عمر . (1979). خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق عبدالسَّلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة، ج1، ص4.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص5.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن محمد الأندلسي. (1985). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد ، ص11.

فقد ناقش ابن مالك في هذا المصنّف الكثير من المسائل التي كانت محلّ خلاف بين العلماء، فقد قام باستقراء كتب الحديث عامة واستخلص منها ما جاء على قواعد منعها النحاة أو أجازوا وقوعها أحكاماً جديدة مستنداً إلى بعضها الآخر وردّ على كثير من السّابقين قواعدهم وأحكامهم وأقوالهم بما جاء في الأحاديث[1].

فقد استقرأ ابن مالك ما في صحيح البخاري من أحاديث و أوردها في أبواب النحو المتَّفق عليها أو المختلف فيها، وفيها خروج عن ظاهر القواعد اللغويّة.

وشواهد التوضيح هو الجزء الذي قام يستوفي الكلام فيه على ما يحتاج إلى شاهد ونظير[2].

ونلمح في الكتاب آراء المؤلف النحويّة واللغويّة واضحة جليّة . تتَّسم بالدِّقةِ والحِرفةِ، وذلك من خلال مناقشته أكابر النُّحاة بالحجَّةِ والبرهان، فقد استعرض ابن مالك مجموعة من آراء النُّحاة واللغويين، وناقشها، وقدّم الدليل عليها، نحو : سيبويه والأخفش والفرّاء والكسائي والمبرّد والفارسي وابن جني وغيرهم من النحاة.

ويمكن أن نضيف دافعاً آخر لتأليف هذا الكتاب، فقد طلب إليه فضلاء المحَدّثين والحُفّظ أن يوضِّح ويصحِّح لهم مشكلاتٍ وألفاظاً وروايات وردت في كتاب"الجامع الصحيح" لأبي عبدالله البخاري، فأجابهم إلى ذلك، ووضَّحها وصحَّحها في واحدٍ وسبعين مجلسا".

وفي ذلك يقول ابن مالك "وكان السَّماع بحضرة جماعةٍ من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلَّما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامةِ دلالةٍ أخَّرتُ أمره إلى جزء استوفي فيه الكلامليحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً، والبيان تاماً"[3].

---

(1) الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، ص267.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص11.

(3) القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد . (1904). إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري، مطبعة بولاق، ط7، ج1، ص41.

وبهذا يكون ابن مالك قد ألّف الكتاب وفي نيَّته الانطلاق من نصوص البخاري لما له من احترام في نفوس العلماء، لسدِّ الخلل الذي رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب، لذلك اتَّخذ من الأحاديث منطلقاً إلى بحث نحوي لم يجده تاماً في كتب من سبقوه، فنجده يفصِّل الكلام ويناقش النحاة، ويقدِّم الدليل من الأحاديث النبويّة ثم يعضدِّ دها بشواهد نحويةٍ من القرآن الكريم أو الشعر الفصيح أو أقوال العرب، وأحياناً يلجأ إلى بيان الأوجه الإعرابية في لفظ من ألفاظ الحديث.

3.1 أهميَّة الكتاب:

اعتمد النحاة حين درسوا اللغة وقعّدوا لها شواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، أمَّا لغة الحديث النبويّ فلم تنل الاهتمام من قبل النحاة، فتكاد الكتب النحوية تخلو من الاستشهاد به إلا القليل منها في مواضع متفرقة ، فكانت الشواهد معظمها من القرآن الكريم ومن كلام العرب، مبتعدين عن الاستشهاد بالحديث ومعلِّلين ذلك بجملةٍ من الأسباب والحجج.

وقد أثارت قضية الاحتجاج بالحديث الشريف جدلاً بين العلماء، وظهرت آراء مختلفة، فكان العلماء بين مؤيدين ومعارضين، لذلك تكمن أهمية هذا الكتاب في أنَّه من الكتب القليلة التي خصَّت الحديث الشريف بالدِّراسةِ والتحليل ، وقد استعمل ابن مالك الشواهد النحوية المختلفة من القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره في تعضيد شاهد الحديث النبوي وتعزيزه عند الاستشهاد به على مسألةٍ من مسائل اللغة، فقد احتجَّ ابن مالك احتجاجاً مطلقاً بالحديث النبوي الشريف في بناء قواعد يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم.

فقد قام ابن مالك بإثبات نصِّ الحديث الشريف وتعيين محلِّ الإشكال فيه ثم توجيه إعرابه بما يراه مناسباً ، مُستدلاً على ذلك بما صحّ من نصوص فصيحة ، مُقدِّماً شواهد النثر على النظم.

لذلك تكمن قيمة هذا الكتاب في أنَّه يهتمّ بلغة الحديث الشريف التي يجب أن تحظى بالاهتمام لمعرفةِ تراكيبه وأساليبه اللغويةِ المتنوعةِ.

كما أنَّ هذا الكتاب كشف عن قدرة ابن مالك في التعامل مع الاستعمالات اللغوية ومحاكاتها واستنباط القواعد العامة منها، وقد أبرز هذا الكتاب قدرة ابن مالك في محاججة العلماء وردِّ آرائهم بأساليب لغوية تنم عن العقلية الفذّة التي كان يتمتَّع بها.

يتَّضح ذلك في قوله بوقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال"[1]، كقول عائشة رضي الله عنها :" وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ "[2]، ومثله: " عَنْ أَنَسٍ قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسْجِدَ وَحَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ "[3].

يقول ابن مالك : "لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة، نحو:رجلٌ تكلَّم، وغلامٌ احتلم، وامرأةٌ حاضت .فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمتنع لخلوِّ الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجلٍ يتكلَّم ومن غلامٍ يحتلم ومن امرأةٍ تحيض . فلو اقترن بالنكرةِ قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها..."[4] ومنه قول الصاحبرضي الله عنه :"حدثنا الأزرق بن قيس قال ...فبينا أنا على جرف نهر إذا رجلٌ يصلي"[5]

ومنه قول الشاعر[6]:

حَسِبْتُكَ في الوَغَى مِرْدَى حُروبٍ
إِذا خَوَرٌ لَدَيكَ فَقُلْتُ سُحْقَاً

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص98.

(2) البخاري، أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن إسماعيل . (1957).صحيح البخاري ، مطبعة البابي الحلبي، (د.ط)، بيروت، ج7، ص11، النكاح،باب 18، حديث رقم 5096.

(3) مسلم، ابن الحجاج . (1955).صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط 1، القاهرة، ج1، ص542، صلاة المسافرين، باب31، حديث رقم 1867.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص98.

(5) البخاري ، صحيح البخاري، ج2، ص78، التفسير الممتحنة باب 3، حديث رقم3.

(6) قائل هذا البيت مجهول، انظر الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى . (د.ت). شرح ألفية ابن مالك "بحاشية الصبان"دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة ، ج1، ص98، انظر: يعقوب، إميل بديع، (1992).المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص5840

وكذا الاعتماد على واو الحال ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1].

ومنه " وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّار "[2].

ضيقّ من ذلك قدرة ابن مالك على التّ عامل مع الأنماط اللغوية، فقد قدّم الأحاديث النبوية على القاعدة النحويّة التي ذهب إليها ، ثم عضّد ذلك بالآيات القرآنية والشعر العربي، يقول : "وإنّما ذكرتُ من القرائن ما يناسب (إذا) و(الواو) في كون النحويين لا يذكرونه، ولم أقصد استقصاءها، إذ لا حاجة إلى ذلك في هذا المختصر"[3].

ومن هنا تكمن أهمية الكتاب إذ يُ قدِّم ابن مالك الشاهد النحوي من الأحاديث النبويّة ثمَّ يعضِّدهبالآيات والأشعار ، ويقدِّم التوضيحات والعلل التي يُحاجج بها العلماء ويفسِّر ما يذهب إليه.

4.1 مادة الكتاب:

الكتاب مصدر من مصادر الدِّراسات النحويّة، فلا يقلُّ أهميَّة عن كتب النحاة التي رصدت الأنماط اللغوية واستنبطت القواعد النحوية منها، وتك من أهمية الكتاب في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللغويَّة، وطريقة عرضها من خلال تقديم الآراء والبراهين التي قدّمها النحاة.

لكن المادّة الرئيسة التي عرض من خلالها ابن مالك المادة اللغويّة هي التّ فرد بالأحاديث النبويّة والاستشهاد بها على نحو لم يكن ممَّن سبقوه قد سلك هذا النهج.

فقد أراد ابن مالك في هذا الكتاب الاحتجاج لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث "الجامع الصحيح" للبخاري، والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب وتوجيه إعرابها على وفق القواعد النحوية[4].

---

(1) سورة آل عمران، الآية154.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج7، ص11، النكاح، باب 18، حديث رقم 5096.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص100.

(4) المصدر نفسه، ص13.

احتجَّ ابن مالك في كتابه بمائة وثمانين حديثاً، فقد ذكرها بطريقةٍ تدل على أنَّه استقرى في البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المُتَّفق عليها أو المختلف فيها، أو التي رجَّح هو فيها أوجه إعرابية ورجَّح النحاة غيرها، فذكر في كلِّ باب أو موضوع ما ورد عليه من أحاديث في خلال تخريجه للأحاديث المشكَلَة وتوجيهه لها"[1].

وهذا يعني أنَّ الأحاديث التي اختارها ابن مالك تنحصر في موضوعات محدَّدة من مواضيع اللغة العربية بلغت نحو : مائتين وستين مسألةٍ، وقد حظي النحو بالنَّصيب الأوفر من هذه المسائل، إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغةِ وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختصُّ بالموضوعات النحوية[2].

إضافة إلى أنّ ابن مالك استعمل الشواهد النحويّة المختلفةِ لتعضيد الحديث النبوي وتعيين محلِّ الإشكال فيه ثم توجيه إعرابه واستنباط القاعدة النحوية منه، فقد كان يُقوِّي الشواهد القرآن الكريم، والقراءات القرآنية على غيرها، إذا تنوَّعت الشواهد في المسألة والواحدة ثم يتبعها بشواهد من النثر فشواهد من الشعر، كما أنَّه يُقدِّم الحديث النبوي على أقوال العرب ويُقدِّم أقوال العرب النثرية منها على الشعرية.

ومن هنا بدا أسلوب ابن مالك واضحاً في عرض مادة الكتاب، ليعضد ما ذهب إليه من قواعد استدل عليها باستخدام شاهد الحديث النبوي في التقعيد النحوي.

5.1 منهج الكتاب:

إنّ المتأمل في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" يستطيع أن يستخلص المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه، فلم يضع المؤلف مقدِّمة يُبيِّن فيها منهجه وطريقته ودوافع تأليفه للكتاب، وكيفية تعامله مع المادة اللغوية، وطريقة عرضها، فقد شَرَعَ المؤلف في الخوض في موضوعات الكتاب دون أن يضع الأطر العامة التي يسير عليها المؤلف عند شروعه في التأليف.

---

(1) انظر: الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص267.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص13، بتصرف.

فالكتاب يخلو من التبويب ومن تقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها [1]، كما أنّ الموضوعات التي قدّمها المؤلف تخلو من العناوين والتسلسل العددي في رأس البحث الذي كان بصدد دراسته، لكنّه كانَ يبدأ الحديث في كل موضوع وبحث يطرق بابه بقوله "ومنها" ثم يأتي بنصِّ الحديث الشريف وروايته كما جاء في صحيح بخاري دون أن يذكر سلسلة الرواة ، نحو: قوله[2]: فمنها قول ورقة بن نوفل "يا لَيْتَنِى أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَفَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : «أَوَمُخْرِجِىَّ هُمْ ».[3]وبعد ذلك يقدِّم ابن ملك التعليل لهذه الأحاديث المشكلة، ويوجِّه إعرابها بما يراه مناسباً لصحَّة هذه الأحاديث، ثم يحتجُّ على المسألة بالقرآن الكريم أو بالحديث الشريف أو بأقوال العرب أو بأبيات من الشعر.

وقد سارَ ابن مالك على هذه الطريقة من أوَّل الكتاب إلى آخره. وممّا يمتاز به ابن مالك في طريقة عرضه للكتاب أنّه كان يأخذ آراء العلماء : نحو سيبويه والأخفش والمبرّد والفرّاء بصورة موجزة ثم يناقش هذه الآراء ، ويُقدِّم الحديث الشريف ثم يعضِّده بالآيات القرآنية والأشعار وكلام العرب الفصحاء.

وطريقة البحث بمجملها تقوم على إثبات نصِّ الحديث، وتعيين محلِّ الإشكال فيه، ثمَّ يوجه المؤلف إعرابه مستعيناً بالتمثيل والاحتجاج بالنصوص الفصيحة، مقدماً شواهد النثر على النظم، وإذا تنوَّعت الشواهد على المسألة الواحدةِ نراه يقدِّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، ويُقدِّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب وعلى النظم، ويُقدِّم أقوال العرب النثرية على شعرهم[4].

لكنَّه في بعض المسائل كان يكتفي بتعضيد الشاهد بآية من القرآن فقط، أو حديث نبوي شريف دون غيره، أو بأبيات من الشعر فقط.

وبهذا فإنَّ الاستشهاد في كتاب ابن مالك قد تنوَّع تنوعاً فريداً من خلال طريقة الرَّبط بين هذه النصوص ومقدرته على التَّعامل معها.

---

(1) ابن مالك شواهد التوضيح، ص13.

(2) المصدر نفسه، ص59.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص6، بدء الوحي، باب3، حديث رقم3.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص14.

وقد تنوعت المصادر التي استند إليها ابن مالك في كتابه ، فمصادره جاءت في النحو واللغة والقراءات والتفسير والحديث وغيرها مما أعانه على النقاش والحجاج[1].

لكنَّ يذكر من أسماء المصادر إلا القليل ؛ لأنَّه اكتفى بذكر مؤلفيها، فكان ابن مالك يتَّخذ الحديث الشريف منطلقاً إلى بحث نحوي لم يفصّل له النحاة في كتبهم فيفصّل القول فيه ويُقدِّم عليه الشواهد الفصيحة، ثم يناقش النحاة ويعرض آراءهم إلى أن يستخلص فكرة جديدة لم يتنبَّه لها العلماء.

وبلغ ما اختاره ابن مالك من المشكل مائة وثمانين حديثاً منها سبعون للنبيِّ - صلى الله عليه وسلم - وتسعون من كلام الصحابة، وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز من التَّابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل وأبي جهل وهرقل وصاحبة المزادتين وغيرهم ممَّن عاصر النبيِّ صلى الله عليه وسلم - أو جاء بعده بقليل[2].

لكن الذي لا يستطيع أن يتوصَّل إليه القارئ "مفهوم المُشكَل" عند المؤلف؛ لأنَّه لم يوضِّحه ما قصد إليه في هذا المشكل، وما هي حدوده عند العلماء، لذلك اضطرب منهج المؤلف في اختياره للأحاديث، فهو تارة يُقدِّم الأحاديث النبويّة عنواناً لبحث لم يستوفه النحاة، وتارة يُصحِّح توجيهات إعرابية فيها خلاف بين النحاة.

وقد يتَّخذ من الحديث دليلاً على جواز بعض الاستعمالات التي منعها نحويون قصرت جهودهم عن الاستقراء الصحيح، فيقدم الأدلَّة على ذلك، نحو: "وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً "، وربَّما يوجِّه إعراب بعض الأحاديث ويصحِّح إشكالها ويحتجُّ لها، وهو الهدف الذي وضع الكتاب من أجله ودلَّ عليه العنوان[3].

وعلى الرغم من أنَّ الكتاب يختصُّ موضوعات اللغة العربية إلا أنَّ المؤلِّف لم يضع منهجاً معيناً لدرس مسائلها، فلا هو جمع مسائل كل موضوع وخصَّص لها بحثاً مستقلاً على وفق ما نجده في الكتب النحوية، ولا هو اقتفى أثر البخاري في

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص16.

(2) المصدر نفسه، ص14.

(3) المصدر نفسه، ص16.

تبويب"الجامع الصحيح"الذي هو محور الدراسة، وإنَّ ما كان يختار حديثاً مشكلاً يشرحه في بحث مستقل أو حديثين أو ثلاثة، وربَّ ما يصطفي عشرة أحاديث من أبواب متفرقة من "صحيح البخاري" ويدرجها في بحث واحد[1].

هذا الأمر انعكس على معالجةابن مالك للأحاديث ، لذلك نجد البحوث عنده تتفاوت، فمنها مهو طويل يتجاوز الأربع صفحات ، ومنها ما هو قصير لا يتجاوز الصفحة الواحدة، الأمر الذي جعل لغة ابن مالك تتفاوت من حيث وحدة الموضوع في البحث الواحد، لأن المسائل التي يُ قدِّمها متنوعة نظراً لتنوُّ ع الأحاديث النبوية . وتجتمع فيها مسائل لغوية وصرفية ونحوية معاً، نحو ما جاء في استعمال "في" بمعنى "باء"المصاحبة ومعنى الفعل "صُرِّف" واشتقاقه ومجي "مفعول" ولا فعل له[2]. وهذه المسائل مجتمعة عالجها ابن مالك في باب واحد من أبواب الكتاب.

أمَّا لغة الكتاب فهي لغة سهلة بعيدة عن التَّكلف والتَّعقيد،وتمتاز بالدِّقة في التَّعبير والسَّلامة اللغوية، مع الاحتراز المتكرر، وتجنب التعميم في الأحكام[3]. فقد مال ابن مالك إلى الدقة في انتقاء العبارات، والسهولةِ في الألفاظ حتى بدت معالجة ابن مالك للمسائل اللغوية وكأنَّه يضع قواعد عامة وقوانين في أصول العربية، فقد حاول المؤلف أن يربط بين موضوعات الكتاب بلغةٍ بسيطةٍ كقوله : "وقد تقدَّم الكلام على هذا" ؛ لأنَّ المادة التي طرحها المؤلف في كتابه تحتاج إلى هذه السهولة في الألفاظ،وعدم التَّكلف والتَّقيد إضافة إلى أنَّ الدرس اللغوي في عصر ابن مالك قد وصل إلى مرحلة من الاستقرار التي لا يحتاج بعدها إلى الغلو والإسراف في التَّعامل مع الأنماط اللغوية.

وخلاصة القول: إنّ أسلوب المؤلِّف سليم واضح ليس فيه غموض، ومسائله مفهومة في عرضها، وأفكارها، لكنَّ الكاتب يفتقد إلى المنهج العلمي الذي اعتدنا أن نلاحظه في كتب ابن مالك الأخرى، وليست كلُّ مادته مطابقة لعنوانه "شواهد التوضيح والتصحيح"لمشكلات الجامع الصحيح"هو أقرب إلى المجموع الذَّ حوي

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص18.

(3) المصدر نفسه، ص19.

منه إلى الكتاب المنهجي مع ما فيه من الفوائد الجليلة والآراء الجديدة، وربما كان هذا الوصف يخامرذهن مؤلفه و هو يقرر المسائل، إذ صرّح في واحد من بحوثه قائلاً[1]: "تقدَّم في هذا المجموع الاستشهاد على وقوع ذلك بعد النهي "[2]، وهذا يعني أنَّه مال إلى الجانب التطبيقي بعيداً عن التَّقعيد الذي كان واضحاً مكتملا في مؤلفاته الأخرى.

6.1 قيمة الكتاب:

كتاب "شواهد التوضيح" لقيمةٌ لغوية فريدة يجمع بين ثناياه مادة لغوية وافرة ، على الرُّغم من صغر حجم هذا المُصنَّف استطاع مؤلفه أن يُحيط بشواهد اللغة إحاطة فريدة، انفرد من خلالها بطائفة من الشواهد التي لم ترد عند غيره من النحاة، فقد عالج ابن مالك المسائل اللغوية في هذا الكتا ب معالجة متميزة تُ بيِّن مقدرته على التّعامل مع الاستعمالات اللغوية.

ضمَّ هذا المُ صنَّف قرابة سبع مائةوثلاثين شاهداً ، تنوعت مصادرها من القرآن الكريموالأحاديث الشَّريفةوالشعر العربي وكلام الفصحاء، وممّ ا امتاز به ابن مالك في هذا المُ صنَّ أنّه استند إلى كث ير من أقوال العرب حتى زاد ذلك على استشهاده بالشعر وهذه ميزة لم تجر في كتب النحاةِ من قبل.

زيادة على أنَّ هذا الكتاب يُعدُّ أول كتاب يختصُّ الحديث الشريف بالدَّ رس من الوجهة النحوية، وكأنَّ صاحبه أراد أن يجعل من الحديث الشريف مصدراً من مصادر التَّقعيد النحوي، جاعلاً من "صحيح البخاري" محوراً رئيساً للدرس والبحث وقدبدت الطةٌ بين النحو والتفسير واضحة ؛ لأنَّ صاحب الكتاب ألّف هذا الكتاب لتصحيح الإشكالات الواردة في ألفاظ الحديث، ومن هنا لابدَّ للمؤلف أن يستند إلى تفسير الحديث والقرآن الكريم وبيان وجوه الإ عراب في الآيات التي استشهد بها، وهذا ما جعل الصِّلة واضحة في الكتاب بين النحو والتفسير.

---

(1)السُّيوطي، جلال الدين . (1964). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، ج1، ص134.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص21.

فهذه الأمور مجتمعة كشفت عن مقدرة ابن مالك في النقاش والحجاج بمنهجيّة وصفية أراد من خلالها أن يضع مساراً جديداً في الدرس اللغوي ، حتى أصبح لهذا المنهج تأثير واضح في كثير ممَّن جاء بعده من نحاة ساروا على خطاه وتأثروا بأسلوبه وأخذوا من شواهده التي يتردد صداها في كتبهم"[1].

يقول طه محسن في هذا الصدد : "والنتيجة التي يخرج بها قارئ الكتاب هي أنَّ ابن مالك كان مجدداً في هذا الميدان، ولم يكن مُقلِّداً لمن تقدّم عليه من النحاة، شهوراً كان أم مغموراً، لأنَّه لم يكتفِ بما وجده من نصوص في كتب هؤلاء، بل راح يُفلّي الدواوين وكتب الأدب والبلاغة واللغة والسِّير ويلتقط منها ما لم يصل إليه غيره من الشواهد"[2].

وقد لقي هذا المذهب في الاحتجاج عامة وبالحديث خاصة قبولاً حسناً لدى علماء وباحثين محدثين[3].

7.1 مصادر الكتاب:

يُعد كتاب "شرح التوضيح" وثيقة تاريخية تسجيلية تزخر بالموضوعات اللغوية، لذلك لابدَّ أن تتنوَّع مصادرها وأماكن ورودها، فقد تنقّل ابن مالك بين المصنفات ينهل منها بعقلية العالم الفذِّ القادر على التَّعامل مع مصادر المعرفة، وهذا ما جعله يقرر مسائل نحوية لم تحظ بالدراسة من النحاة، فأدرجها في هذا المُصنّف الذي كشف لنا عن سعة المعرفة ودقّة الملاحظة وعمق التفكير الذي لا يستطيع أن يصل

---

(1) انظر: المرادي، ابن أمّ قاسم . (1973). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، ط 1، حلب، ص10، ص197؛ انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله . (1996). شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، ط، دار إحياء التراث، ج1، ص194، ص575.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص35.

(3) المخزومي، مهدي. (1958). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة البابي الحلبي، ط2، مصر، ص60.

له أي عالم دون أن يتمكَّن من أدواته المعرفيةوهون أن يكون واسع الاطلاع على مصادر المعرفةِ المتاحة في عصره.

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أنّ ابن مالك استطاع أن يربط بين عناصر المعرفةِ ويناقشها ويحاججها بأسلوب لغوي فذٍّ، يكشف عن شخصية العالم وهويته المعرفية.

استطاع ابن مالك أن يفيد من مصادر متنوعةٍ في النحو واللغة والقراءات والتفسير والحديث فائدةً قلما وجدت عند غيره من العلماء، ففي مجال النحو واللغةِ أفاد ابن مالك من أئمة اللغةِ والنحو، نحو: أبي عمرو بن العلاء[1]، والخليل بن أحمد الفراهيدي[2]، وسيبويه[3]، ويونس بن حبيب [4]، والكسائي[5]، وقطرب[6]، والفراء[7]، والأخفش[8]، والمبرِّد[9]، والفارسي[10]، والرّماني[11]، وغيرهم من العلماء.

ومن كتب القراءات أفادَ ابن مالك من كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات" لابن جني[12].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص90، ص94، ص145، ص157.

(2) المصدر نفسه، ص205.

(3) المصدر نفسه، ص82، ص83، ص105، ص109.

(4) المصدر نفسه، ص107، ص153.

(5) المصدر نفسه، ص60، ص81، ص165.

(6) المصدر نفسه، ص107.

(7) المصدر نفسه، ص74، ص96، ص115، ص204.

(8) المصدر نفسه، ص107، ص133، ص188، ص207، ص240.

(9) المصدر نفسه، ص70، ص83، ص268.

(10) المصدر نفسه، ص87، ص114.

(11) المصدر نفسه، ص120.

(12) المصدر نفسه، ص144، ص146، ص254.

ومن كتب التفسير أفاد ابن مالك من كتاب "الكشّاف" للزمخشري[1]، أما كتب الحديث فقد أفادَ ابن مالك من كتاب "الجامع الصحيح للبخاري "[2]، و"جامع المسانيد" لابن الجوزي[3]، وكتاب"غريب الحديث"الذي لم يُذكر مؤلفه [4]، وقد ذكر ابن مالك في كتابه عدداً من رواة الحديث الشريف كالدرامي[5]، وابن ماجه[6]، والترمذي[7].

وزيادة على ذلك كان ابن مالك في كثير من الأحيان يذكر الآراء النحويّة دون ذكر أصحابها ويورد عبا رات تدل على أنّ ابن مالك قد استند فيها إلى علماء آخرين نحو عبارة "بعض النحويين" و"البصريين" و"الكوفيين".

تنوعت المصادر عند ابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح "؛ لأنَّه أراد لهذا الكتاب أن يكون مصدراً مهماً من مصادر اللغة التي يعتمد عليها الدَّارس في جمل تعضيد الحديث الشريف بشواهد نحويّة ، وكأنّه أراد بهذا الكتاب أن يكون بداية علمٍ جديد لم يشهده الدَّارس النحوي من قبل، أو أنّه نوع من الرّد على النحاة الذين ذهبوا إلى منع الاستشهاد بالحديث الشريف ؛ لأنّه مرويٌّ بالمعنى، ومن أجاز الرواية بالمعنى اشترط لذلك أن يكون الرَّاوي على علمٍ بما يُغيّر المعنى أو ينقصه وأن يكون محيطاً بواقع الألفاظ، بل اشترط بعضهم إحاطته بدقائق علم اللغة العربية[8].

8.1 موضوعات الكتاب:

إنَّ المشكلة الكبرىالتي تواجه الدّارس لكتاب "شواهد التوضيح والتصحيح " هي عدم تقسيم الكتاب إلى موضوعات نحوية وصرفية ولغوية، وعدم تصنيف ذلك في

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص64، ص110، ص271.

(2) المصدر نفسه، ص72، ص74، ص149.

(3) المصدر نفسه، ص158، ص225، ص229.

(4) المصدر نفسه، ص161.

(5) المصدر نفسه، ص202.

(6) المصدر نفسه، ص202.

(7) المصدر نفسه، ص202.

(8) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص372.

أبواب حسب المنهج العلمي الذي سارَ عليه معظم العلماء عند وضع مصنفاتهم، لذا فإنّ دراسة هذا الكتاب تحتاج إلى شيء من التَّروي كي يستطيع الباحث أن يميز المادة اللغويّة ويصنِّف شواهدها حسب معرفته بدقائق اللغة وتقسيماتها.

على الرغم من أهميّة هذا الكتاب وطريقة المؤلف في معالجة القضايا اللغوية وغزارة المعلومات الواردة فيه، وإن كانت بأسلوب تعليمي سهل إنَّ صاحبه لم يقتفِ أثر البخاري في تبويب "الجامع الصحيح" الذي استند إليه ابن مالك وأخذ مادته العلميَّة التي عالجها منه.

فقد توزَّعت مسائل الموضوع الواحد على أكثر من باب دون أن يستوفي ذلك في كثير من الأحيان ليعود إلى معالجتها في أبواب أخرى، ربَّما يرجع السبب في ذلك إلى الغاية التي دفعت ابن مالك إلى تأليف هذا الكتاب، فقد كان يقف على الأحاديث التي تحوي على "مُشْكل" دون أن ينبّه القارئ إلى هذا "المُشْكل" ودون أن يبيِّنه في الكتاب، وليس في المنهج الذي سار عليه ما يفسِّر ذلك.

ثم يقوم بمعالجة هذا الإشكال وتوجيهه وتعضيده بالشواهد التي من خلالها يستطيع القارئ أن يُحدِّد موضع الإشكال في الأحاديث النبوية التي اختارها لهذا الدَّرس.

لذلك فهو تارة يتصدَّى لتصحيح توجيهات إعرابية فيها خلاف بين النحاة، مُتَّخذاً من نص الحديث وسيلة إلى ذلك نحو مناقشة إعراب "يا" في قول ورقة بن نوفل : "يا ليتني"[1]، أهي للنداء أم للتنبيه، رغم أن الخلاف بين النحاة في هذه المسألة هو خلاف ذهني لا غير.

وتارة أخرى يُقدِّم الحديث بوصفه شاهداً نحوياً دون أن يعضّده بالشواهد الأخرى، ثم يجيز ما يشبهه من أساليب لغوية، ليبني عليها قاعدة نحوية جديدة : نحو قوله في "حوَّل" بمعنى "صيّر" فقد أثبت نص الحديث دون أن يعضّده بشواهد أخرى، ثم يبني عليه حكماً جديداً يقول [2]: "ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَا أُحِبُّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ لي ذَهَباً يَمْكُثُ عندي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلاَثٍ ، إِلاَّ دِينَاراً أَرْصِدُهُ

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص59.

(2) المصدر نفسه، ص125.

لِدَيْنٍ"[1]. قلت: تضمّن هذا الحديث استعمال "حوّل" بمعنى "صير" وعاملةً عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين".

وقد بلغ ما احتجّ له أو وجّه إعرابه مائة وثمانين حديثاً تنحصر في موضوعات اللغة، إذ بلغ ما ورد منها فيه حوالي مائة وستين مسألة ما عدا المكرَّر منها، وهو يزيد على العشر. وتحظى النحو بالنصيب الأوفر من الشرح، إذ لم تزد مسائل الصَّرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية[2].

ومن هنا فإنَّ لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح قيمة لغويّة فريدة لابدَّ من دراستها دراسة مستفيضة ومتأنية لكشف ما في هذا الكتاب من درر وإبرازها للقارئ ؛ لأنَّ هذا الكتاب يمثل مرحلة متقدمّة من مراحل الدرس اللغوي الذي يستند إلى الحديث الشريف بوصفه المصدر الثاني من مصادر التشريع، لكنَّه لم ينل النصيب الوافر من الاستشهاد بوصفه ليس مصدراً من مصادر الاستشهاد اللغوي ؛ لأنَّ قسماً كبيراً من الأحاديث روي بالمعنى.

لكن ما يهمنا في هذه الدِّراسة وقوف ابن مالك على "المُشْكل" في الحديث الشريف في كتاب "الجامع الصحيح" وآراء المؤلف النحويّة واللغويّة التي بدت واضحة وجلية، تتسم بالدِّقةِ والصَّرامةِ.

إضافة إلى الاستدلال بالشواهد المستفيضة وتعضيدها للحديث الشريف ومناقشة آراء العلماء بالحجة والبرهان.

فقد أثبت المؤلف نصوص الأحاديث النبويّة، ثمَّ عيّن محل الإشكال فيها، ثم شرع إلى توجيه إعرابها، معضّداً ذلك بالتَّمثيل والاحتجاج بالشواهد والنصوص الفصيحة.

وفي بعض الأحيان يتَّخذ من الحديث الشريف دليلاً على جواز بعض الاستعمالات التي منعها نحويون قصرت جهودهم عن الاستقراء الصحيح، وربَّما كان يوجه إعراب بعض الأحاديث ويصحح إشكالها ويعضدها بالشواهد الفصيحة.

وسنبين ذلك في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص144، الاستقراض، باب3، حديث رقم2388.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص13.

الفصل الثاني

الشواهد والاستشهاد في كتاب (شواهد التوضيح) لابن مالك

كان العرب قبل الإسلام يتكلَّمون اللغة العربية على سجيتهم، بفطرة أصيلة، وملكة صافية، أخذوها عن آبائهم نقيَّة سليمة، دون أنْ يؤثِّر فيها مؤثِّر خارجي، أو يشينها تحريف أعجمي، كانوا ينطقون لغتهم بالسليقة التي جبلوا عليها من غير حاجةٍ إلى قواعد تؤجِّجهم، أو أحكام تُسيِّرهم[1].

ثمَّ اعتمد العلماء طريقة استنطاق اللغة، باستقراء طرق الأداء فيها، وكان على رأسهم أبو الأسود الدؤلي، الذي كان السبّاق في هذا المضمار، كما كان أوّل من لاحظ اتجاه النحو العلمي؛ فنقل النحو خطوة مهمة من حيّز التَّقليد والسَّماع واعتماد السليقة إلى حيّز التَّفكير بالقواعد والأصول التي تجب مراعاتها للابتعاد عن اللَّحن[2].

فقد ذهب المصنفون الأوائل إلى أنّ ظهور النحو كان بسبب ما كان من شيوع اللَّحن في العربية حين اتّسعت دائرة المجتمعات العربية القديمة؛ لما كان من الفتوحات الإسلامية التي نشرت هذه اللغة في المجتمعات الإسلامية التي اعتنقت الإسلام، فأقبلت على العربية تتعلمها[3].

يقول أبو بكر الزُّبيدي: "ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر إسلامها تَبْرَع في نطقها بالسجيّة، وتتكلّم على السليقة، حتى فُتحت المدائن ومُصّرت الأمصار، ودوّنت الدواوين، فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدِّين أخلاط من الأمم، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللَّحن في ألسنة العوام"[4].

---

(1) الشاعر، حسن موسى. (1980). النحاة والحديث النبوي، ط1، دار الكتب العلميّة، ص7.

(2) علامة، طلال. (1992). نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص35-36.

(3) السامرائي، إبراهيم. (د.ت). المدارس النَّحوية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ص9.

(4) الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، (1968). لحن العامة، تحقيق عبدالعزيز مطر، ط1، الكويت، ص40-41.

ومن هنا فقد بدأ اللَّحن يتسرَّب إلى اللِّسان العربي، ويُفسد هذه الملكة التي امتازت بالسَّليقة، إلى أنْ توسعَّت إلى حدِّ الانتشار والتفشي في اللغة، وامتدَّ تأثيره إلى العرب أنفسهم، ثم أخذ بالازدياد كلَّما توسعت دائرة اختلاط العرب بالأعاجم.

ومن أجل ذلك أخذ أهل العلم يضعون ضوابط علميّة تحفظ المادة اللغويّة من هذا الوباء، ويستعين بها الأعاجم على ألا يرتكبوا شيئا من اللَّحن.

لكنَّ الأمر ازداد خطورة عندما بدأ اللَّحن يتسرَّب إلى قراءة القرآن الكريم، فقد روي[1]: "أنّه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- فقال من يُقرئني ممَّا أُنزل على محمد صلى الله عليه وسلم -؟ فقرأ رجل سورة براءة، فقال : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2] بالجرِّ، فقال الأعرابي: أو قد بريء اللهُ من رسوله ! إنْ يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم -؟ فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين، إنّي قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة، فقال : "أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِه ". فقلت أو قد بريء الله تعالى من رسوله: إنْ يكن الله بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه، فقال له عمر ليس هكذا يا أعرابي، فقلت كيف يا أمير المؤمنين؟ فقال : "أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ "فقال الأعرابي :وأنا أبرأ ممَّا بريء اللهُ ورسولُهُ منه، فأمر عمر –رضي الله عنه- ألاّ يقرئ الناس إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو".

ومن هنا فإنّ الغاية من وضع النحو هي الخوف على القرآن الكريم من الفساد والتَّحريف؛ لأنّ اللَّحن بدأ يتسرب إلى قراءة القرآن الكريم، فأصبحت الحاجة مُلحَّة إلى وضع قواعد تضبط اللغة وتعصم الألسنة من الزلل، وتصون الكلام من الخلل،

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان . (1986) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، الهيئة المصرية للكتاب، ج2، ص8.

(2) سورة التوبة، الآية3.

وتحفظ على الناس دينهم وبيانهم، فدفع هذا بعض المفكرين إلى وضع مبادئ النحو وقواعده.

فقد دعت الحاجة إلى وضع علم النحو، وإقامة قواعده وفصوله ، واطِّراد قضاياه وأحكامه، وكان لا بدّ من ضبط هذه القواعد والفصول، وبناء هذه المسائل والفروع، على مقاييس دقيقة، وأسس ثابتة وأصول متينة، وهي التي عرفت بأصول النحو[1].

قال ابن الأنباري : أصول النحو: أدلّة النّحو التي تفرّعت منها فروعه وأصوله[2].

وقال السُّيوطي: "أصولُ النحو علم يُبحَث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيثُ هي أدلتهُ وكيفيةُ الاستدلال بها وحال المستدِلّ"[3].

والسَّماع أو النَّقل هو الأصل الأوّل من أصول النحو العربي، وقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أنّ النَّقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النَّقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة : وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من الفرس ولَّوغيرهم، وما جاء شاذاً في كلامهم نحو الجزم بـ "لن" والنصب بـ"لم" كما حكى اللحياني..."[4].

ثم زاد السيوطي الأمر توضيحاً فحدد معنى السّماع بقوله : "وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظماً ونثراً عن مُسلم أوْ كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلٍّ منها من الثّبوت"[5].

---

(1) الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص19.

(2) ابن الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد . (د.ت). لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2.، ص80.

(3) السُّيوطي، الاقتراح، ص13.

(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص28-29.

(5) السُّيوطي، الاقتراح، ص24.

ومن هنا فقد اتَّفق العلماء على أنّ السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسيّة هي أدلة قطعيّة من أدلة النحو، وهي : القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً كان أم نثراً.

وقد اشترط العلماء أن يكون المنقول خارجاً عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة، لذلك قسّمه النّحاة إلى قسمين:

أحدهما: المتواتر فيشمل القرآن الكريم وما تواتر من الحديث الشريف وكلام العرب، وشرطه كما يقول ابن الأنباريوشّرطه أن يبلغ عدد النَّقلة إلى عدد لا يجوز على مثله الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن، وما تواتر من السُّنة وكلام العرب، فإنّهم انتهوا إلى حدٍّ يستحيل على مثلهم الاتِّفاق على الكذب"[1].

وثانيهما: هو الآحاد، والمقصود به ما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره بشرط أن يكون عدلاً، رجلاً كان أم امرأة، حرَّاً كان أم عبداً[2].

لقد تجلّت مصادر السماع في كتاب "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك، فقد حاول المؤلّف أن يمزج بين هذه المصادر، فقد تنوَّعت المصادر عنده؛ فنراه يقدِّم نصوص القرآن والقراءات، ويقدِّم شواهد الحديث الشريف وأقوال العرب من نظم ونثر.

فقد أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنّه كان حريصاً على العلم وحفظه، كثير المطالعة لا يكتب شيئاً من محفوظة حتى يراجعه في محلّه وكان لا يُرى إلاّ وهو يصلّي أو يتلو أو يصنِّف أو يُقرئ.

وكان يُضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصَّرف وغريب اللغات، وأشعارالعرب مع الحفظ والذكاء والورع والدِّيانة والتَّحري لما ينقله والتَّحرير فيه[3].

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص34.

(2) المصدر نفسه، ص35.

(3) المقري، التلمساني . (1949). نفح الطيب منغصن الأندلس الرطيب، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، القاهرة، ج2، ص288.

إضافة إلى علمه بالقراءات والحديث الشريف فكان أكثر ما يَستشهد بالقرآن الكريم، فإنْ لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث الشريف، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب[1].

لذا فإنّ القارئ لكتاب "شواهد التَّوضيح"يستطيع أن يتلمَّس ذلك منذ الصفحة الأولى في الكتاب؛ لأنّ كل صفحةٍ تحوي على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب من شعر ونثر، وسنعرض ذلك من خلال الشواهد التي أوردها ابن مالك في كتابه.

1.2 القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

1.1.2 القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كتاب الله المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفّل الله تعالى بحفظه بقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2]، وليس هناك كتاب نالَ ما ناله القرآن الكريم من التَّوثيق والعناية والحفظ والدِّراسة، وهذا التراث الضخم من العلوم والمعارف الذي خلّفه السَّلف منذ أيّام الرسول –صلى الله عليه وسلم- إلى أيّامنا هذه، كان القرآن هو الباعث إليه، والسبب في وجوده[3].

ولا خلاف بين العلماء في حجيّة النص القرآني؛ فهم مجمعون على أنّه أفصح مما نطقت به العرب، وأصحّ منه نقلاً، وأبعد منه تحريفاً[4].

وأقرَّ النحاة بأنَّه كلامالله، أُجري على كلام العباد فكُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون[5].

---

(1) السُّيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص134.

(2) سورة الحجر، الآية9.

(3) الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص20.

(4) نخلة ، محمود نخلة. (د.ت). أصول النحو العربي، ط1، القاهرة، ص33.

(5) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان . (د.ت)الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت، ج1، ص331.

يقول السيوطي: "أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً"[1].

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم -للبيان والإعجاز، والقراء ات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبةِ الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[2].

وقد اشترط القُوّاء لصحة القراءة ثلاثة شروط : كلّما صحّ سَنَدَه، واستقام مع جهة العربية، ووافق خط المصحف الإمام، فهو من السبع المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرّقين... ومتى فُقِدَ واحداً من هذه الشروط الثلاثة المذكورة في القراءة حكم بأنّها شاذة، ولا يقرأ بشيء من الشّواذ وإنّما يُذكر ما يُذكر من الشواذ ليكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً"[3].

ومن هنا فقد وضع العلماء ضوابط للقراءة التي يُ ؤخذ بها، فقرَّروا أنّ "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النَّ اس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم"[4].

فمن ذلك أنّهم يشترطون لصحَّة القراءة شروطاً ثلاثة:

1. موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً.

---

(1) السُّيوطي، الاقتراح، ص24.

(2)الزركشي، أبو عبدالله . (د.ت). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المعرفة، ج1، ص318.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص331.

(4) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد. (د.ت). النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الفكر، ج1، ص9.

2. موافقة العربية ولو بوجه من وجوه النحو.

3. صحّة السند.

فإذا اختلّ الشرط الأوّل كانت القراءة شاذة ، وإذا اختلّ الشرط الثاني كانت القراءة ضعيفة، وإذا اختلّ الشرط الثالث كانت القراءة باطلة[1].

وقد استند ابن مالك إلى القرآن الكريم في الاحتجاج للمسائل التي عرض لها، وتوجيه مُشْكل النصوص التي اختارها، وكان يهرع إليه (القرآن الكريم) ما وجد إلى ذلك سبيلاً، حتى بلغت شواهده من القرآن وأمثلته مئة واثنتين وعشرين آية، منها خمس عشرة آية مكررة، وهو يأخذ بظاهرها ولا يؤثر التأويل والتقدير[2].

ومن أمثلة ذلك: "قوله في حقِّ المستثنى بـ"إلاّ" من كلام تام موجب أنّه ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده "[3]. واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾[4] والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى : ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[5].

يقول ابن مالك : "لا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا أن وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : "أحرموا لكم إلاّ أبو قتادة لم يُحرم " فـ"إلاّ" بمعنى "لكن" وأبو قتادة مبتدأ و"لم يحرم" خبره"[6].

---

(1) انظر: نخله، أصول النحو العربي، ص40.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص22.

(3) المصدر نفسه، ص94.

(4) سورة الزخرف، الآية67.

(5) سورة الحجر، الآية59+60.

(6) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص94.

واستدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾[1]. قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن محيصن واليزيدي وابن الجماز عن أبي جعفر "....إلا امْرَأَتُكَ " [2]بالرفع.

يقول ابن مالك : "فـ"امرأتُك"بقراءة الرفعمبتدأ، والجملة بعده خبر ه ولا يصحُّ أن تجعل "امرأتُك" بدلاً من "أحد" لأنَّها لم تسرِ معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودلَّ على أنّها لم تسرِ معه قراءة النَّصب فإنَّها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يسري بهم، وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل "يلتفت" لأنَّه بعض ما دلَّ عليه الضمير المجرور بـ"من"[3].

ومن أمثلته استعمال "في"للدلالة على التَّعليل،يقول ابن مالك : "وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم"[4].

استدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[6].

ومن أمثلته تجويزه استعمال "مِن"في ابتداء غاية الزمان، يقول : "وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله : وأمَّا "مِن" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وأمّا "مُذ" فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منها على صاحبتها"[7].

---

(1) سورة هود، الآية81.

(2)لأندلسي، البحر المحيط، ج 5، ص2488؛ انظر الأخفشأبو الحسن سعيد بن مسعدة . (1990). معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط 1. انظر الأشموني، شرح الألفية، ج1، ص393.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص94-95.

(4) المصدر نفسه، ص123.

(5) سورة النور، الآية14.

(6) سورة الأنفال، الآية68.

(7) سيبويه، الكتاب، ج4، ص224-226.

يعني أنّ "مُذ" لا تدخل على الأمكنة ولا "مِنْ" على الأزمنة [1].

وقد استدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[2].

ومن أمثلته تجويزه العطف على الضَّمير المجرور بغير إعادة الجارِّ ، يقول: "وهو ممنوع عند البصريين إلاّ يونس وقطرباً والأخفش ، والجواز أصحُّ من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحَّة استعماله نثراً ونظماً"[3].

وقد استدلّ على ذلك بقوله تعالى : ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[4].

يقول ابن مالك معلِّلاً ذلك: "فجرّ "المسجد" بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على "سبيل"؛ لاستلزامه العطف على الموصول وهو "الصدّ" قبل تمام صلته؛ لأنّ "عن" سبيل الله له، إذ هو متعلق به، و "كفر" معطوف على "الصدِّ"؛ فإن جُعل المسجد معطوفاً على "سبيل" كان من تمام الصلة للصدِّ، و"كفر" معطوف عليه، فيلزم ما ذكرته من العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهو ممنوع بإجماع، فإنْ عطف على الهاء خلص من ذلك فحكم برجحانه لتبيين برهانه"[5].

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارِّ ، واستدلّ على ذلك من القرآن الكريم.

ومن ذلك تجويزه العطف على ضمير الرّفع المتّصل غير مفصول بتوكيد أو غيره.

يقول: "وهو مطَّرد لا يُجيزه النحويون في النثر إلاّ على ضعف، ويزعمون أنّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً"[6].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص189.

(2) سورة التوبة، الآية108.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص107.

(4) سورة البقرة، الآية217.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص108-109.

(6) المصدر نفسه، ص173.

وقد استدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْشَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾[1].

يقول ابن مالك في ذلك "إنّ واو العطف فيه متَّصلة بضمير المتكلمين . ووجود "لا" بعدها، لا اعتداد به؛ لأنَّها بعد العاطف؛ ولأنَّها زائدة، إذ المعنى تام بدونها"[2].

2.1.2 القراءات القرآنية:

أمَّا القراءات القرآنية فقد اعتمد عليها ابن مالك اعتماداً كبيراً، فكان يذكرها ليتبيّن بها وجهاً من العربية، ولم يعتمد على السبعة فحسب بل أخذ بقراءة غيرهم نحو: طلحةوابن مُحَيصن وأبي رجاء العطاردي وغيرهم من القرّاء، حتى أنّه استشهد بالقراءات الشاذة التي تخالف قياساً معروفاً، فإذا خالفت قياساً أعرض عن ذكرها وتجنّب الإشارة إليها ، فاهتمامه بالقراءات جعله يعتمد عليها بكثرة، إذ بلغ احتجاجه بها في خمسة وأربعين موضعاً، فالقراءات في كتابه مصدر مهمٌ من مصادر الاستشهاد التي أخذ بها، سواء أكانت من القرّاء السبعة أم العشرة أم من الشواذ؛ لأنّه يستشهد بها في تأييد ما يذهب إليه، ثم يقيس عليها.

حذف همزة الاستفهام:

ومن استشهاده بالقراءات القرآنية تجويزه حذف همزة الاستفهام، يقول : "وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلاّ بتقديرها"[3]. وقد استشهد قراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ﴾[4]، بهمزة واحدة ومثله قراءة أبي جعفر ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[5] بهمزة وصل.

---

(1) سورة الأنعام، الآية148.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص174.

(3) المصدر نفسه، ص146.

(4) سورة البقرة، الآية6، انظر الأندلسي، البحر المحيط، ج 1، ص48 انظر الأشموني، شرح الألفية، ج 2، ص106انظر الخطيب، عبد اللطيف (2002)معجم القراءات،دار سعد الدين للطباعة،ط 1، دمشق، ج1،ص37.

(5) سورة المنافقين، الآية 6انظر الأندلسي، البحر المحيط، ج 8، ص273، انظر الزمخشري، محمد بن عمر. (د.ت)**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**دار المعرفة، ط 1 بيروت، لبنان . ص235، انظر ابن الجزري، النشر،ج2، ص388،انظر الخطيب، معجم القراءات،ج9،ص473.

جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ:

واستشهده بقراءة حمزة ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1] بجر لفظ الأرحام على جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ.

نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب (لعلّ):

ونظير هذا تجويزه نصب المضارع بعد الفاء في جواب "لعلّ" وهو ما لم يجوزه البصريون[2]، وقد استشهد بقراءة عاصم في ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[3].فقرأ "فَتَنْفَعَهُ" بالنصب.

اتصال خبر (تالي) إنْ المخففة من الثقيلة بالام:

تحدث ابن مالك عن اتصال خبر(تالي)إنْ المخففة من الثقيلة بالام وذلك للتمييز بينها وبين النافية"[4]. استشهد بقراءة أبي رجاء ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[5].فقرأ "لِمَا" بكسر اللام أي للذي.

ومن ذلك أنّه أجاز صلاحيّة الموقع لـ "حين" ولـ"حتى"[6] واستشهد بقراءة نافع ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[7]، "حَتَّى يَقُولُ" بالرفع.

ص235، انظر ابن الجزري، النشر،ج2، ص388،انظر الخطيب، معجم القراءات،ج9،ص473.

(1) سورة النساء، الآية1، انظر الأندلسي، البحر المحيط، ج3،ص157، انظر الزمخشري، الكشاف،ج1،ص241 انظر ابن الجزري، النشر،ج 2،ص247، انظر مكرم،عبد العال سالم وأحمد مختار عمر(1982). معجم القراءات القرآنية،ط1، جامعة الكويت،ج2،ص104.

(2) انظر: الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد . (د.ت).الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الفكر، بيروت ، مسألة65، ج2، ص362.

(3)سورة عبس، الآية 3، 4،انظر الأندلسي، البحر المحيط،ج8،ص427انظر ابن الجزري، النشر،ج 2، ص398، انظر الخطيب، معجم القراءات، ج10،ص303.

(4) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص105.

(5)سورة الزخرف، الآية 35، انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص15، انظر الزمخشري ، الكشاف،ج3، ص96، انظر الخطيب، معجم القراءات، ج8، ص374.

(6) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص130.

(7)سورة البقرة، الآية 214، انظر الفراء، معاني القرآنبوأزكريا بن يحيى بن زياد . (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار، ط1، ص133، انظر الخطيب، معجم القراءات،ج1، ص295.

النصب على إضمار "أن":

ونظيره تأييده بقراءة الأعمش ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرَ﴾[1]" تَسْتَكْثِرَ" بالنَّصب، فأجاز النصب على إضمار "أن"[2].

ثبوت ألف "ما" الاستفهامية المجرورة بحرف جر:

ومن ذلك تجويزه ثبوت ألف "ما"الاستفهامية المجرورة بحرف جر [3]، وقد استشهد بقراءة عكرمة ﴿عَمّا يَتَسَاءلُونَ﴾[4] قرأ "عَمّا" بالألف.

ومن هنا فإنَّ ابن مالك لم يعتمد على قراءة القراء السبعة، بل أخذ بقراءة غيرهم نحو ابن محيصن وأبي رجاء وطلحة والأعمش وغيرهم من ا لقرّاء، وربَّما أورد القراءة الشاذة محتجاً لما يذهب إليه، وعلى كثرة ما استشهد من القراءات، فهي مصدر من مصادر الشواهد النحويّة يستشهد بها في تأييد مذهبه ويقيس عليها [5].

2.2 الحديث النبوي:

الحديث النبوي أصلٌ من أصول النحو، ومصدرٌ من مصادره السماعيّة، وقد كان من الحقِّ أن يأتي في الاحتجاج بعد القرآن الكريم ، وقبل كلام العرب من شعر ونثر؛ لما فيه من الفصاحة النبويّة وصحَّ ة اللفظ ودقَّ ة المعنى، وما بُذل فيه من التَّحري والتَّشدد في التدوين[6].

لكن الكثير من أئمة النحاة متقدمين ومتأخرين لم يعتدُّ وا بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول، تُ ستنبط منه القواعد وتُقرّر الأحكام، حتى إذا وقع الحديث النبوي

---

(1)سورة المدثر، الآية،6انظر الأندلسي، البحر المحيط، ج 2، ص372، انظر الزمخشري، الكشاف، ج2،ص285، انظر الخطيب،معجم القراءات، ج10، ص160.

(2) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص235.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص217.

(4)سورة النبأ، الآية 1، انظرالأندلسي،البحر المحيط، ج 8، ص420؛ انظر الزمخشري، الكشاف، ج3، ص304، انظر الخطيب، معجم القراءات،ج10، ص259.

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص23 بتصرف.

(6) الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص45.

في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يستشهد به من القرآن أو كلام العرب، دون أن يكون مقصوداً إليه في الاستشهاد أو الاحتجاج أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي[1].

قال أبو حيّان في شرح التسهيل:قدّ أكثر هذا المصنَّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكُلِّية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفرّاء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم[2].

والحديث النبوي يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة وصحّة عبارة، وكان ينبغي أن يُعدّ المصدر الثاني من مصادر اللغة، لكنّه لم يلقَ هذا الاهتمام ،لا من النّحاة الأوائل أنفسهم ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد، فلم نجده في كتب النحاة الذي قعّدوا النحو وبنوا أصوله وحرّروا مصطلحاته وأبوابه ولا في كتب الصرفيين أو في كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس واللغة التي يقاس عليها[3].

وقد وجد الحديث النبوي في كتب اللغويين والنحاة على درجات متفاوتة منذ أيام سيبويه، ولم ينكر عليهم أحدٌ ذلك، حتى جاء ابن الضائع "المتوفي سنة 680هـ" وأشار إلى منع الاستشهاد بالحديث، ثم تبعه أبو حيّان "ت 745هـ" فتزعّم هذا الاتِّجاه، وحمل لواء المعارضة، وأنكر على ابن مالك وغيره الاحتجاج بالحديث، وتوسَّط قوم بين المذهبين وكان على رأسهم الإمام الشاطبي[4].

وهكذا اختلفت آراء العلماء في موضوع الاحتجاج بالحديث الشريف، وقد انقسم النحاة إلى ثلاث طوائف:

---

(1) نخلة، أصول النحو العربي، ص55.

(2) السُّيوطي، الاقتراح، ص29-30.

(3) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص15.

(4) الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص45.

أولاً: طائفةٌ منعت الاستشهاد بالحديث مطلقاً:

إذ تجنبوا الاستشهاد به دون أن يثيروا قضية الاستشهاد به حتى أثارها المتأخرون من النحاة في القرن السابع الهجري وما بعده، حين أجاز ابن مالك الاستشهاد بالحديث مطلقاً وتبعه في ذلك ابن هشام[1].

فمذهب المانعين يمثله ابن الضائع، وأبو حيّان الأندلسي والسُّيوطي.

قال ابن الضائع في شرح الجمل : "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي –صلى الله عليه وسلم- لأنّه أفصح العرب"[2].

وبهذا يكون ابن الضائع أول من نبّه على أنّ النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث؛ لأنَّه مرويٌّ بالمعنى، ثم تبعه بذلك أبو حيّان الأندلسي والسُّيوطي.

ثانياً: طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث الشريف:

وعلى رأسهم ابن مالك وابن هشام ورضي الدين الاستربادي و ابن الحاجب، وغيرهم من النحاة، وكانت حجتهم في ذلك أنّ الإجماع منعقد على أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلمأفصح العرب لساناً، وحديثه أصحّ سنداً من كثير من أشعار العرب التي يحتجّ بها، ولا عبرة بأنّ أغلب رواته أعاجم؛ لأنّ ذلك يقال في رواة كثيرٍ من الشعر والنثر الذي يحتجّ به[3].

فقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالحديث وردّ عليه أبو حيّان في "التذييل والتكميل" وفي كتبه الأخرى، كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد به بكثرة فاقت استشهاد ابن مالك به[4].

---

(1) نخلة، أصول النحو العربي، ص49.

(2) السُّيوطي، الاقتراح، ص31-32.

(3) انظر: نخلة، أصول النحو العربي، ص52.

(4) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص22.

وكان البغدادي صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً، حيث قال : "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"[1].

ثالثاً: طائفة توسَّطت بين الطائفتين:

وكان على ر أس المدافعين عن رأيهم الإمام أبو الحسن الشاطبي، فقد رأى الحديث قسمين: قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللّسان، وقسم اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، فهذا يصحّ الاستشهاد به "[2] ومن هنا فقد توسَّطوا المنع والجواز، فلا يرفضون الحديث جملة، ولا يأخذون به جملة، ولكنَّهم يجيزون الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت أنّها لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم- وذلك كالأحاديث القصيرة، والأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها"[3].

تباينت مواقف العلماء من الاستشهاد بالحديث الشريف، فمنهم من منع الاستشهاد به مطلقاً ومنهم من أجاز الاستشهاد به، ومنهم من وقف موقفاً وسطاً من حيث الجواز وعدمه، ولكن ما يهمنا في هذا الموضع هو موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث، فقد أكثر من الاحتجاج بالحديث الشريف وتخريج القواعد النّحويّة عليه، حتى عُدَّ زعيم هذا المذهب ورائد هذا الاتجاه، يقول يوسف خليف: "إنّ ظهور ابن مالك يُعدُّ بداية مرحلةٍ جديدة في تاريخ النحو العربي، يقف هو فوق قمَّتها الشامخة"[4].

يُعدُّ ابن مالك في طليعة النحاة الذين استندوا إلى الحديث الشريف في تأييد القواعد النحويّة، بل هو أول من توسَّع في الاستشهاد به حتى صار من مميزات مذهبه النحوي، ثم أقيم عليه النكير ، ورمي بالخروج عن سنن النحويين المتقدمين"[5].

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص5.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص12-13.

(3) الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص53.

(4) خليف، يوسف. (د.ت). تسهيل الفوائد ، عالم الكتب ، ط1، بيروت، ص5.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص23-24.

ويُعدُّ كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" من المصنفات المهمّة التي اعتمد فيها ابن مالك على الحديث الشريف اعتماداً قلَّ نظيره عند علماء النّحو، فقد بلغ ما استشهد به من الحديث اثنين وثمانين حديثاً، عزا المؤلف اثنى عشر منها إلى مواضعه في كتب الحديث التي يأتي في مقدمتها "جامع المسانيد" لابن الجوزي، وروى ابن مالك واحداً منها بسنده ، وستين نصاً في صحيح البخاري واثني عشر نصاً في كتب الحديث الأخرى، مثل "المسند"لأحمد بن حنبل و "الموطأ" لمالك، وصحيح مسلم والترمذي، وسنن ابن ماجة وأبي داوود وغيرهما[1].

إضافة إلى الأحاديث المُشْكلة التي وجّه إعرابها في كتابه، فالأحاديث المُشْكلة عند ابن مالك هي نصوص فصيحة اعتمد عليها في الاحتجاج، فقد استند إليها لتقرير قواعد نحويّة خالف فيها بعض النحاة ؛ لذلك فإنَّ موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث الشريف جاء صريحاً في كتابه من خلال التأكيد على فصاحة الحديث لغةً ونحواً.

وبذلك يكون ابن مالك قد احتجّ للمسائل النّحويّة في كتابه بأكثر من مائتين وستين حديثاً، انفرد عمّن سبقه من النحاة في هذا المجال.

ومن المسائل التي استند ابن مالك إلى الحديث الشريف في ترجيحها نحو:

حذف الفاء من جواب "أمّا" وقد استشهد بقول الرسول –صلّى الله عليه وسلم-: "أمَّا بعد، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ في كِتَابِ اللَّهِ ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ في كِتَابِ اللَّهِ فَهْوَ بَاطِلٌ ، شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ"[2].

ثمّ عضّده ابن مالك بحديث آخر وهو قول رسول الله –صلّى الله عليه وسلم-: "أَمَّا مُوسَى كأني أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذِ انْحَدَرَ في الوادي يُلَبِّي"[3].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص24.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص91، المكاتب، باب1، حديث رقم2560.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص164،الحج، باب30،حديث رقم1555.

يقول ابن مالكوقد"خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحق يق عدم التضييق ، وأنّ من خصّه بالشعر أو بالضرورة المعينة في النثر مقصرٌ في فتواه، وعاجز عــن نصرة دعواه"[1].

وكأنّ ابن مالك في هذا القول يخالف القاعدة النحويّة ويخطئ النحاة، ويجيز حذف الفاء في جواب أمّا.

نظيره تجويز استعمال "رجع" مثل استعمال "صار" معنى وعملاً، وقد استدل على ذلك بقول الرسول صلّى الله عليه وسلم -:« لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْــضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » [2].

يقول ابن مالك : "ممَّا خفي على أكثر النحويين استعمال "رجع" كَــ"صار" معنــى وعملاً، ومنه قول الرسول صلّى الله عليه وسلم - "ولارتجعوا بعدي كفّــاراً " أي: لا تصيروا"[3].

ومنه أيضاً ثبوت الخبر بعد لولا، وقد استدلّ على ذلك بقول الرسول –صــلّى الله عليه وسلم-: « يَا عَائِشَةُ لَوْلاَ أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِشِرْكٍ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَــةَ فَأَلْزَقْتُهَــا بِالأَرْضِ وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَاباً شَرْقِيًّا وَبَاباً غَرْبِيًّا وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ فَإِنَّ قُرَيْشاً اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتِ الْكَعْبَةَ » [4].

يقول ابن مالك : "تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" أعني قوله : "لــولا قومُك حديثو عهد بكفر" وهو ممَّا خفي على النحويين إلاّ الرماني وابن الشجري"[5].

ومنه جواز الاستغناء عن "الهمزة" بــ"هل" ووقوع "أم" بعدها، وقد استدلّ على ذلك بقول الرسول –صلّى الله عليه وسلم- لجابر«هل تزوجت بِكْراً أَمْ ثَيِّبا ً؟ » [6].

يقول ابن مالك : "قد تقع "هل" موقع "الهمزةالمستفهم بها عن التَّ عيــين، فتكــون "أم" بعدها متصلة غير منقطعة؛ لأنَّ استفهام النبي صلّى الله عليه وسلم - جابراً لم يكــن إلاّ بعد علمه بتزوجه إمّا بكراً وإمّا ثيباً فطلب منه الإعلام بــالتَّ عيينكمــا كــان يطلبــه

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص196.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص40،العلم، باب43، حديث رقم121.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص197.

(4) مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص171،الحج، باب69،حديث رقم3308.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص120.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص63،الدعوات، باب53، حديث رقم6387.

بـــ"أي في الموضع إذن موضع الهمزة، لكن استغنى عنها بـــ "هل" وثبت بذلك أنّ "أم" المنقطعة قد تقع بعد "هل" كما تقع بعد الهمزة"[1].

ونظيره تجويزه وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنـــى، وقـــد استشهد بقوله صلّى الله عليه وسلم -: « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَـــهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » [2].

يقول ابن مالك: "تضمن هذا الحديث وقوع الشرط مضارعاً والجـــواب ماضـــياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالـــضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صـــدوره عن فحول الشعراء"[3].

هذه بعض القواعد التي حاول ابن مالك إثباتها في كتابه ، واحـــتجّ لكـــل منهـــا بحديث أو أكثر منفرداً في ذلك عمّن سبقوه من النحاة، فقد مكنته هذه النظـــرة مـــن الاحتجاج بالحديث ومكنته من أن يعرض آراءه بدقة ، ويرجِّح ويتحيّز ويتَّخذ لنفـــسه موقفاً خاصاً وفق ما يمليه عليه اجتهاده ويهديه إليه تفكيره.

3.2 كلام العرب:

وهو المصدر الثاني من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، والمقصود به: ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألـــسنة بكثـــرة المُولَّدين وشيوع اللَّحن[4].

والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه،

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص265.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص16،الإيمان،باب25، حديث رقم35.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص67.

(4) نخله، أصول النحو العربي، ص57.

وعليهم التُّكفي الغريب وفي الإعراب والتَّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1].

فلمّا أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغويّة لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام اختطوا لذلك خطّة لا يحيدون عنها ، أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية ويأخذونها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة، فحدَّدوا لذلك مكاناً وزماناً"[2].

أمّا المكان فحدَّوه بالأخذ عن أعربِ البادية، وفصحاء الحضر، فقد حُدِّدت القبائل التي أخذت اللغة عنهم بالرحلة إليهم ومشافهتهم، وهذه القبائل هي "أسد، تميم، قيس، هذيل، كنانة، وبعض الطائيين". ولم يُؤخذ عن غيرهم من القبائل.

يقول السُّيوطي نقلاً عن الفارابي في أوّل كتابه المسمّى بـ "الألفاظ": "وبالجملة فإنّه لم يُؤْخذ عن حضري قطُّ، ولا عن سكّان البراري ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يُؤخذ لا من لَخْم ولا جُذام فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبْط؛ ولا من قُضاعة وغسَّان ولا من إياد فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشام،وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنَّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم مجاورين للنبط والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، وقد خالطوهم غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"[3].

فهذا النصُّ يحدد بالمكان الذي أخذت منه اللغة؛ لأنّ المعيار الرئيس واضحٌ وهو سلامة اللغة وعدم تأثرها باللغات الأخرى.

---

(1) انظر: السُّيوطي، الاقتراح، ص33.

(2) انظر: نخله، أصول النحو العربي، ص57.

(3) السُّيوطي، الاقتراح، ص33-34.

أمّا الزمان فقد حددوه بنحو ثلاثمائة سنة مفها مئة وخمسون قبل الإسلام، ومائ ة وخمسون بعده، ثم نظروا فيما روي بعد ذلك، فإن كان من أهل البادية فهو حجَّ ة في اللغة، وإنْ كان من أهل الحضر لم يكن حجَّ ة في اللغة،وإنْ جاز الاستشهاد به في البلاغة والدَّرس الأدبي"[1].

ومن هنا فقد جاء الاستشهاد بكلام العرب في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" لابن مالك طبقاً للقاعدة التي سار عليها النحاة في الاستشهاد ضمن المكان والزمان المحدَّدين، فلم يخرج ابن مالك عن منظومة الزمان والمكان اللذين ضُبطا من قبل علماء اللغة، فجاءت استدلالاته من الشعر وأقوال العرب الفصحاء ولغاتها، ونبيّن ذلك من خلال ما يلي:

1.3.2 الشعر:

كان ابن مالك كثير الاستشهاد بالشعر إلى حدّ لفت انتباه العلماء حتى قال فيه السُّيوطي: "وأمّا أشعار العرب التي استشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة والأعلام يتحيَّرون فيه ويتعجَّبون من أين يأتي بها"[2].

وقد بلغ ما استشهد به ابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح " مائتين وعشرين شاهداً، فقد كان يستشهد أحياناً للمسألة الواحدة بعدَّ ة أبيات كي يُ ؤكِّد صحَّة ما يذهب إليه"[3].

وقد انفرد ابن مالك في استشهاده بالشعر بشواهد لم يستشهد بها من قبله، يقول "طه مُحْسن" محقق كتاب "شواهد التوضيح": "ودرج المؤلف على أن يذكر البيت بتمامه، ولكنه اجتزأ موطن الشاهد في عشرة مواضع من الكتاب، مكتفياً بذكر شطر أو أقل من شطر، وأظهرت الدراسة أنّه تعدّى ما في كتب النحو من شواهد إلى مصادر اللغة والأدب ودواوين الشعر وكتب الحديث والسيَّ ر والبلاغة، وبلغت

---

(1) أبو المكارم، علي. (1973). أصول التَّفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبيّة، ص67.

(2) انظر: السُّيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص134.

(3) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص27.

الأبيات التي لم أقف عليها في كتب النحو قبله حوالي مئة وعشرة شواهد، منها أكثر من ستين ردَّدها النحاة الذين نقلوا منه وشرحوا مصنفاته"[1].

وممَّا يعيب على ابن مالك أنّه كثيراً ما يذكر البيت الشعري دون أن ينسبه إلى قائله، إذ بلغ ما لم ينسبه إلى قائله مئة وثمانية وستين شاهداً، كان يعني باستنباط القواعد منها دون أن يُكلّف نفسه نسبتها إلى صاحبها.

"إنّ كثرة احتجاجه بالشعر لا يعني أنّه اعتمد عليه اعتماداً زائداً دون النثر كما فعل غيره من النحاة"[2].

ومن ذلك تجويزه العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ، يقول: "وهو ممنوع عند البصريين إلاّ يونس وقطرباً والأخفش، والجواز أصحُّ من المنع لضعف احتجاج المانعين" واستشهد بقول الشاعر[3]:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

والشاهد فيه قوله: " فَمَا بِكَ والأَيَّامِ" حيث عطف"الأيام" على الضمير المجرور في "بك" بغير إعادة حرف الجرِّ.

وأنشد غيره[4]:

إذا أوقَدُوا ناراً لِحَرْبِ عَدوِّهِم فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بها وسعيرِها

والشاهد فيه قوله" يَصْلَى بها وسعيرِها" حيث عطف قوله"سعيرِها" على الضمير المجرور في"بها"من دون إعادة الجار.

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص27.

(2) علوان، عبدالجبار (د.ت). الشواهد والاستشهاد في النحو، عالم الكتب، بيروت، ص131.

(3) قائل هذا البيت مجهول . انظر:سيبويه، الكتاب، ج 2، ص383 انظر :ابن الأنباري، الإنصاف،ص462،انظرالأشموني، شرح الألفية، ج 2،ص430 انظر : يعقوب، المعجم المفصل،ج1، ص107.

(4) قائل هذا البيت مجهول . انظر: هارون، عبدالسَّلام محمد. (1972). **معجم شواهد العربية**، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، ج1، ص88. انظرالعيني، المقاصد النحوية،ج 4، ص166، انظر يعقوب، المعجم المفصل،ج1، ص453.

ونظيره استعمال "في" دالَّة على التعليل، يقول : "وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم"[1].

وقد استشهد بقول جميل[2]:

فليت رجالاً فيك قد نذروا دمي وهمّوا بقتلي يا بُثين لقوني

الشاهد قوله"فيك"استعمل "في" دالَّة على التعليل.

ونظيره، وقوع خبر "كاد" مقروناً بـــ"أنْ". يقول: "وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه"[3].

و استشهد بقول الشاعر[4]:

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتم

لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عَنْ السَّلِّ

الشاهد في قوله" أَنْ تُغْنُوا" حيث اقترن خبر"كاد" بـــ"أن" والغالب أن يتجرده منها.

ومن ذلك تجويزه وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، يقول : "والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"[5].

واستشهد لذلك بثمانية أبيات، منها قول حاتم الطائي[6]:

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ

وَفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّم أَجْمَعَا

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص123.

(2) ابن معمر، جميل بثينة . (1992). ديوان جميل بثينة، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، ص210.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص159.

(4) البيت مجهول القائل، انظر :الأشموني، شرح الألفية،ج 1،ص129، انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص301، انظر: يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص775.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص67.

(6) الطائي، حاتم الطائي . (1969). ديوان حاتم الطائي، تحقيق فوزي عطوي، ط 1، بيروت ، ص174. انظر الأشموني ، شرح الألفية،ج 3،ص581،انظر: يعقوب،المعجم المفصل، ج 1، ص507.

ومن هنا فقد استشهد ابن مالك بالكثير من الأبيات الشعرية التي تؤيد ما يـــذهب إليه.

2.3.2 أقوال العرب ولغاتها:

اهتمام ابن مالك بأقوال العرب ولغاتها واضحاً في كتابه حتى شكَّ لت رافـــداً مهملًمن روافد الاحتجاج لديه ، واحتلَّت اللَّهجات القبليّة مكاناً واضحاً بـــين شـــواهد الكتاب وأمثلته ونصوصه التي اعتمد عليها المؤلف فـــي الاســـتنباط والاحتجـــاج، ووضع القواعد والأحكام[1].

فقد أورد ابن مالك أربعة وثلاثين شاه داً من أقوال العرب لم ينسب أكثرها إلـــى قائل بعينه، ذكره للغات الفصيحة في ثمانية عشر موضعاً، فنراه تارةً يُ صرِّح بأسماء القبائل وينسب إليها لغاتها، وتارةً أخرى لا ينسب هذه اللغة إلى قبيلة بعينها، وإنّما يكتفي بالإشارة إلى أنّها لغة معروفة أو مشهورة.

ومن الملاحظ أنّ ابن مالك التزم باللغات والقبائل العر بية الموثوق بفـــصاحتها، ولم يأخذ باللغات التي منع علماء اللغة الاستشهاد بها.

فقد استشهد بلغة "تميم"[2] و"ربيعة"[3] و"بني سُـــلَيم"[4] و"كنانـــة"[5] و"مـــضر"[6] وغيرها من القبائل الموثوق بفصاحتها.

نحو قوله: "والأصل في قوله "يوم السبْع": "يوم السبُع" بضم الباء، فسكَّنها علـــى لغة بنيتميم، فإنَّ هم يُسكِّنون العين المضمومة من الأسماء والأفعال، وكذا يفعلـــون بالعين المكسورة، فيقولون في "نَمِرَ وإبِل": "نَمْر وإبْل"[7].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص29.

(2) المصدر نفسه، ص268.

(3) المصدر نفسه، ص89، 91، 147.

(4) المصدر نفسه، ص151.

(5) المصدر نفسه، ص271.

(6) المصدر نفسه، ص147.

(7) المصدر نفسه، ص268.

وكذلك في إجراء فعل القول مجرى فعل الظّن على اللغة المشهورة والشرط فيها أن يكون فعلاً مضارعاً مستنداً إلى المخاطب.

يقول: "وأشرت بقولي "على اللغة المشهورة" إلى لغة سُلَيْم فإنَّ هم يجرون أفعال القول كلّها مجرى "ظنّ" بلا شرط، فيجوز على لغتهم أن يقال : قلت زيداً منطلقاً ونحو ذلك"[1].

ومن هنا فقد أجرى ابن مالك ما يؤيد صحة آرائه على لغات العرب الفصيحة والمشهورة.

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص151.

الفصل الثالث

شاهد الحديث النبوي في الأبواب النحويّة

تبيّن لنا فيما سبق أنّ ابن مالك كان من أوائل النحاة الذين توسعوا في الاحتجاج بالحديث الشريف،فقد كان عالماً بالحديث وما فيه من إشكالات نحويّة أو صرفيّة ألّف من أجلها كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" وقد قال بعضهم: هذه الأحاديث التي وردت فيها إشكالات نحوية لا تتجاوز الواحد والأربعين، بسطها ابن مالك وأزال النقاب عن وجوه إشكالها في هذا الكتاب[1].

وقد اشتهر ابن مالك بنبوغه وتمكنه من الدراسات اللغويّة والنحويّة، فطلب إليه فضلاء المحدثين والحُفَّظ أن يوضِّح ويصحِّح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في "الجامع الصحيح"لأبي عبد الله البخاري المتوفى سنة 256هجري فأجابهم إلى ذلك، ووضحَّها وصحَّحها في واحدٍ وسبعين مجلسا[2].

وفي ذلكيقول ابن مالك : "وكان السَّبب بحضرة جماعة من الفضلاء ، ناظرين في نسخمعتمد عليها ، فكلّمونّي بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية وما افتقر إلى بسط عبارة ، وإقامة دلالة أخّرت أمره إلى جزءسأتوفي فيه الكلام ممَّا يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عاماً، والبيان تاما إن شاء الله تعالى"[3].

ومن هنا فإن ابن مالك اشتغل بالحديث . وعمل هو وأبو الحسن اليونيني المحدِّث المعروفعلى تحقيق صحيح البخاري وتخريج الأحاديث الواردة فيه، وتبيين الأوجه الإعرابية التي يمكن أن تخرج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحويّة العامة، وللأصول الصرفيّة المعروفة[4].

---

(1) انظر: الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص242.

(2) القسطلاني، إرشاد السّاري، ج1، ص41.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص41.

(4) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص240.

فقد تصدَّى ابن مالك لمناقشة الكثير من المسائل التي كانت محلّ خلاف بين النحاة، فعمد إلى توضيحها وحلّ المشكل فيها ، ورأى أن يسدّ ما أصاب النحاة من خلل أثناء التَّعامل مع المادة اللغويّة ، وكأنَّهم لم يستقروا الكلام العربي كما يجب أو أطروا كثيرا من الشواهد النثريّة الفصيحة ، ولاسيما التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه، لم يكن له بد من تصحيح ما ذهبوا إليه ، منطلقا من "نصوص البخاري" لما له من احترام و إكبار في نفوس المسلمين[1].

فقد كان ابن مالك كثير الاستشهاد بالقران الكريم على المسائل النحويّة، فان لم يجد شاهداً على ذلك استشهد بالحديث الشريف ، فان لم يجد شاهداً ذهب إلى كلام العرب الفصحاء، لكنَّ المنهج الذي سار عليه في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" الذي جعله عالما مجدِّداً في النحو العربي ، فعاد بالاحتجاج إلى مساره الصحيح الذي حاد عنه النحاة قبله، وسلك الطريق الطبيعي الذي ينسجم مع طبيعة اللغة وأهميَّة الشواهد"[2].

فقد عمد ابن مالك في كتابة على إيراد الحديث الشريف كما ورد في نصِّ البخاري، ثم غالباً ما يعضِّده بالأحاديث الأخرى، وكأنَّه يورد الحديث بوصفه شاهداً نحوياً، يفضي من خلاله إلى مسائل نحوية جديدة ، فيفصِّل الكلام عليها ويناقش النحاة فيها، ثم يعضِّد ما يذهب إليه بالآيات القرآنية وأقوال العرب، شعراً ونثراً.

فصفحات الكتاب كلّها شواهد على الطريقة التي برزت من خلالها آراء ابن مالك، معضَّدة بالأدلَّة والبراهين من القرآن وكلام العرب، فهو لم ينقل آراء العلماء في المسائل المُشْكلة التي أوردها ، وإنَّما يكتفي بالإشارة إليها ومناقشتها وتخطئتهم أحياناً.ثم يُوْرد رأيه في هذه المسائل مبيناً ذلك بالشواهد الفصيحة ، فكان يختار الأحاديث المُشْكلة كما وردت في كتاب البخاري "الجامع الصحيح"ثم يعضِّدها ما أمكنه بالحديث النبوي .وأحياناً لا يعضِّده بحديث نبوي وإنّما بآيات من القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء.

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص11.

(2) انظر: الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص51 بتصرف.

وقد جرى ابن مالك في بعض المسائل بذكر الحديث النبوي بوصفه شاهداً نحوياً من غير أن يعضد ذلك الحديث بالشواهد الأخرى، نحو: إعادة ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل.

فقد أورد ابن مالك قول أبي جحيفة –رضي الله عنه-: "خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالْهَاجِرَةِ ، فَأُتِىَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ، وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ يَمُرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا"[1].

قال ابن مالك : "المُشْكل في هذا الحديث قوله "والمرأة والحمار يمرّ ون"، فأعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل . والوجه فيه أنَّه أراد المرأة والحمار وراكبه، فحذف "الرَّاكب" لدلالة "الحمار" عليه مع نسبة مرور مستقيم إليه، ثم غلَّب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة .وعلَّقها على بهيمية الحمار فقال : "يمرّون"[2] ومن هنا فإنَّ ابن مالك قد وجه المُشْكل في هذا الحديث دون أن يعضّده بشواهد أخرى.

لأحاديث التي أوردها ابن مالك منها ما يأتي به للاحتجاج على أمور لم يُجزها النحاة السابقون؛ لأنَّهم لم يستقرئوا الحديث، ولم يعرفوا ما ورد فيه من أساليب منعوها مطلقاً أو أجازوها في الشعر ومنعوها في النثر، ومنها ما جاء به لمشكل نحويّ أو صرفيّ أسلوبه أو لفظه يحاول توجيهه، فمنه ما يسهل توجيهه ، ومنه ما يحتاج تأويله وتخريجه إلى تقديرات وتفسيرات قد تقرب وقد تبعد[3].

حاول ابن مالك أن يثبت بالحديث قواعد لم يذكرها السابقون، ولم يجيزوها أو أجازوها في الشعر دون النثر أو بناء على ما ورد في إحدى لغات العرب، فكان شيئٌ في بعض المواضيع إلى أنَّما ورد في الحديث هو القليل، و أنَّ القرآن وما ورد في آياته هو القياس والغالب، أو يشير إلى قلّته مع عدم المقارنة بغيره من الأساليب[4].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص126،الصلاة، باب40، حديث رقم499.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص152.

(3) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص305.

(4) المصدر نفسه، ص306.

يتَّضح ذلك من خلال قوله في اقتران خبر (كاد) بـ(أن) حيث احتجَّ ابن مالك بقول عمر رضي الله عنه : "مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ "[1]. ثم عضَّده بقول أنس رضي الله عنه "فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ "[2]. ثم عضّده بقولجابر رضي الله عنه : " وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ "[3].

يقول ابن مالك : "تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر "كاد" مقروناً بـ "أن" وهو ممَّخفي على أكثر النحويين . أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه. إلا أنَّوقوعه غير مقرون بـ "أن" أكثر وأشهر من وقعه مقروناً بـ "أن"ولذلك يقع في القرآن إلا غير مقرن بـ "أن" نحو ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4] و﴿لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾ [5] و﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[6].

يقول ابن مالكولا"يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ "أن" من استعماله قياساً لو لم يرد به سماع ؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ "أن"في باب المقاربة: هو دلالة الفعل على الشروع كـ"طفق" و"جعل" فإنَّ "أن" تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافيا . وما لا يدلُّ على الشروع كـ "عسى" و"أوشك" و"كرب" و"كاد"فمقتضاه مستقبل فاقتران خبره بـ "أن"مؤكد لمقتضاه، فإنَّ ها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب"[7].

فقد أجاز ابن مالك وقوع "أن"في خبر كاد ، وكأنَّه أشار إلى أنَّ ما وقع في الحديث الشريف هو القليل وأنَّ القرآن وما ورد في آياته القياس الغالب.

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص156،الصلاة، باب36، حديث رقم596.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص34، الاستسقاء، باب8، حديث رقم1015.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص138، المغازي، باب29، حديث رقم4101.

(4) سورة البقرة، الآية71.

(5) سورة النساء، الآية78.

(6) سورة التوبة، الآية117.

(7) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص160.

ومن هنا سار ابن مالك بمنهجيّة واضحة من خلال إثبات نصٍّ الحديث واستخلاص القاعدة النحوية منه وعرض آراء العلماء فيها ، ثم تعضيدها بالآيات القرآنية، وكلام الفصحاء من شعر ونثر، وسنبين ذلك من خلال الوقوف على بعض المسائل النحوية من خلال تصنيفها في أبوابها وعرض أراء ابن مالك فيها.

1.3 المرفوعات

عالج ابن مالك بعض المسائل النحوية في هذا الباب من أبواب النحو، مقدماً نصَّ الحديث النبوي ، ثم يعمد أحياناً إلى تعضيده بالأحاديث النبوية الأخرى ثم يقدم رأيه مدعماً بالآيات والشعر وأقوال العرب الفصحاء ليخلص في نهاية المطاف إلى استنباط قاعدة نحوية ، كان يصرّح في كثير من الأحيان أن هذا قد خفي على كثير من النحويين. ويتمثَّل هذا في:

1.1.3 وقوع المبتدأ نكره محضة بعد "إذا الفجائية" وبعد "واو الحال"

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يجوز الابتداء بنكرة ؛ لأنَّها شائعة مجهولة في الغالب، فلا يتحقَّق معها الغرض من الكلام وهو الإفادة المطلوبة، فإنَّ هذه الإفادة هي السبب في اختيار المعرفة لتكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة، والآخر نكرة . ولكن إذا حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة، وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موقعاً[1].

وقد أجاز ابن مالك وقوع المبتدأ نكره محضة بعد "إذا الفجائية" وبعد "واو الحال" واحتجَّ بقول بعض الصحابة رضي الله عنهم : "فبينا أنا على جرف نهر إذا رجل يصلي"[2].

---

(1) انظر،عوض، سامي عوض . (1993). المفصل في علمي النحو والصرف، منشورات جامعة تشرين، سوريا، ط1، ص36.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص78، التفسير الممتحنة، باب 3، حديث رقم3.

ثم عضد ابن مالك هذا الحديث بقول عائشة رضي الله عنها "دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبرمةٌ على النَّار"[1] ثم عضَّده بقول أنس رضي الله عنه : "فدخل وحبل ممدود"[2].

يقول ابن مالك لا "يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق ، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة ، نحو: رجل تكلَّم، وغلام احتلم ،وامرأة حاضت ، فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمتنع لخلوه من الفائدة إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلَّم ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها"[3].

ويرى ابن مالك أنّ القرائن التي تتحصَّل بها الفائدة الاعتماد على "إذا الفجائية " كقولك: "أنطلقت فإذا سبع في الطريق" وقد عضَّده ابن مالك بقول الشاعر[4]:

حَسِبْتُكَ في الوَغَى مِرْدَى حُروبٍ
إذا خَوَرٌ لَدَيكَ فَقُلْتُ سُحْقاً

وكذا الاعتماد على "واو الحال" وقد عضّده بقوله تعالى : ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[5] ومنه أيضاً قول الشاعر[6]:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أضاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقٍ

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج7، ص11، النكاح،باب 18، حديث رقم 5096.

(2) الحديث ليس في صحيح البخاري، والموجود في البخاري ج 2، ص64: عن أنس بن مالك رضي الله عنه - قال "دخل النبي صلى الله عليه وسلم - فإذا حبل ممدود بين الساريتين" وقد ورد هذا الشاهد في صحيح مسلم، ج1، ص542 صلاة المسافرين، با ب31، حديث رقم 1867 بلفظ "دخل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحبل ممدود...".

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص98.

(4) قائل هذا البيت مجهول، انظر الأشموني، شرح ألفية ابن مالك ، ج1، ص98، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص584.

(5) سورة آل عمران، الآية154.

(6) قائل هذا البيت مجهول، انظر الأشموني، شرح الألفية،ج 1،ص97، انظر هارون، معجم الشواهد العربية، ج1، ص251،انظر المعجم المفصل، يعقوب، ج2،ص609.

الشاهد فيه قوله:" ونَجْمٌ قَدْ أضاءَ" حيث سوَّغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

وكذا الاعتماد على "لولا" واحتجَّ بقول الشاعر[1]:

ولولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كلُّ ذِي مِقَةٍ

لمَّا استقلَّتْ مطاياهُنَّ للظَّعَنِ

الشاهد في قوله:" ولولا اصْطِبارٌ " حيث جاءت النكرة بعد"لولا".

وكذا كون النكرة معطوفة أو معطوفاً عليها، فالمعطوفة كقول الشاعر[2]:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عَنْدَ قَاتِلَتِي

فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

الشاهد في قوله : " عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عَنْدَ قَاتِلَتِي" حيث أجيز الابتداء بالنكرة وقد سوِّغ الابتداء بها لأنَّ الخبر ظرف مقدم عليها.

والمعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[3].

وقد ذكر ابن مالك من القرائن ما يناسب "إذا" والواو في كون النحويين لا يذكرونه.

ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" الفجائية و"واو الحال"حيث قدّم الحديث النبوي لإثبات القاعدة النحويّة ،ثم عضّد ه بالأحاديث الأخرى والآيات القرآنية والشواهد الشعرية،ذاكراً أنَّ النحاة لا يذكرون "إذا الفجائية" و"واو الحال" على صحة الابتداء بالنكرة بعدهما[4].

---

(1) قائل البيت مجهول، انظر: الأشموني: شرح الألفية،ج1، ص98، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص402، انظر: يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص1033.

(2) قائل البيت مجهول، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص402، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج1، ص508.

(3) سورة محمد، الآية21.

(4) انظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص100 بتصرف.

2.1.3 حذف خبر المبتدأ بعد إلا

ذهب سيبويه إلى ثبوت الخبر بعد المبتدأ الواقع بعد "إلا" يقول في باب ما يكون مبتدأ بعد "إلا": "وذلك قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ،إلا أنَّك أدخلت إلا لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به،ومثل ذلك قولك العرب : والله لأفعلن كذا وكذا إلاّ حلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا، فأن"أفعل كذا وكذا " بمنزلة"فعل كذا وكذا "وهو مبنيٌّ على حِلّ، وحِلّ مبتدأ"[1].

وقد أجاز ابن مالك حذف خبر المبتدأ الواقع بعد "إلا" واحتجّ بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم -: "وما تَدْري نَفْسٌ بأَيِّ أرضٍ تموتُ إلا الله "[2]. أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كلُّ نفس. وقد عضّده ابن مالك بحديث آخر للرسول –صلى الله عليه وسلم -:"كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون"[3]. أي : لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون [4].وقد عضده بقراءة قوله تعالى تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾[5].قرأ ابن مسعود وأُبيّ والأعمش " إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ " بالرفع أي: إلا قليلٌ منهم لم يشربوا[6]:

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص342.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج9، ص142،الاستسقاء، باب29، حديث رقم1039.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص204،الحج ، باب37،حديث رقم1572.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص96.

(5) سورة البقرة، الآية249.

(6) الفرّاء، معاني القرآن، ط1، ج1، ص166انظر الأندلسي، البحر المحيط،ج 2، ص266، انظر الخطيب،معجم القراءات،ج1، ص354.

ثم عضده بقول الشاعر[1]:

لَدَمٌ ضائعٌ تَغَيَبَ عَنْهُ

أَقْرَبُوه إلا الصَّبَا والدَّبُورُ

أي : لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه.

ومنه قول الشاعر[2]:

عَرَفْتُ الدِّيار كرقمِ الوحيِّ

يَزبُرها الكاتبُ الحميريُّ

على أطْرَقَا باليات الخيــا

مِ إلا الثُّــمــامُ والعصيُّ

أي: إلا الثُّمامُ والعصيُّ لم تَبْلَ.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ "إلا"حرف عطف وما بعدها معطوفاً على ما قبلهــا [3].

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾"[4].

3.1.3 ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا"

ذهب النحاة إلى وجوب حذف خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" إذا كــان الخبــر كوناً مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾[5] والتقدير

---

(1)الطائي، أبو زبيد . (1967).ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق نوري القيــسي، ط 1، بغــداد ، ص34، انظر المعجم المفصل، يعقوب، ج1، ص383.

(2) الهذلي،أبو ذؤيب الهذلي . (د.ت). ديوان الهذلين،دار الكتب المصرية ، ط1، القاهرة، ج1، ص64-65.

(3) ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، مسألة35، ج1، ص266.

(4) سورة البقرة، الآية150.

(5) سورة البقرة، الآية251.

لو"لا دفع الله الناس موجودٌ " فحذف الخبر "موجود" وجوباً للعلم بـــه وســـدّ جوابهـــا مسدَّه[1].

أمَّا ابن مالك فقد أجاز ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" مستشهداً بقول النبي –صلى الله عليه وسلم - "يا عائشة،لولا قومك حديثو عهد بكـ فر لنقضت الكعبة فجعلت لهـــا بابين"[2].

يقول ابن مالك : "تضمَّن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا"... وهو ممَّـــا خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري، وقد يُسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه ، فأقول وبالله أستعين، إنَّ المبتدأ المذكور بعـــد "لـــولا" علـــى ثلاثـــة أضرب: مخبر عنه بكون غير مقيَّد، ومخبر عنه بكون مقيَّد لا يدرك معنـــاه عنـــد حذفه، ومخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه"[3].

فالأول "مخبر عنه بكون غير مقيّد " نحو لولا زيدٌ لزرنا عمرو، فمثل هذا يلزم حذف خبره ؛ لأنَّ المعنى لولا زيد على كلِّ حال من أحواله لزرنا عمرو . فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك، ولما فـــي الجملـــة مـــن الاستطالة المحوجة إلى الاختصار"[4].

أمّا النوع الثاني فقد فسّره ابن مالك من خلال الحديث الـ شريف بقوله "فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُنّ أنَّ المراد لولا قومك على كلِّ حـــال مـــن أحـــوالهم لنقضت الكعبة،وهو خلاف المقصود ؛ لأنَّ من أحوالهم بعد عهـــدهم بـــالكفر فيمـــا يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور"[5].

---

(1) انظر الأنصاري، ابن هشام . (د.ت). مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيـــي الدين عبد الحميد، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ج1، ص265.

(2) مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص171،الحج، باب69،حديث رقم3308 .

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص120.

(4) المصدر نفسه، ص121.

(5) المصدر نفسه، ص121.

ثم عضّده بقول عبدالرحمن بن الحارث لأبي هريرة : " فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لأَبِي هُرَيْرَةَ إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْراً ، وَلَوْلاَ مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ "[1].

ثم عضَّده بقول الشاعر[2]:

لولا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً ولَمْ أَكُنْ جَانِحَاً للسلمِ إِذْ جَنَحوا

ومثله قول الشاعر[3]:

لولا ابنُ أوسٍ نَأَى ما ضِيمَ صَاحِبُهُ

يوماً ولا نَابَهُ وَهْنٌ وَلا حَذَرُ

أمَّا الثالث – وهو المخبر عنه بكون يّقيُدرك معناه عند حذفه - فقد أجـــاز فيه ابن مالك إثبات الخبر وحذفه، واحتجَّ لذلك بقول أبي العلاء المعري[4]:

يذيب الرعب منه كُلَّ عضب فَلَولا الغمدُ يُمسِكُهُ لسَالا

يقول ابن مالك : "وقد خطَّأه بعض النحويين[5] وهو بالخطأ أولى"[6].

4.1.3 حذف الخبر لكونه مفهوماً

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف الخبر إذا كان مفهوماً وقد احتجّ بقول عائشة - رضي الله عنها -في باب المُحصَّب: "حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص37، الصوم ، باب22، حديث رقم1926.

(2) قائل هذا البيت مجهول، انظر :الأشموني، شرح الألفيـــة،ج 1، ص216 انظـــر : هـــارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص85.

(3) قائل هذا البيت مجهول، أنظر :الأشموني، شرح الألفية،ج 4، ص50، انظر : هارون، معجم شواهد العربية، ج2، ص578.

(4) المعري، ابو العلاء (1965) ديوان سقط الزند،بيروت، ص 40،انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص269.

(5) انظر:ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن . (د.ت). شرح جمل الزجاجي، تحقيق أنـــس بديوي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، ج1، ص351-352.

(6) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص122.

عَنْ عَائِشَةَ - رضى الله عنها -قَالَتْ إِنَّمَا كَانَ مَنْزِ لٌ يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ صـــلى الله عليـــه وسلم لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ ."[1].

فقد ذهب ابن مالك في رفع "منزل"ثلاثة أوجه : أحدهما: أن تجعل "ما" بمعنـــى "الذي" واسم كان ضمير يعود على "المُحصَّب".ثم حذف خبر كان لأنَّـــ ه ضـــمير صلَّى كما يحذف المفعول به إذا ك ان ضميراً متصلاً ويستغن ى بنيته كقولك : زيـــدٌ ضرب عمروٌ وتريد ضربه عمرو"[2].

وقد احتجّ ابن مالك بقول الشاعر[3]:

فأَطْعَمَنَا مِنْ لَحْمِها وسَدِيفِها

شِواءً وخيرُ الخيرِ ما كانَ عاجلهُ

أراد وخير الخير الذي كانَهُ عاجلُه"[4].

ثم عضده بقول الشاعر[5]:

أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظ

على الودِّ والعَهْدِ الذي كانَ مالك

أراد: الذي كانه مالك.

ثم عضده بحديث آخر وهو قول النبي – صلى الله عليه وسلم -: « أَلَـــيْسَ ذُو الْحَجَّةِ »"[6] بعد قوله "أي شهر هذا" والأصل "أليسه ذو حجّة"[7].

ثم عضده بحديث آخر وهو قول أبي بكر – رضي الله عنه – :" بـــأبي، شـــبيه بالنبي، وليس شبيه بعليّ"[8].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص211،الحج، باب132، حديث رقم1765.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص86.

(3) قائل البيت مجهول، انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص288.

(4) العيني. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج4، ص124.

(5) قائل البيت مجهول، انظر:الأشموني، شرح الألفية، ج 1، ص7، انظرهارون، معجم شواهد العربية، ج 1، ص256.

(6)البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص206،الحج، باب132، حديث رقم1741.

(7) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص87.

(8) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص33،المناقب، باب23، حديث رقم3542.

أمّا الوجه الثاني :[1] "أن تكون "ما" كافّه ويكون "منزل" اسم كان وخبرها ضمير عائد على المحصَّ ب، فحذف الضمير، واكتفى بنيته على نحو ما تقرر فـــي الوجـــه الأول، لكن في الوجه الأول تعريف الاسم والخبر وفي هذا الوجه تعريـــف الخبـــر وتنكير الاسم، إلا أنَّه نكرة مخصصة بصفتها، فسهل ذلك كما سُهل قول الشاعر[2]:

قفي قبلَ التَّفَرُقِ يا ضِباعَا

ولا يَكُ مَوْقِفُ مِنْك الوداعا

فـــ"منك" صفة "لموقف" قبلَه من المعرفة وسهَّ لت كون الخبر "الوداع ".وأنه لو كان اسم " كان" نكرة محضة وخبرها معرفة محضة لم يمتنع؛ لـــشبهها بالفاعـــل والمفعول وعضد ذلك بقول حسَّان بن ثابت[3]:

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ

يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءٌ

أمّا الوجه الثالث فأن يكون "منزلٌ" منصوب في اللفظ، إلا أنَّه كتب بلا ألف على لغة ربيعة، فإنَّهم يقفون على المنصوب المنوَّ ن بالسكون وحذف التنوين بلا بدل كما يفعل أكثر العرب في الوقف على المرفوع والمجرور[4].

ومن هنا فقد عمد ابن مالك إلى إثبات نصّ الحديث ثم استخلاص القاعدة منه ثم تعضيده بالشواهد والأمثلة.

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص88.

(2) قائل هذا البيت هو : القطامي، القطامي. (1960). ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط1، بيروت. ص37؛ انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص243.

(3) الأنصاري، حسان بن ثابت (د.ت). ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق ســـيد حنفـــي حسنين، ط1، طابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ص3؛ انظر: سيبويه، الكتـــاب، ج1، ص49.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص88-89.

5.1.3 حذف المبتدأ المقرون بالفاء وواو الحال

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط ، وقد احتجّ بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم -لسعد رضي الله عنه : "إنَّك إن تركت ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرَهم عالة"[1].

ثم عضّده ابن مالك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم - لأُبَيّ بن كعب « احْفَظْ وِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلاَّ فَاسْتَمْتِعْ بِهَا » [2].

ثم عضّده ابن مالك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم - لهلال بن أميّه: "« الْبَيِّنَةُ وإلا حَدٌّ في ظَهْرِكَ » "[3].

يقول ابن مالك : "تضمَّن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معاً في جواب الشرط، فإنَّ الأصل: إنْ تركت ورثتك أغنياء فهو خيرٌ.وهو مطَّرد زعم النحويون أنَّه مخصوص بالضرورة،وليس مخصوصاً بها ، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلُّ في غيره"[4].

يقول سيبويه:"سألتُ الخليل عن قوله :إن تأتني أنا كريمٌ ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرَّ شاعرٌ،من قِبَلِ أنّ "أنا كريمٌ"يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلَّقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يُشبه الفاء"[5].

ثمّ عضّده ابن مالك من غير الشعر بقراءة طاووس: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾[6] روى ابن طاووس عن أبيه" أَصلحْ إِليهم خيرٌ" أي أصلح إليهم فهو خيرٌ.

---

(1) البخاري،صحيح البخاري ، ج8، ص187،الجنائز،باب36 حديث رقم 1295، وقد ورد هذا الحديث بفتح همزة "أن" أنظر: صحيح البخاري، ج2، ص98، النفقات، باب1، حديث رقم5354.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص157،اللقطة، باب1،حديث رقم2426.

(3) المصدر نفسه،، ج6، ص126،الشهادات،باب 21،حديث رقم2671.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص192.

(5) سيبويه، الكتاب، ج3، ص64.

(6) سورة البقرة، الآية220، انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1969). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**تحقيق علي ناصف وعبدالفتاح شبلي، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج1، ص122،انظر الخطيب، معجم القراءات،ج1، ص303.

ولم يخصّ مالك ذلك في الشعر، يقول : "ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حادَ عن التحقيق، وضيَّق حيثُ لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير"[1]

واحتجَّ ابن مالك بقول الشاعر[2]:

بَني ثُعلٍ لا تنكعُوا العَنْزَ شِرْبها

بني ثُعْلٍ مَنْ يَنْكِعُ العَنْزَ ظالمُ

ومثل حذف المبتدأ مقروناً بفاء الجواب، حذفه مقروناً بواو الحال ، واحتجّ ابن مالك بقول عمر بن أبي سلمة : " رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يصلِّي في ثوب واحد مشتملٌ به في بيت أم سلمة "[3] وهو مشتملٌ.

6.1.3 وقوع خبر "جعل" مفرداً وجملة اسمية وجملة فعلية

ذهب ابن مالك إلى أن أفعال الشروع وسائر أفعال "باب المقاربة "مثل "كان" في الدخول على مبتدأ وخبر ،فالأصل أن يكون خبرها مثل خبر " كان" في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وجملة فعلية وظرفاً" [4]

وقد احتجّ ابن مالك بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم - : "، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ " [5].وقول الصحابي رضي الله عنه " فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً لِيَنْظُرَ مَا هُوَ " [6]. وقول أنس رضي الله عنه : " فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلاَّ تَفَرَّجَتْ " [7].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص192.

(2) قائل البيت هو الأسدي أي رجل من بني أسد، انظر:سيبويه، الكتاب ، ج3، ص65؛ وانظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص341.

(3)البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص95، الصلاة، باب4، حديث رقم356.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص136.

(5)البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص102،البيوع، باب24،حديث رقم2085.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص140،التفسيرالشعراء، باب2، حديث رقم4770.

(7) المصدر نفسه، ج2، ص39، الاستسقاء، باب24،حديث رقم1033.

فقد ذهب النحاة إلى أنّ القياس في هذا الباب أن يكون الخبر جمله فعلية فعلها مضارع.[1]

يقول ابن مالك :"حقه أن يكون فعلاً مضارعاً كغيره ا من أفعال المقاربة، فيقال :جعلتُ أفعلُ كذا ، ولا يقال : جعلت كلَّا شئت فعلت "[2] واحتجَّ بقول الشاعر:[3]

وقد جَعَلْتُ إِذَا ما قُمْتُ يثقلُني

ثَوْبي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّاربِ الثَّمل

والشاهد فيه مجيء "جعل" للشروع، وخبره جملة شرطية مصدرة "بإذا".

فما جاء هكذا فهو موافق للاستعمال المطَّرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصل متروك.

وقد أشار ابن مالك إلى أنَّ النحاة عدّو ما جاء مفرداً وجملة اسمية وجملة فعلية فعلها ماضٍ من الشواذ، وكأنّه خالف ذلك، واحتجّ بقول الشاعر[4] :

أكثرت من العذل ملحاً دائماً لا تكثرنْ إنِّي عسيتُ صائماً

وقول الشاعر[5] :

فأبت إلى فهم ما كدت آئباً وكمْ مِثلُها فَارَقْتُها وهي تصفر

وبوقوعة جملة اسميّة في قول الشاعر : [6]

---

(1) انظر عوض، المفصل في علمي النحو والصرف، ص111.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص136.

(3) قائل البيت هوالباهلي، عمرو بن أحمر . (د.ت). ديوان عمرو الباهلي، تحقيق حسين عطوان، ط1، دمشق، ص182؛ انظرهارون، معجم شواهد العربية، ج 1، ص312، انظر: يعقوب، المعجم المفصل، ج1، ص439.

(4) هذا البيت لرؤبة انظر زؤبة، رؤبة بن العجاج . (1980). ديوان رؤبة، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت، ص185،انظر هارون، معجم شواهد العربية، ج2،ص533.

(5) البيت لتأبط شراً، انظر : تأبط شراً. (1973). ديوان تأبط شراً، تحقيق سلمان داود، وجبار جاسم، ط 1، النجف، ص89، انظر هارون، معجم شواهد العربية،ج1، ص152.

(6) قائل هذا البيت مجهول، انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص149.

وقد جعلتْ قلوصُ بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

والأصل عند النحاة أن يكون الخبر في هذا الباب جملة فعلية فعلها مضارع ولو أتى به ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل في هذا الشاهد لقال : "وقد جعلتْ يقرب مرتعها " لذلك أوّل النّحاة هذا على أنّ الشاعر أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية. [1]

7.1.3 حذف الفاعل بعد النفي وشبهه

ذهب سيبويه إلى جواز حذف الفاعل وزيادة "من" ويشترط في زيادتها شرطين.[2]

أحدهما: تقدَّم نفي أو نهي أو استفهام.

الثاني: كون المجرور بها نكرة.

أمَّا ابن مالك فقد أجاز ثبوت زيادتها دون الشرطين شعراً ونظماً [3] وقد احتج لذلك بقول عائشة رضي الله عنها : "كان يصلِّي جالساً،فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا " [4]

يقول ابن مالك : " من روى نحوٌ من كذا بالرَّفع فلا إشكال في روايته ، وإنَّما الإشكال في رواية من روى "نحواً " بالنَّصب. وفيه وجهان: أحدهما: أن تكون "من" زائدة،ويكون التَّقدير :فإذا بقي قراءتُه نحواً. فـ"قراءتُهُ" فاعل "بقي" وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، ناصب "نحواً" بمقتضى المفعولية"[5].

---

(1) انظر: عوض، المفصل في علمي النحو والصرف، ص112.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص38.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص186.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ح2، ص58،تقصير الصلاة ، باب 20،حديث رقم1119. روي لفظ (نحو) بالرفع والنصب.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص186.

وقد علّل ابن مالك ما ذهب إليه من النثر ومن الشعر ، فمن النثر قوله تعالى (آمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم) [1].

أمَّا نظماً فقد عضّده بقول عمر بن أبي ربيعة: [2]

ويَنْمَي لها حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قالَ مِنْ كاشِحٍ لمْ يَضِرْ

وقول جرير[3]:

لما بلغنا إمامَ العدلِ قلتُ لهم قد كان من طول إدلاج وتهجير

ومثله[4]:

يَظَلُّ بهِ الحَرْبَاءُ يمثلُ قائماً ويَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنينِ الأبَاعِرِ

أمَّا الوجه الثاني فقد ذهب ابن مالك إلى أن تجعل "من قراءته " صفة لفاعل "بقي" قامت مقامه لفظاً ونوى ثبوته ، وتجعل "نحواً" منصوباً على الحال والتقدير : فإذا بقي باقٍ من قراءته نحواً من كذا[5].

وقد احتجّ ابن مالك بقول النبي –صلى الله عليه وسلم – " حَتَّى يَكُونَ مِنْهُنَّ كُلُّهِنَّ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ "[6]

ثم عضَّده بقوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نبَأِ الْمُرْسَلِينَ)[7] أي : ولقد جاءك جاء من نبأ المرسلين.

---

(1) سورة الكهف، الآية31؛ سورة الحج، الآية23.

(2) أبو أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة . (1992). ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق فايز محمد، ط1، دار الكتاب العربي، ص175؛ انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج 1، ص136.

(3) جرير، بن عطية . (د.ت). ديوان جرير، تحقيق سعيد الصّاوي، ط 1، المكتبة التجارية، القاهرة، ص256.

(4) قائل البيت مجهول، انظر السيوطي، همع الهوامع، ج 2،ص35، انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص178، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج1،ص435.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص187.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص202، الأذان، باب155، حديث رقم843.

7) سورة الأنعام،آية34.

يقول ابن مالك :وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل كـ "باقٍ" بعد "بقي" و "جاءٍ" بعد "جاءأولى من تقدير غيره لدلالة الفعل عليه معنى ولفظاً . ولا يفعل هذا الحذف غالباً دون صفة مقرونة بـ (من) إلا بعد نفي أو نهي.[1]

وقد احتجَّ ابن مالك بقراءة هشام : (وَلاَيَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا)[2]

ومثل ذلك قول النبي – صلى الله عليه وسلم- " ولا تناجشوا، ولا يزيدن على بيع أخيه، ولا يَخطُبنّ على خِطبته" [3]

ثم عضّده بقول النبي وإن لم يكن بصيغة النهي :"" نَهَى النَّبِىُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ . " [4]

ومن حذف الفاعل بعد النفي قول النبي – صلى الله عليه وسلم – « لاَ يَزْنِى الزَّانِى حِينَ يَزْنِى وَهْوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ » [5].

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك حذف الفاعل وزيادة "من" وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل ، أو أن تجعل (من ومجرورها) صفة قامت مقام الفاعلفظا . وقد أثبتابن مالك نصّ الحديث النبوي واستخلص القاعدة منه ثم عضّده بالشواهد من الأحاديث والآيات القرآنية والشواهد الشعرية ليثبت صحّة ما ذهب إليه.

8.1.3 جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ

ذهب النحاة إلى عدم جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ ، أمَّا ابن مالك فقد أجاز دخولالفاء على خبر المبتدأ حملا للشبيه على الشبيه . و إنْ لم تكن العلّة موجودة. وقد احتجّ بقول النبي –صلى الله عليه وسلم - : قَالَ النبي صلى الله عليه

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص188.

(2) سورة آل عمران، الآية169.

(3) صحيح البخاري، ج3، ص236، الشروط، باب8، حديث رقم2723.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص9، الجمعة، باب20، حديث رقم911.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص136، المظالم، باب30، حديث رقم2475.

وسلم « رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ أتياني قَالاَ الذيِ أَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يَكْذِبُ بِالْكَذْبَةِ تُحْ مَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » " [1]

يقول ابن مالك في ذلك : "ويدلُ أنّ العرب تعتبر مثل هذا بناؤها "رَقَاش" وشبهه من أعلام الإناث المعدولة لشبهها بـ "تَزَالِ"وشبهه من أسـ ماء الأفعال فإجراء الموصول المعيَّن مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء "رقاش" مجري "تزال" في البناء"[2]

وقد عضّده ابن مالك بقوله تعالى : {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ}[3].

فإن مدلول "ما" معيّن ومدلول "أصابكم " ماضٍ. إلاّ أنّه روعي فيه الشبه اللفظي، فإنّ لفظ "ما أصابكم يوم التقى الجمعان " كلفظ "وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير"[4] فأجريا في مصاحبة الفاء مجرى واحدا.[5]

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك دخول الفاء على خبر المبتدأ لشبهه بجواب الشَّرط.

9.1.3 دخول اللام على خبر كان

ذهب ابن مالك إلى عدم جواز دخول اللام على خبر "كان" وذلك من خلال توجيه إعراب قول أم حبيبة رضي الله عنها :- " إِنِّى كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً " [6].

يقول ابن مالك في هذا :"فيه شذوذ ؛لأنَّ خبر "إنّ" إذا كان جملة فعلية فموضع اللام منها صدرها،نحو "وإنَ ربك ليعلم ما تكنَ صدورهم وما يعلنون" [7]. وإذا كانت اسمية جاز تصديرها باللام " [8].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج8، ص30،الأداب، باب69، حديث رقم9096.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص241.

(3) سورة آل عمران، الآية166.

(4) سورة الشورى، الآية30.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص242.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص94،الجنائز، باب30،حديث رقم1280.

(7) سوره النمل، الآية74.

(8) ابن مالك، شواهد التوضيح، 209.

وقد عضَّده ابن مالك بقول الشاعر : [1]

إنَّ الكريمَ لَمَن تَرْجوهُ ذو جِدةٍ

ولو تَعَذَّرَ إيسارٌ وتنويلُ

وأجاز تأخيرها كقول الشاعر :[2]

فإنَّك مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارِبُ

شَقِيٌ وَمَنْ سالِمْتُه لَسَعيدُ

يقول ابن مالك :"فكان موضع اللام من " كنت عن هذا لغنيّة " صدرَ الجملة، لكن منع من ذلك كونه فعلاً ماضيا متصرِّفاً، ومنعَ من مصاحبتها أول المعمولين كونه ضميراً متصلاً، فتعينت مصاحبتها ثاني المعمولين، مع أنّ ""كان" صالحة لتقدير السقوط ؛ لصحة المعنى بدونها ،فكأن "غنيّة " بهذا الاعتبار خبر "إنّ"فصحبته اللام لذلك [3]

2.3 المنصوبات

عالج ابن مالك في هذا الباب العديد من المسائل وسنذكر منها:

1.2.3 تنازع الفعلين مفعولاً واحداً وإيثار الثاني بالعمل.

لجّ ابن مالك بقول أ بي الخزاعي "سمعتْ أُذناي وأبْصَرَتْ عيناي النبي صلى الله عليه وسلّم حين تكلَّم "[4]

يقول : في هذا الحديث تنازعُ الفعلين مفعولاً واحداً،وإيثار الثاني بالعمل،أعني "أبْصَرَت" ؛ لأنَّه لو كان العمل لـ ـــ "سَمِعَت " لكن التقدير :سمعت أذناي النبي –صلى

---

(1) قائل البيت مجهول، انظر:العيني، المقاصد النحوية، ج 2، ص242، انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج2، ص154،انظر يعقوب،المعجم المفصل،ج2،ص732.

(2) قائل البيت هو أبو عزّةعمر بن عبد الله ،انظر:العييني،المقاصد النحوية، ج 2،ص242، انظر: هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص102.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص209.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج8، ص13، المساقات، باب 14، حديث رقم4139.

الله علية وسلم – وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال : "وأبصرتهُ" فإذا أخـــرّ المنصوب وهو مقدَّم في النيّة بقيت الهاء متَّصلة بـــ"أبصرت"ولم يجز حـــذفها ؛لأنّ حذفها يوهم غير المقصود . فإنْ سمع الحذف مع العلم بأن العمـــل لـــلأول ، حكـــم بقبحه،وعُدّ من الضرورات "[1]

ثمّ عضّده ابن مالك بقوله تعالى :" آتوني أُفرغْ عليه قِطْراً "[2]

وقد اختلف العلماء في العامل في باب التنازع ،فذهب الكوفيون إلـــى إعمـــال الفعل الأول أولى ،[3] لكن هذا التنازع يختلف عمَّا جاء به ابن مالك ؛لأنَّ التنازع عند العلماء حول العامل فهو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو :"ضـــربتُ وأكرمتُ زيداً " فكل واحد من "ضربتُ"و "أكرمتُ" يطلب "زيداً" بالمفعولية.

وأمَّا قول ابن مالك في الحديث المذكور شاهداً على أنَّه يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين ، فيستفاد من "سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي –صـــلى الله علية وسلم" جواز أطعم زيدٌ وأسقى محمد جعفراً.

يقول ابن مالك : " وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع " [4]

واحتج بقول الشاعر : [5]

أصْبَتْ سعادُ وأضْنَتْ زينب عمرا

ولم ينل منهما عيناً ولا أثرا

فقد قدّر ابن مالك للفعل الأول مفعولاً يفهم من خلال السياق ، أمَّا الفعل الثاني فهو الذي يعمل في المفعول.

---

(1) ابن مالك، شواهد الوضيح، ص181.

(2) سوره الكهف، الآية96.

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسأله 13، ج1، ص13؛ انظـــر: ابـــن عقيـــل، شرح ابن عقيل، ج1، ص262.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص181.

(5) يقول طه محسن محقق كتاب شواهد التوضيح لابن مالك : لم أقف على البيت فـــي كتـــاب، انظر شواهد التوضيح، ص181.

يقول:"وفي الحديث المذكور أيضاً اكتفاء "سمع "بالمفعول الأول مقداراً ، مع ه لأنَّم ما لا يدرك بالسمع، والأصل خلاف ذلك وحسَّ ن الحذفَ دلالة "حين تكلَّم " على المحذوف، كما حسّنه في قولة تعالى " هل يسمعونكم "[1] دلالة "إذ تدعون "على المحذوف.فلنا أن نجعل التقدير هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف ، وهو من مدركات السّمع وأقيم المضاف إليه مقامة "[2].

2.2.3 إجراء فعل القول مجرى الظّنِّ :

ذهب ابن مالك إلى إجراء فعل القول مجرى فعل الظّنِّ شرط أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المخاطب متصلاً باستفهام.وقد احتجَّ لذلك بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم - :" « أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَراً بِبَابِ أَحَدِكُمْ ، يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْساً ، مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِى مِنْ دَرَنِهِ » . قَالُوا لاَ يُبْقِى مِنْ دَرَنِهِ شَيْئاً . قَالَ « فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، يَمْحُو اللَّهُ بِهَا الْخَطَايَا » "[3]

ثم عضّده ابن مالك بقول النبي-صلى الله عليه وسلم -:« آلْبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ » [4]. أي :البر تظنون بهن .و"البرّ" مفعول أول و"بهنَّ "مفعول ثانٍ،وهما في الأصل مبتدأ وخبر .

وفيه قول الشاعر :[5]

متى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما

يَحْمِلْنَ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِما

---

(1) سورة الشعراء، الآية72.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص182.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص133، مواقيت الصلاة، باب6، حديث رقم528.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص61،الاعتكاف،باب7،حديث رقم2034.

(5) هذا البيت لهدبه ابن خشرم، ديوانه، ص130.انظر الأشموني، شرح الألفية، ج 1، ص164، انظر هارون،معجم شواهد العربية، ج2، ص534، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج3،ص1255.

وقد أجرى ابن مالك ذلك على لغة سُليم ،لأنَّهمجيُرون أفعال القول كلَّ ها مجرى "ظنّ" بلا شرط فيجوز في لغتهم أن يقال : قلت زيداً منطلقاً.[1]

3.2.3 نصب المفعول معه بعد الضَّمير المجرور

ذهب ابن مالك إلى جواز العطف على الضمير المجرور في نحو : مالكَ وزيداً :وما شأنك وعمراً ،وحسبك وأخاك درهمٌ ، وإنَّما وجب نصب ما ولي الواو في هذه الأمثلة وشبهها ؛ لأنَّمتلوها ضمير مجرور ،ولايجوز العطف عليه إلاّ بإعادة الجارّ"[2]

فالعطف على ضمير الجرِّعند البصريين بغير إعادة الجارِّ ممنوع إلا يونس وقطرباً والأخفش.أمَّا الكوفيون فقد أجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ "[3]

احتجَّابن مالك بقول : عمر-رضي الله عنة - : " فَمَا لَنَا وَلِلرَّمَلِ إِنَّمَا كُنَّا رَاءَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ ."[4]

ثم عضّده ابن مالك بقول الشاعر :[5]

إِذَا كانَتْ الهَيْجَاء وانْشقَّتْ العَصَا

فَحَسبُكَ والضَحَّاكَ سَيْفٌ مُهَندُ

الشاهد فيه قوله" والضَحَّاكَ " حيث يجوز فيه النصب والجر والرفع : الجرّ على العطف، والنَّصب على كونه مفعولاً معه، والرَّفع بالابتداء وحذف الخبر.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص124.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح ص 239.

(3) ابن الانباري، الإنصاف، مسألة65، ج2، ص462.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص176، الحج، باب57، حديث رقم1605.

(5)قائل البيت مجهول ، انظر: ابن يعيش، موفق الدين. (د.ت).شرح المفصل ، ط1، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص51؛ انظرالأشموني ، شرح الألفية ،ج 1، ص224، انظر هارون، معجم الشواهد العربية، ج1، ص101، انظر: يعقوب، المعجم المفصل،ج1،ص220.

فقد أجاز ابن مالك العطف على الضمير المجرور واحتجَّ بقراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [1]بجر لفظ الأرحام على جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارِّ.

كما أجاز نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور.

4.2.3 انتصاب التَّمييز بفعل:

أجاز ابن مالك انتصاب التَّمييز بفعلٍ يصلح إسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً، كقولك في "تفضوع من أردانها طيباً": يتضوع طيبها من أردانها، وكقولك في "طاب زيدٌ نفساً" طابت نفس زيدٍ[2].

احتجَّ ابن مالك بقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: " فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ ، أَعْلاَهُ ضَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ ، يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَاراً ، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا ، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ ."[3].

يقول ابن مالك : "وهذا الاعتبار صحيح في "يتوقَّ تحته ناراً " بأن يُقَال: تتوقَّد ناره تحته، فصحّ نصب "ناراً" على التمييز، ويجوز أن يكون فاعلاً "يتوقد" موصولاً بـ"تحته" حذف وبقيت صلته دالة لوضوح المعنى، والتقدير : يتوقد الذي تحته ناراً، أو: يتوقَّد ما تحته ناراً. و"ناراً" أيضاً تمييز[4].

وقد عضّده ابن مالك بقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾[5]، إنَّ أصله: وإذا رأيت ما ثَمَّ[6].

---

(1) سورة النساء، الآية1، انظر الأندلسي، البحر المحيط، ج3،ص157، انظر الزمخشري، الكشاف،ج1،ص241انظر ابن ا لجزري، النشر،ج2،ص247 انظر مكرم . معجم القراءات القرآنية، ج2،ص104.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص133.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص120، الجنائز، باب93، حديث رقم1386.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص133.

(5) سورة الإنسان، الآية20.

(6) انظر: الأخفش. معاني القرآن، ج1، ص60.

ثم عضّده ابن مالك بالشواهد التي تُجيز حذف الموصول لدلالة الصِّلة عليه، نحو قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[1]. والأصل: بالذي أنزل إلينا و بالذي أنزل إليكم ؛ ليؤكِّد صحة ما ذهب إليه في جواز انتصاب التَّمييز بفعل فاعله موصول فحذف وبقيت صلته دالَّة عليه.

5.2.3 وقوع التمييز بعد "مثل":

أجاز ابن مالك وقوع التَّمييز بعد "مثل". واحتجَّ بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم-: "« لَوْ كَانَ لِى مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً ، مَا يَسُرُّنِى أَنْ لاَ يَمُرَّ عَلَىَّ ثَلاَثٌ وَعِنْدِى مِنْهُ شَىْءٌ ، إِلاَّ شَىْءٌ أَرْصِدُهُ لِدَيْنٍ » "[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾[3]

وكذلك "وعلى التَّمرةِ مثلها زبداً"[4].

ثم عضّده بقول الشاعر[5]:

ولو مثلُ ترب الأرضِ دُرْاً وَعَسْجَداً

بذلت لوجهِ اللهِ كانَ قليلاً

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك وقوع التَّمييز بعد "مثل" واحتجَّ لذلك بقول الرسول صلّى الله عليه وسلم - ثم عضّده بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية ليؤكد صحَّة ما يقول.

---

(1) سورة العنكبوت، الآية46.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص144، الاستقراض، باب3، حديث رقم2389.

(3) سورة الكهف، الآية109.

(4) انظر: الزمخشري. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص30.

(5) قول طه محسن محقق كتاب شواهد التوضيح لم أقف على البيت في كتاب، انظر : حاشية كتاب شواهد التوضيح، ص127.

3.3 المجرورات:

1.3.3 حذف عامل الجرّ وبقاء عمله:

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف عامل الجرّ وبقاء عمله، وقد احتجّ بقول النبي – صلّى الله عليه وسلم -:« مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ ، وَإِنْ أَرْبَعٌ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ » . [1].

وفي الحديث حُذف فيه بعد "إنْ"والفاء فعلان وحرف لجرّ باقٍ عملا هما، والتقدير: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعةٍ فليذهب بخامس أو سادس[2].

ومثله قول سيبويه وتز"عم يونس أنّ من العرب من يقول إن لا صالح فطالح . على:إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف، لأنَّك تُضمر بعد إنْ لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن لا في قولك : إن لا يكن صالحاً فطالحٌ، ولا يجوز أن يضمر الجارّ، ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّل كلامهم شبَّهوه بغيره من الفعل"[3].

ثم عضّده ابن مالك بقول الرسول صلّى الله عليه وسلم-:« صَلاَةُ الرَّجُلِ فِى الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلاَتِهِ فِى بَيْتِهِ وَفِى سُوقِهِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ضِعْفاً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لاَ يُخْرِجُهُ إِلاَّ الصَّلاَةُ ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلاَّ رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلاَئِكَةُ تُصَلِّى عَلَيْهِ مَا دَامَ فِى مُصَلاَّهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ . وَلاَ يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِى صَلاَةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاَةَ » [4] أي بخمسٍ.

---

(1)البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص236، مواقيت الصلاة، باب41، حديث رقم602.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص153.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص262-263.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص157،الأذان، باب30، حديث رقم647.

وقوله: " أقربهما منك باباً" في جواب من قال فإلى أيهما أهدي ". وقوله –صلى الله عليه وسلم فضل" الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صـــلاة ". أراد إلى أقربهما وبسبعين صلاة، ذكرهما صاحب "جامع المسانيد"[1].

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك حذف عامل الجرّ وبقاء عمله، مستشهداً على ذلـــك بالحديث الشريف وأقوال العرب الفصحاء، ليثبت صحّـ ـة ما يذهب إليه جـــاعلاً مـــن الحديث الشريف منطلقاً لإثبات القاعدة النحويّة.

2.3.3 حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ذهب النحاة إلى جواز حذف المضا ف لقيام قرين ة تدلّ عليه، ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب إعرابه كقوله تعالى : ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[2]. أي حـــبُّ العجل، ولقوله تعالى : ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾[3]. أي أمرُ ربِّك، فحذف المضاف وهو "حـــب، وأمر" وأعرب المضاف إليه بإعرابه[4].

وقد أجاز النحاة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لمـــا عليه قد عطف.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه، والمحذوف لـــيس ممـــاثلاً للملفوظ، بل مقابل له كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[5] في قراءة من جرّ الآخرة فقرأ سليمان بن جماز المدني " الآخِرَةِ "والتقدير والله يريد باقي الآخرة ".

---

(1) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص154.

(2) سورة البقرة، الآية93.

(3) سورة الفجر، الآية22.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص58.

(5) سورة الأنفال، الآية 67 انظر الأندلسي، البحر المحيط، ج 4،ص518، انظـــر الزمخـــشري، الكشاف،ج2،ص24، انظر الخطيب، معجم القراءات، ج3، ص330.

ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرةِ ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به، والأول أولى[1].

وقد ذهب ابن مالك مذهب النحاة، فأجاز الحذف واحتجَّ لذلك بقول صاحبة المزادتين: "عهدي بالماء أمسِ هذه الساعة". أصله: أمسِ في مثل هذه الساعة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[2].

ومن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ،عن حذيفة رضي الله عنه : " فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ سَلْهُ أَكَلَ عُمَرُ يَعْلَمُ مَنِ الْبَابِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ نَعَمْ ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدٍ اللَّيْلَةَ." [3] أي: يعلم مَن مَتَلُ البابِ.

3.3.3 الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه جملة:

ذهب النحاة إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بمفعول المضاف نحو قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[4]. في قراءة ابن عامر "زَيَّنَ ..... قَتْلَ أَوْلَادَهُم شركائهم " بنصب "أولادَ" وجرّ الشركاءِ.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل، قراءة بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[5]. بنصب "وَعْدَه" وجر "رُسلِه".

كذلك أجاز النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه جملة، والقسم وبنعت المضاف والنِّداء[6].

---

(1) ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص60.

(2) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص171.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص30، الصوم، باب3، حديث رقم1895.

(4) سورة الأنعام، الآية137 الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص229، انظر مكرم،معجم القراءات القرآنية،ج2، ص322.

(5)سورة إبراهيم، الآية 47انظر ابن الجزري، النشر، ج 2، ص265، انظر الفراء، معاني القرآن، ج2، ص81، انظر الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص518-519.

(6) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص63، 64.

وقد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجارٍ ومجرور إنْ كان الجارّ متعلقاً بالمضاف[1]؛ وقد احتجَّابن مالك بقول أبي بكر : "، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لي صاحبي "[2].

وقد عضّده بقول الشاعر[3]:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونُ و مِدْحَتي

كَنَاحِتِ يَوْمَاً صَخْرَةٍ بِعَسَيْلِ

والشاهد فيه قوله : " كَنَاحِتِ يَوْمَاً صَخْرَةٍ " فإن قوله: "ناحت" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو قوله:"صخرة" ، وقد فصل بينهما بالظرف، وهو قوله:" يوما".

4.3.3 استعمال "في" دالَّة على التَّعليل:

أجاز ابن مالك استعمال "في" الدالّة على التعليل، وقد احتجّ بـ قول النبي – صلّى الله عليه وسلم -: "« عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، حَتَّى مَاتَتْ جُوعاً ، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ " [4].

يقول ابن مالك : تضمن هذا الحديث استعمال "في" دالَّة على التَّعليل وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث الشريف والشعر القديم[5].

وقد عضّده ابن مالك بقوله تعالى : ﴿لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[7].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص223.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص6، فضائل الصحابة، باب5، حديث رقم3661.

(3) قائل هذا البيت مجهول، انظر : هارون،معجم شواهد العربيّة، ج 1، ص312، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص803.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص139، المساقات، باب9، حديث رقم2365.0

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص123.

(6) سورة الأنفال، الآية68.

(7) سورة النور، الآية14.

ومن الوارد في الحديث:" قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضى الله عنهما - مَرَّ النَّبِىُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ « إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ - ثُمَّ قَالَ - بَلَى أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ » "[1].

ومن الوارد في الشعر قول جميل [2]:

فليت رجالاً فيك قد نذروا دمي

وهمّوا بقتلي يا بثينَ لقوني

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك مجيء "في" دالَّة على التعليل، وقد احتجّ لذلك بالحديث الشريف ثم عضّده بآياتٍ من القرآن الكريم، ثم بحديث آخر ثم بالشعر القديم، ليؤكد ما ذهب إليه في هذا الباب، وبدا استشهاده بالحديث الشريف واضحاً، وتفرده في القاعـــدة النحوية أيضاً واضحاً من خلال قوله وقد خفي على أكثر النحويين.

5.3.3 استعمال "مِنْ" في ابتداء غاية الزمان":

ذهب سيبويه إلى أنّ "مِنْ" تكون في ابتداء غاية المكان، يقول : "وأمّا "مِنْ" فتكـــون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك : سِرْتُ كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ... وأمّا "مُذ" فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان"[3].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى جواز استعمال مِنْ "في ابتداء غاية الزمان، وقد احـــتجَّ بقول الرسول –صلّى الله عليه وسلم-: « إِنَّمَا أَجَلُكُمْ في أَجَلِ مَنْ خَلاَ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلاَةِ الْعَصْرِ وَمَغْرِبِ الشَّمْسِ ، وَمَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْـــتَعْمَلَ عُمَّالاً ، فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ لي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنَ الْعَصْرِ إِلَـــى الْمَغْرِبِ بِقِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، قَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلاً وَأَقَلُّ عَطَاءً ، قَالَ هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِـــنْ حَقِّكُمْ قَالُوا لاَ قَالَ فَذَاكَ فَضْلِى أُوتِيهِ مَنْ شِئْتُ » "[4].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص114 ، الجنائز، باب88، حديث رقم1378.0

(2) ابن معمر، ديوانه، ص210.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص224-226.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص207، فضائل القرآن، باب 17،حديث رقم5021.

يقول ابن مالك : تضمَّن هذا الحديث استعمال "مِنْ" في ابتداء غاية الزمان أربع مرّات، وهو ممَّا خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه"[1].

ثم عضّده ابن مالك بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[2].

فهذه الشواهد التي قدّمها ا بن مالك تؤكد مجيء "مِنْ"في ابتداء غاية الزمان؛ لأنّ والشّد الفصيحة والاستعمالات اللغويّة لا تخالف ذلك، إلاّ أنَّ بعض النحاة منعوا ذلك تقليداً لسيبويه، يقول المبرّد : "ومنها "مِنْ"وأصلها ابتداء الغاية نحو : سرتُ من مكة إلى المدينة، وفي الكتاب :مّن فلان إلى فلان"، فمعناه: أنّ ابتداءه من فلان ومحلّه فلان"[3]. يدلّ هذا على أنّ "مِنْ" هي ابتداء غاية المكان، أمّا ابتداء غاية الزمان فلم يعرض لها المبرّد.

وقد ذهب البصريون إلى أنّ "مِنْ" لا يجوز استعمالها في الزمان، وذهب الكوفيون إلى جواز استعمالها في الزمان والمكا ن[4]، وقد احتجّ الأخفش على جواز استعمال "مِنْ" لابتداء غاية الزمان[5].

ومن هنا فقد ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين في هذا الباب، واحتجَّ لذلك بالحديث الشريف ثم عضّده بالآيات القرآنية وأقوال العرب.

6.3.3 معنى ربّ واستعمالها:

يقول سيبويه: "واعلم أنّ "كم"في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه ربّ؛ لأنّ المعنى واحدٌ، إلاّ أنّ "كم"اسمٌ وربّ غيرُ اسم، بمنزلة "مِنْ". والدليل عليه أن العرب

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص189.

(2) سورة التوبة، الآية108.

(3) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد . (1399هـ). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، القاهرة، ج1، ص182.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة54، ج1، ص370.

(5) الأخفش، معاني القرآن، ص485.

تقولكمْ رجلٍ أفضل منك، تجعله خبرَ كم "[1]. ظاهر عبارة سيبويه يشير إلى أنّ "ربّ" تفيد معنى التكثير؛ لأنّه جعل معناها معنى "كَمْ" الخبرية.

أمّا المبرّد وأغلب النحويين فقد صرَّحوا أنَّها تفيد معنى التقليل[2].

وذهب بعض النحويين إلى أنّها للتقليل، وقد تستعمل للدلالة على التكثير مجازاً، وذلك في مواضع الافتخار[3].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى أنّ معناها في الغالب التكثير، يقول : "أكثر النحويين يرون أنّ معنى "ربّ" التقليل، وأنّ معنى ما يصدّر بها المضي، والصحيح أنّ معناها في الغالب التكثير، نصّ على ذلك سيبويه ودلّت شواهد النثر والنظم عليه"[4].

وقد احتجّ لذلك بقول النبي صلّى الله عليه وسلم -: « سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ ، يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ » [5].

فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أنّ الصنف المتصف بهذا من النساء كثير، ولذلك جُعلت "كَمْ" موضع "ربَّ".

وقد عضّده ابن مالك بقول حسَّان بن ثابت[6]:

رُبَّ حُلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الـــ

مالِ وَجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعيمُ

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص161.

(2) المبرّد، المقتضب، ج4، ص139، ص150.

(3) العكبري، عبدالواحد بن برهان . (1984). شرح اللُّمع، تحقيق فائز فارس، ط1، الكويت، ج1، ص168.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص164.

(5) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص60، التهجد، باب5، حديث رقم1126.

(6) الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوانه، ص378.

وقول عدي بن زيد[1]:

رُبَّ مَأْمولٍ وَرَاجٍ أَمَلا

قَدْ ثَنَاهُ الدَّهرُ عَنْ ذَاكَ الأَمَلِ

وقد أشار ابن مالك إلى أنّ استعمال "ربَّ" في الغالب ما يكون للتكثير، لكنّه أجاز استعمالها للتقليل نحو قول الشاعر[2]:

ألا ربَّ مولود وليس له أبٌ

وذي ولد لم يَلْدَه أبوان

فالمولود الذي ليس له أبٌ هو عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلده أبوان آدم عليه السلام، وهذان ليس لهما نظيرٌ.

ومن هنا فقد ذكر ابن مالك أنّها ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، واستشهد على ذلك بالكثير من أقوال العرب نثراً ونظماً، معضّداً نصّ الحديث الشريف الذي أورده في هذا الباب.

4.3 التوابع:

1.4.3 العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجارّ:

العطف هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحرو ف العشرة، و "الأخصر والأولى: تابع صُدِّر بحرف العطف[3].

ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل ، وكأنَّه أميل إلى حيّز الأول، وقيل له نسقٌ لمساواته الأوّل في الإعراب"[4].

---

(1) ابن زيد، عدي بن زيد. (1965). ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، ط1، بغداد، ص99.

(2) هذا البيت هو رجلٌ من أزد السراة، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ج 1، ص398.

(3)عبابنة، يحيى. (2006). طوُر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، ص159.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص74.

أمّا العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارِّ ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض، وذلك :مررتُ بك وزيدٍ ". وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز "[1].

يقول سيبويه: "أمّا ما يحسن أن يشركَهُ المظهَرُ فهو المضمَر المنصوب، وذلك قولك: أتيتُك وزيداً، وإنّك وزيداً منطلقان، وأمّا ما يَقْبح أن يَشركه المُظْهَر، فهو المُضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: "فعلت وعبدُالله، وأفعلُ وعبدُالله"[2].

ويقول سيبويه: "ولمِيَقبح أن يشركه المضمَرُ علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بكَ وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ ، كرهوا أن يَشرك المظهَرُ مضمراً داخلاً بينما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يُتكلَّم بها إلاّ معتمدةً على ما قبلها، وأنّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم، ولم يجز أيضا أن يتبعوها إياه وإنْ وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررتُ بك أنتَ وزيدٍ"[3].

نفهم مما قدمه سيبويه العطف على الضمير الجرِّ بغير إعادة الجّارّ، إلا أنَّه أجاز ذلك إذا اضطر الشاعر[4]، محتجّاً بقول الشاعر[5]:

فاليومَ قرّبت تهجُونا وتشتِمُنا

فاذهب فما بك والأيّامِ من عَجَبِ

أمّا ابن مالك فقد أجاز ذلك محتجاً بقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم -: " وَمَتَلُكُمْ وَمَتَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَتَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً ، فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ لي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ لي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، 464.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص377، ص378.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص381.

(4) انظر: المصدر نفسه، ج2، ص382.

(5) هذا البيت مجهول القائل، انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص383، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص78؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص338.

الْعَصْرِ فَعَمِلَتِ النَّصَارَ ى ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنَ الْعَــصْرِ إِلَــى الْمَغْــرِبِ بِقِيــرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ "[1].

يقول ابن مالك : "تضمن هذا الحديث العطف على ضمر الجرِّ بغير إعادة الجّارِّ، وهو ممنوع عند البصريين ، إلاّ يونسَوقطرباً والأخفش، والجواز أصحُّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحَّة استعماله نثراً ونظماً"[2].

وقد عضّده ابن مالك بالآيات القرآنية نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[3]. فقراءة الجمهور "وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" بجــرّ "المــسجدِ" بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على "سبيل"، وعضده بقراءة حمزة لقوله تعالى:﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[4] بجر لفظ الأرحام على جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارِّ.

وكذلك عضّده بقول بعض العرب :"ما فيها غيرهُ وفرسِهِ"[5].

ومن الشعر احتجّ ابن مالك بالكثير من الأبيات، منها:

قول الشاعر[6]:

آبَكَ أيِّهْ بيَ أو مُصَــــدَّرِ

مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٌ حَشْوَرِ

---

(1)البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص207، فضائل القرآن، باب 17،حديث رقم5021.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص107.

(3) سورة البقرة، الآية217.

(4)سورة النساء، الآية 1 انظر الأندلسي، البحر المحــيط، ج 3،ص157، انظــر الزمخــشري، الكشاف،ج1،ص241انظر ابن الجزري، النشر،ج 2،ص247، انظر مكرم، معجم القراءات القرآنية،ج2،ص104.

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص109.

(6) هذانالبيتان من مشطور الرجز لا يعرف قائلهما، انظرسيبويه، الكتــاب، ج 2، ص382؛ انظر: هارون، معجم شواهد العربيّة، ج2، ص479.

ومثله[1]:

لو كان لي وزهيرٍ ثالثٌ وردتُ

من الحمام عدانا شرَّ مورود

وخلاصة القول، يقول ابن مالك: "فقد تبيّن بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجرّ، دون إعادة العامل واعتضدت رواية جرّ "اليهود والنّصارى" في الحديث المذكور، ولو رُوي بالرفع لجاز على تقدير : مّثلُ اليهود " ثم يحذف المضاف ويعطى المضاف إليه إعرابه"[2].

2.4.3 العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره:

يقول سيبويه: "وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهَرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك فعلتُ وعبدُالله، وأفعلُ وعبدُالله . وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبح من قَبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيّر الفعلَ عن حاله إذا بعد منه"[3].

أمّا إذا تأكّد أو أكّدته جاز ذلك، يقول سيبويه : "إنّ نعتّه حسن أن يشركه المظهَرُ، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال الله عزّ وجل: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا﴾[4]. و: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[5]، وذلك أنّك لمّا وصفته حسن الكلام حيث طوّله وأكّده"[6].

وقد أجاز سيبويه ذلك في الشعر[7]، واحتجَّ بقول الشاعر[8]:

---

(1) هذا البيت مجهول القائل، انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص148.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص111.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص378.

(4) سورة المائدة، الآية24.

(5) سورة البقرة، الآية35.

(6) سيبويه، الكتاب، ج2، ص378.

(7) المصدر نفسه، ج2، ص379.

(8) بن أبي ربيعة، ديوانه، ص 490؛ انظر:سيبويه، الكتاب، ج 2، ص379؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص74، يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص658.

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

أمّا ابن مالك فقد أجاز العطف على ضمير الرَّفع المُتَّصل غير مفصول بتوكيد وغيره، واحتجّ لذلك بقول ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -:" كَثِيراً مِمَّا كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ." [1]. ثم عضّده بقول عمر –رضي الله عنه -: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لي مِنَ الأَنْصَارِ في بني أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ "[2].

تضمَّ الحديثان صحةَ العطف على ضمير الرَّفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، ويقول ابن مالك: "وهو ممّا لا يجيزه النحويون في النثر إلاّ على ضعف، ويزعمون أنّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً"[3]. وقد عضّده ابن مالك بقوله: ﴿لَوْشَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾[4].

وبهذا يكون ابن مالك قد أنكر على النحاة ذلك وأجازه شعراً ونثراً وكأنَّه ينكر على سيبويه ما جاء به.

3.4.3 حذف حرف العطف وحذف المعطوف:

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف حرف العطف، واحتجّ بقول عمر –رضي الله عنه-: "صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، في إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، في إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ، في سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ ، في سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ ، في سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ ، في تُبَّانٍ وَقَبَاءٍ ، في تُبَّانٍ وَقَمِيصٍ - قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَالَ - في تُبَّانٍ وَرِدَاءٍ ."[5].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص12، فضائل الصحابة، باب5، حديث رقم3677.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص165،العلم، باب27، حديث رقم89.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص173.

(4) سورة الأنعام، الآية148.

(5) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص97، الصلاة، باب9، حديث رقم365.

فقد تضمّن الحديث حذف حرف العطف، فالأصل : صلّى رجل في إزار ورداء، أو في إزار وقميص أو في إزار وقباء ". فحذف حرف العطف لصحّة المعنى بحذفه[1].

ثم عضّده ابن مالك بقول النبي صلّى الله عليه وسلم -: " تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ - حَتَّى قَالَ - وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ».[2]".

فقد أجاز النحاة حذف حرف العطف إذا صحّ المعنى بعطفه ولم يتغيّر عن مقصوده[3].

أمّا حذف المعطوف فقد أجازه النحاة إذا كان العلم به حاصلاً من خلال السياق أو دلّ عليه دليل[4]. نحو قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾[5]، أي: بين أحدٍ وأحدٍ. وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾[6]، أي: وما تحرّك.

وقد احتجّ ابن مالك بقول النبي صلّى الله عليه وسلّم -: "اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر"[7].

يقول ابن مالك : "تضمّن الحديث حذف المعطوف للعلم به، فإنّ التقدير : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواته ما. وجاز الحذف؛ لأنّ الموبقات سبع بيّنت في حديث آخر، واقتصر في هذا الحديث على اثنتين تنبيهاً، على أنّها أحق بالاجتناب"[8].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص117.

(2) مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص705،الزكاة، باب20، حديث رقم2398.

(3) انظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص584.

(4) المصدر نفسه، مغني اللبيب، ج2، ص585.

(5) سورة البقرة، الآية285.

(6) سورة الأنعام، الآية13.

(7) صحيح البخاري، ج7، ص177.

(8) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص172.

ثم عضّده ابن مالك بقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1].

أي: فأفطر فعدّة من أيام أُخر.

ومنه قوله تعالى : ﴿مَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾[2]. أي: ومن قتله منكم متعمداً أو غير متعمدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾[3]. أي: تقيكم الحرّ والبرد.

ثم عضّده بقول الشاعر[4]:

كأنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِها وَأَمامِها

إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَا

الشاهد فيه قوله :" إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا" والتقدير"إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا ويدها"، فحذف الواو مع المعطوف.

ومن هنا فقد أجاز ابن مالك حذف حرف العطف وحذف المعطوف إذا دلَّ السياق عليه، وعُلِمَ من خلال الاستعمال اللغوي، وقد قدّم ابن مالك كذلك من خلال الأحاديث النبوية الشريفة المعضّدة بالآيات القرآنية والشعر العربي، لـ يؤيِّد ما ذهب إليه.

4.4.3 تقدّم الهمزة على حرف العطف:

ذهب النحاة إلى أن حروف العطف تُقدَّم على الهمزة كما تتقدَّم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى : ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾[7].

---

(1) سورة البقرة، الآية184.

(2) سورة المائدة، الآية95.

(3) سورة النحل، الآية81.

(4) امرؤ القيس، أبو وهب بن حجر الكندي . (1989)، ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الفاخوري، ط 1، دار الجيل، بيروت، ص64، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج1،ص317.

(5) سورة آل عمران، الآية101.

(6) سورة النساء، الآية88.

(7) سورة الأنعام، الآية81.

وقوله تعالى: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[1].وقوله تعالى : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[3]. ولكن أجازوا للهمزة أن تتقدَّم لأنّها أمُّ الباب.

ثم يقول ابن مالك :"الأصل أن يجا ء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها، فكأن يقال في ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾[4] وفي ﴿أَوَكُلَّمَا﴾[5] وفي ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[6]: فـ"أتطعمون" و"وأكلما" و"ثم إذا ما وقع "؛ لأنّ همزة الاستفهام جزءٌ من جملة الاستفهام هي معطوفة على ما قبلها من الجمل، وا لعاطف لا يتقدَّم عليه جزءٌ ممَّ ا عطف، ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنَّ ها أصل أدوات الاستفهام؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام"[7].

وقد احتجّ ابن مالك بقول النبي –صلّى الله عليه وسلّم-:« أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ » "[8].

وقد ذهب الزمخشري إلى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده، فقد جاء في تفسيره قوله تعالى : ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾[9] الذي عطفت عليه الفاء محذوف، ومعناه: أنحن مخلدون منعمون فما نحن بميتين ولا معذبين"[10].

---

(1) سورة العنكبوت، الآية61.

(2) سورة الرعد، الآية16.

(3) سورة التكوير، الآية26.

(4) سورة البقرة، الآية75.

(5) سورة البقرة، الآية100.

(6) سورة يونس، الآية51.

(7) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص64.

(8)البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص6، بدء الوحي، باب3، حديث رقم3.

(9) سورة الصافات، الآية58.

(10) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص45.

يقول ابن مالك: "وفي هذا من التَّكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى"[1].

وبهذا يكون ابن مالك قد أجاز تقدّ م همزة الاستفهام على حروف العطف، مقدماً ذلك من خلال الاستشهاد بالحديث الشريف وتعضيده بالآيات القرآنية.

5.4.3 البدل من ضمير الحاضر:

يقول سيبويه: "وهذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةً، وأمّا بدل المعرفة من النكرة، فقولك : مررت برجلٍ عبللهِ، كأنّه قيل له بمن مررت؟ أو ظنّ أنَّه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ذكره: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾[2].

وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُالله، كأنّه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك"[3].

وأقسام البدل عند النحويين هي بدل الكلّ وهو عند المتأخرين البدل المطابق، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان"[4].

فلم يُجِز النحاة البدل من الضمير الحاضر إلاّ الأخفش [5].إلاّ أنّ ابن مالك أجاز أن يبدل ضمير الحاضر بدل كل من كل فيما لا يدلّ على إحاطة، وقد احتجّ لذلك بقول أبي موسى: " إِنَّا أَتَيْنَا النبي صلى الله عليه وسلم نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ "[6].

ثم عضّده بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[7].

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص64.

(2) سورة الشورى، الآية52، 53.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص14-15.

(4) انظر: عبابنة، تطور المصطلح النحوي، ص165.

(5) الأخفش، معاني القرآن، ص418.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص219، المغازي، باب74، حديث رقم4385.

(7) سورة الأنعام، الآية12.

وقد اشترط ابن مالك أن لا يكون دالاً على إحاطة، إذ يقول : "وقيّدته أيضاً بكونه لا يدلّ على إحاطة؛ لأنّ الدّال عليها جائز بإجماع كقوله تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[1].

وكقول عبيد بن الحارث –رضي الله عنه-"[2]:

فَمَا بَرِحَت أقدامُنَا في مَقَامِنَا

ثَلاثَتِنا حتَّى أُزيرُوا المنائيا

الشاهد فيه قوله :" مَقَامِنَا ثَلاثَتِنا"حيث أبدل قوله :" ثَلاثَتِنا" من ضمير المتكلمين في "مَقَامِنَا" بدل كل من الكل، وإنَّما جاز هذا البدل وإن كان لا يبدل ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من الكل لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول.

ثمّ أيّد ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش في قول الشاعر[3]:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بي إِلى صَارِخِ الوَغَى

بِمُستلئِمٍ مثلِ الفَنيقِ المُرَحَّلِ

الشاهد فيه مجيء"مُستلئِمٍ" بدلا من ياء المتكلم في"بي" مما يدل على جواز إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر.

وبهذا يكون ابن مالك قد ذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش [4]؛ في جواز البدل من ضمير الحاضر شريطة أن يكون دالاً على إحاطة، واحتجّ لذلك بالحديث الشريف، ثم عضّده بالآيات القرآنية والشواهد الشعريّة.

---

(1) سورة المائدة، الآية114.

(2) هذا البيت هو لعبيد بن الحارث بن عبد المطلب، انظر العيني، المقاصد النحوية،ج4،ص188، انظر:الأشموني، شرح الألفية،ج 2،ص439، انظر: يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص1067، انظر هارون، معجم شواهد العربية،ج1، ص423.

(3) هو الرّمة، غيلان بن عقبة . (1982) ديوان ذي الرّمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط 1، مؤسسة الإيمان، بيروت، ص499، انظرهارون، معجم الشواهد العربية، ج 1، ص306، انظر: يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص766.

(4) الأخفش، معاني القرآن، ص418.

6.4.3 إضافة الموصوف إلى الصِّفة:

أجاز ابن مالك إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللَّ بس، وقد احتجّ لـذلك بقول عائشة رضي الله عن ها-: " كُنَّ النِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلاَةَ الْفَجْرِ "[1].

يقول ابن مالك : "وفي إضافة "نساء" إلـى "المؤمنـات" شـاهد علـى إضـافة الموصوف إلى الصِّفة عند أ من اللَّبس؛ لأنّ الأصل؛ وكنّ النساء المؤمنـات، وهـو نظير "حبَّة الحمقاء"، و"دار الآخرة" و"مسجد الجامع" و"صلاة الأولى"[2].

لكن ابن مالك اكتفى بذكر الحديث ولم يعضّده بالآيات القرآنية والشعر العربي.

وقد ذهب النّحاة إلى أنّه إذا قطع النَّ عت عن المنعوت رُفع على إضمار مبتدأ أو نصب على إضمار فعل، نحو :"مررتُ بزيدٍ الكريم أو الكريمَ " أي هـو الكـريمُ أو أعني الكريمَ"[3]. ولم يذهب النّحاة إلى غير ذلك.

5.3 الأساليب:

1.5.3 حذف المنادى بعد حرف النِّداء "الياء":

الياءهي أكثر حروف النِّ داء استعمالاً، وأوّل ما يذكره النحويون من حـروف دالة، وتفيد معاني أخرى غير النَّ داء، كالتنبة والاستغاثة والتَّعجب وغير ذلك حتى جعلها النّحويون أمَّ باب النِّداء[4].

واختلف النّحويون في "الياء" الداخلة على فعل الأمر، أو الدُّ عاء أو "ليت". فذهب المبرّد والنّحاس إلى أنّها تنبيه على المنادى المحذوف [5]، بمعنى جواز حذف المنادى بعدها.

---

(1) البخاري،صحيح البخاري، ج1، ص143، مواقيت الصلاة

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص248.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص159.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص230، انظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص233، 268.

(5) انظر:المبرد، المقتضب، ج 4، ص202-204؛ النَّحاس،أبـو جعفـر . (1977). إعـراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهر، ط1، بغداد، ج3، ص206.

ورأى الفارسي وابن جني أنّها للتنبيه المجرّد من النِّداء[1].

أمّا ابن مالك فقد فصّل في هذه المسألة، فذكر أنَّ ها إذا دخلت على فعل الأمر أو الدُّعاء كان المنادى محذوفاً وهي تنبيه عليه، وإذا دخلت على "ليت" أو "حبّذا" أو "ربّ" فهي لمجرد التنبيه ولا موضع للمنادى؛ لأنّ العرب لم تستعمل المنادى من قبل هذه الكلمات[2].

وقد احتجّ ابن مالك بقول ورقة بن نوفل : "يا ليتني أكون حيّاً إذ يخرجك قومُك"[3]. يقول: "يظن أكثر الناس أنّ "ياء" التي تليها "ليت" حرف نداء، والمنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا يا:محمد، ليتني كنت حيَّاً، وتقدير قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[4]: يا قوم ليتني كنت معهم، وهذا الرأي عندي ضعيف؛ لأنّ قائل: "يا ليتني" قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم – عليهما السلام-: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾[5]؛ ولأنّ الشيء إنّما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادّعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته"[6].

أمّا الواقعة قبل أمر أو دعاء، فقد أجاز ابن مالك ثبوته أو حذفه، واحتجّ لذلك بالآيات القرآنية والشواهد الشعريّة، فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[7] و﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾[8]. ومن ثبوته قبل الدُّعاء قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[9]. و﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا﴾[10].

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج2، ص196.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 59-61.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص6، بدء الوحي، باب3، حديث رقم3

(4) سورة النساء، الآية73.

(5) سورة مريم، الآية23.

(6) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص59.

(7) سورة البقرة، الآية35.

(8) سورة البقرة، الآية40.

(9) سور الأعراف، الآية134.

(10) سورة يوسف، الآية97.

وقول الشاعر[1]:

يا رَبِّ هَبْ لي مِنْ لدُنْكَ مَغْفِرة

تَمْحُو خَطَايَايَ وَأُكْفَى المَعْذِرَة

أمّا حذف المنادى قبل الأمر فاحتجّ لهبقراءة الكسائي لقوله تعالى ﴿ألا يَسْجُدُوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السموات والأرض ﴾[2]قرأ أبو جعفر والكسائي وقتادة والأعمش"ألا يَسْجُدُوابتّخفيف اللام، وقيل "يا" للنداء والمنادىمحذوف أي يا هؤلاء أو يا قوم على نية الأمر.

ومثل ذلك في الدعاء قول الشاعر[3]:

ألا يا اسلمي يا دَارَ ميَّ على البِلَى

ولا زالَ مَنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القطْرُ

يقول ابن مالك : "فحذف المنادى قبل الأمر والدُّعاء اعتيادُ ثبوته في محل ادِّعاء الحذف، بخلاف "ليت" فإنَّ المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً، فإدعاء حذفه باطل، لخلوه من دليل "[4]. فقد أخلصها ابن مالك للتنبيه وحملها على "ها" التنبيه في قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ﴾[5].

ومثل "ياء" الواقعة قبل "ليت" في تجرّدها للتنبيه "يا" الواقعة قبل حبّذا، واحتجّ بقول الشاعر[6]:

---

(1) قال طه محسن محقق كتاب شواهد التوضيح لم"أقف على الشاهد في كتاب "، انظر ابن مالك، شواهد التوضيح،ص60.

(2) سورة النمل، الآية25انظر الأندلسي، البحر المحيط،ج 7،ص68، انظر ابن الجزري، النشر، ج2،ص337انظر سيبويه، الكتاب،ج 2،ص165، انظر الزمخشري، الكشاف، ج2،ص449.

(3) ذو الرّمة، ديوانه، ص559انظر ابن الأنباري، الإنصاف، ج 1، ص100، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج1، ص367.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص61.

(5) سورة آل عمران، الآية119.

(6) جرير، ديوانه، ص165؛ انظر: هارون، معجم شواهد العربيّة،ج1، ص381.

يا حبّذا جبلُ الرّيّانِ من جبلٍ

وحبّذا ساكنُ الرّيّانِ من كَانَا

وقبل "رُبَّ" في قول الراجز[1]:

يا رُبَّ سارٍ بات ما توسدا

إلاّ ذراع العنس أو كفَّ اليدا

ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى أن "ياء" إذا دخلت على "ليت أو حبّذا أو ربّ" فهي لمجرّد التنبيه، وادّعاء حذف المنادى باطل، واحتجّ لذلك بالحديث الشريف والآيات القرآنية والشواهد الشعريّة.

2.5.3 المستثنى بـ"إلاّ" في كلام تام موجب:

الاستثناء كما عرّفه سيبويه وأغلب النحويين يعني إخراج الشيء ممّا دخل فيه عن غيره أو إدخاله ممّا أخرج منه غيره[2].

فإذا وقعت "إلاّ" في سياق الاستثناء التَّام المثبت المتَّصل دلّت على إخراج المستثنى ممّا أدخل فيه المستثنى منه، نحو : أتاني القومُ إلاّ أبَاك، ونحو : مررتُ بالقوم إلاّ أباك[3].

وما كان غيرَ منصوبٍ في هذا النَّوع من الاستثناء، نحو : "أتاني القومُ إلاّ أبوك، فقد حمله سيبويه على الصِّفة، يقول سيبويه : "هذا باب ما يكون فيه إلاّ وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغيرٍ، وذلك قولك لو كان معنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبْنا : والدليل على أنّه وصفٌ أنَّك لو قلت لو كان معنا إلاّ زيدٌ لَهَلَكْنَا وأنت تريد الاستثناء لكن قد أَحَلْتَ"[4].

---

(1) قائل البيت مجهول، انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص152، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ج2، ص461.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص310-311 بتصرف.

(3) انظر: المبرّد، المقتضب، ج4، ص397، 401.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص331.

أمّا ابن مالك فقد أجاز رفعه على الابتداء، يقول : "ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النَّصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه"[1].

وقد احتجَّ بقول عبدالله بن قتادة –رضي الله عنه-: " أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلاَّ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ "[2]. ثم عضّده بقول أبي هريرة –رضي الله عنه- سمعت رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم- يقول: " كُلُّ أمتي مُعَافًى إِلاَّ الْمُجَاهِرِونَ "[3].

وحق المستثنى بـ "إلاّ" كلام تام موجب أن يُنْصب، مفرداً كان أو مكملاً لما فالمفرد نحو قوله تعالى : ﴿الْأَخِلَّاء يَوْمَئِذ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾[4]. والمكمل معناه بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[5].

لكنّ ابن مالك أجاز رفعه على الابتداء الثابت الخبر، واحتجّ لذلك بما في جامع المسانيد من قول النبي صلّى الله عليه وسلّم -: "ما للشياطين من سلاح أبلغ من الصالحين من النساء، إلاّ المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا"[6].

أمّا الابتداء بعد "إلاّ" المحذوف الخبر، فيحتجُّ بقول النبي صلّى الله عليه وسلّم : ولا تدري نفس بأيّ أرضٍ تموت إلاّ الله "[7]. أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كلّ نفس.

ثم عضّده بقول الشاعر[8]:

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص94.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص15، الصيد، باب5، حديث رقم1824.

(3) المصدر نفسه، ج8، ص24،الأدب، باب60، حديث رقم6069.

(4) سورة الزخرف، الآية67.

(5) سورة الحجر، الآية59، 60.

(6) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص95.

(7) البخاري، صحيح البخاري، ج9، ص142، الاستسقاء، باب29، حديث رقم1039.

(8) قائل البيت هوالطائي، أبو زبيد ، ديوانه، ص34نظر المعجم المفصل، يعقوب، ج 1، ص383.

لَدَمٌ ضائِعٌ تَغَيَّبَ عَنْهُ

أقرَبوهُ إلا الصَّبَا والدَّبُورُ

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ "إلاّ" تكون بمعنى الواو العاطفة، وما بعدها معطوف عليها[1].

ومن هنا فقد خلص ابن مالك إلى استنباط قاعدة جديدة من خلال الاحتجاج بالحديث الشريف، ثم تعضيده بالآيات القرآنية والشعر العربي ليؤكد ما ذهب إليه.

3.5.3 وقوع فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً:

ذهب بعض النحاة إلى أن ذلك قليل وخاص بالضرورة "مقصور على الشعر"[2].

أمّا ابن مالك فقد أجاز ذلك واحتجّ بقول النبي صلّى الله عليه وسلّم -:« مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » [3]. ثم عضّده بقول عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها-: "إنّ أبا بكر رَجُلٌ أَسِيفٌ ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ "[4].

يقول ابن مالك : "تضمَّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"[5].

---

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف، مسألة35، ج1، ص266.

(2) انظر: عوض المفصل في علمي النحو والصرف، ص 73؛ انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص27.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص16، الإيمان، باب25، حديث رقم35.

(4) المصدر نفسه، ج4، ص182،أحاديث الأنبياء، باب19،حديث رقم3384.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص67.

ومن هنا فإنَّ الحكم عند ابن مالك بجوازه مطلقاً وليس مخصوصاً بالــضرورة، وقد احتجّ لذلك بالكثير من الأبيات الشعريّة التي صدرت عن فحول الشعراء، نحو : قول أعشى قيس[1]:

(1)الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت). ديوان الأعشى، (د.ط)، دار صادر، بيروت، ص161.

وما يُرِدْ مِنْ جَميعٍ بَعْدُ فرَّقَهُ

وما يُرِدْ بَعْدُ مِنْ ذي فُرْقةٍ جَمَعا

وقول حاتم الطائي[1]:

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ

وَفَرْجَكَ نالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقول رؤبة[2]:

ما يُلِقَ في أشداقه تلهما

إذا أعاد الزأر أو تنهما

احتجّ ابن مالك بالكثير من الشواهد الشعرية، أ مّا الآيات القرآنية فقد احتجّ بقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[3].

فعطف على الجواب الذي هو "ننزل""ظلّت"وهو ماضي اللفظ ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلاّ ما يجوز أن يحلّ محلّه، وتقدير حلول "ظلَّت" محل "ننزل": إن نشأ ظلَّت أعناقهم لما ننزل خاضعين[4].

ومن هنا فقد ذهب الجمهور إلى أنّ مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً يختصُّ بالضرورة الشعريّة، وذهب ابن مالك إلى أن ذلك سائغٌ في الكلام، وحكم بجوازه مطلقاً، فقد أورد جملة من الشواهد نثراً و نظماً، ليعضّد بها الحديثين الشريفين اللذين أوردهما في هذه المسألة وردَّ على النحويين الذين يستضعفون ذلك.

---

(1)الطائي، ص174انظر الأشموني ، شرح الألفية،ج 3،ص581،انظر المعجم المفصل، يعقوب،ج1، ص507.

(2) لم أقف عليه في ديوانه . انظر: الأزهري، خالد (د.ت)تهذيب اللغة، تحقيق عبدا لسَّلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج6، ص318.

(3) سورة الشعراء، الآية4.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص69.

6.3 أبواب متفرقة:

1.6.3 إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح:

ذهب النّحاة إلى أنَّ الجزم يختص بالفعل المضارع؛ لأنّه معربٌ يشبه الأسماء، وعلامة جزمه السكون، أو حذف حرف العلة من آخره إذا كان معتلاً، أو حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وجعل النحويون الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فكما لا تجرّ الأفعال، كذلك لا تجزم الأسماء [1]. والجزم لزم الأفعال لأنَّه يُفني ذهاب الحركة، ولمّا كان الفعل أثقل من الاسم لدلالته على نفسه وعلى فاعله دخله الجزم [2]. وقارن ابن يعيش بين عمل الحروف الجازمة، والحروف الناصبة، وتساءل عن علّة الجزم بهذه الحروف، والنَّصب بالحروف النَّاصبة مع اختصاص القسمين بالمضارع، وأجاب أنّ حق حروف النَّصب أن تجزم ولكن شبهها بـ"أنَّ" جعلها تعمل عملها في الأفعال وهو النَّصب[3].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى أنّ حروف الجزم قد تجزم الفعل المضارع بتسكين حرف العلّة دون حذفه، ويكون ذلك إجراء للمعتل مجرى الصحيح.

وقد احتجّ بقول أبي جهل لأبي صفوان "متّى يراك الناسُ قد تخلَّفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلَّفوا عنك"[4].

يقول[5]: "تضمَّن هذا الكلام ثبوت ألف "يراك" بعد "متى" الشرطية، وكان حقها أن تحذف، فيقال: متى يرك، كما قال الله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص9.

(2) المؤدب، ابن المؤدب . (د.ت). قائق التَّصريف، دار الكتب المصرية، ط 2 القاهرة، ص42.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص41.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص91، المغازي، باب2، حديث رقم3950.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص71.

(6) سورة الكهف، الآية39.

وأكثر ما يجري المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء وواو، فقد احتجّ ابن مالك بقول عائشة –رضي الله عنها إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِ ي فَلاَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ "[1].

ثم عضّده بقول رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم- في إحدى الروايتين: "« مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ "[2].

ومنه قوله تعالى في قراءة كثير و قنبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ ي وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3].قرأ ابن كثير وقنبل"مَن يَتَّقِي" بإثبات الياء.

وكذا قول الشاعر[4]:

ألَــمْ يَأْتِيــكَ والأنْبَــاءُ تَنْمَـــي

بِمــا لاقــتْ لَبُــونُ بَنِــي زِيَادِ

فجاء به على الأصل، يقول سيبويه : "فجعلــه حــين اضــطرّ مجزومــاً مــن الأصل"[5]. والوجه: ألم يأتِك، ولكنّه سكّنه من الضمة التي قدّر حذفها، كما يحــذفها من الفعل الصحيح.

وقد ذكر ثعلب أنّ "لم" قد تجزم المضارع المعتل بتــسكين حــرف العلّــة دون حذفه[6].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص172،الأذان، باب67، حديث رقم712.

(2) المصدر نفسه ، ج1، ص60،الأذان، باب46 حديث رقم 679؛ انظر: العسقلاني،ابن حجــر شهاب الدين أبو الفضل أحمد . (1990)فتح الباري لشرح صــحيح البخــاري ، دار الكتــب المصرية، القاهرة، ج2، ص345.

(3) سورة يونس، الآية 90؛ انظر: الاندلسي البحر المحيط، ج 5، ص342، انظر ابن الجزري، النشر،ج2، ص297.

(4) بيت لقيس بن زهير، انظر : ابن الأباري، الإنصاف، ج 1، ص30؛ انظر: هارون، معجــم شواهد العربية، ج1، ص123، انظر يعقوب،المعجم المفصل،ج1، ص246.

(5) سيبويه، الكتاب، ج3، ص316.

(6) انظرثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى . (1956م). مجــالس ثعلــب، تحقيــق عبدالــسلام هارون، ط2، مصر، ج1، ص84.

وبهذا يكون ابن مالك أجاز إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح، وقد احتجّ لذلك بالحديث الشريف، ثم عضّده بالحديث الشريف والآيات القرآنية والشعر العربي ليؤكد صحة ما يذهب إليه.

2.6.3 عودة ضمير المؤنث على مذكر:

ذهب ابن مالك إلى جواز عودة ضمير مؤنث على مذكر، واحتجّ بقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم-: « أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ » "[1].

يقول ابن مالك : "موضع الإشكال في هذا الحديث قوله فخير تقدّمونها إليها" فأنث الضمير العائد على "الخير" وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول فخيرٌ تقدَّمونها إليه"، لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل "الخير" الذي تُقدّم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى"[2].

ثم عضّده ابن مالك بقول النبي –صلّى الله عليه وسلّم-: « إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ في شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ ، فَإِنَّ في إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً والأُخْرَى شِفَاءً » [3].

فالجناح مذكر، ولكنَّه من الطائر بمنزلة اليد، فجاز تأنيثه مؤولاً بها.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[4] فأنّث عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها بحسنات.

ومثله قراءة أبي العالية : ﴿لاَ ينفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾[5] قرأ ابن سيرين وأبو العالية"لا تنفَعُ" بالتاء، والفعل مسند إلى "الإيمان" لكنَّه في المعنى طاعة وإنابة، فكان ذلك سبباً اقتضى تأنيث فعله[6].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص103، الجنائز، باب51، حديث رقم1315.

(2) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص143.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص158، بدء الخلق، باب17، حديث رقم3320.

(4) سورة الأنعام، الآية160.

(5) سورة الأنعام، الآية158؛ انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص260، انظر الزمخشري، الكشاف،ج2، ص150.

(6) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص144.

ويعضّد ابن مالك ذلك بقول ابن عباس -رضي الله عنهما -: " قَالَ اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ قُرَشِيَّانِ وثقفي - أَوْ ثقفينا وقُرَشِي - كَثِيرَةٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ قَلِيلَةٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ " [1].

فسرى تأنيث البطون والقلوب إلى الشحم والفقه، مع أنَّهما لا يُستغنى عنهما بما أضيفا إليهما، لكنهما شبيهان بما يُستغنى عنه نحو : أعجبتني شحم بطون الغنم، ونفعت الرجال فقه قلوبهم، وقد يكون تأنيث "كثيرة" "قليلة" لتأويل "الشحم" بالشحوم والفقه بـ"الفهوم".[2]

ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث بمجرد التأويل ما روي أبوعمرو من قول رجل من اليمن فلان لغوي جاءته كتابي فاحتقرها". قال: فقلت: أتقول: جاءته كتابي؟، قال: نعم، أليس بصحيفة"[3].

فيكون ابن مالك قد أجاز عودة ضمير المؤنث على مذكر، من خلال الوقوف على الحديث الشريف، ثم تعضيده بالشواهد الفصيحة.

3.6.3 العدول عن الظَّاهر لتحصيل التَّشاكل للمتجاورين:

أجاز ابن مالك العدول عن الظَّاهر لتحصيل التَّشاكل للمتجاورين، واحتجّ بقول رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم- في باب المواقيت " فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمُهَلُّهُ مِنْ أَهْلِهِ ، وَكَذَاكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهِلُّونَ مِنْهَا "[4].

يقول ابن مالك : "وأمّا الضمير في قوله "هنّ" فكان حقه أن يكون هاءً وميماً، فيقال: "هنّ لهم لأنّ المراد أهل المواقيت، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنه أُنِّث باعتبار الفرق والزمر والجماعات"[5].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص161،التوحيد، باب41، حديث رقم7521.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص145.

(3) انظر: ابن جني. المحتسب، ج1، ص238.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص157-158،الحج، باب9، حديث رقم1526.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص132.

ثُم عضّده ابن مالك بشواهد من الحديث الشريف على نحو ما قيل في بعض الأدعية المشهورة: "اللهمّ ربِّ السموات وما أظللن، وربِّ الأرضين وما أقللن، وربِّ الشياطين، وما أضللن"[1].

واللائق بضمير الشياطين أن يكون واواً، فجعل نوناً قصداً للمشاكلة[2].

والخروج عن الأصل لقصد المشاكله كثيرٌ، ومنه " لاَ دَرَيْتَ وَلاَ تَلَيْتَ ."[3]، و"أخذه ما قدُمْ، وما حدُثْ"[4] والأصل: تلوت، وحّدَثَ.

فقد أجاز ابن مالك ذلك، واحتجّ بقول بالحديث، ثمّ عضّده بالحديث وأقوال العرب الفصحاء.

4.6.3 كسر همزة إنّ وفتحها:

لم يفرِّق أكثر النحو يين بين "إنّ وأنّ" في المعنى، وإنّما فرّقوا بينهما في الموقع، فكانوا يشيرون إلى معنى "إنّ" ويقصدون الاثنتين معاً إلاّ معنىً واحداً، وهو وقوع "أنّ" موقع "لعلَّ"[5].

وذكر سيبويه أنّ معنى "أنّ" هو معنى "إنّ"، فقال: "ومعناها مكسورة ومفتوحةً سواءٌ"[6].

وذكر المبرد أنّ "إنّ" موقع اللاّم في جواب القسم؛ لأنّه لا يُقال : والله زيدٌ منطلقٌ لانقطاع المحلوف عليه من القسم، فإنّ قيل : واللهِ إنّ زيداً منطلقٌ، اتّصل بالقسم، وصارت "إنّ" بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيدٌ خيرٌ منك[7].

---

(1) الترمذي، محمد بن سعيد . (د.ت). **سنن الترمذي**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، ج5، ص200 قوله صلّى الله عليه وسلّم -: "اللهم ربّ السماوات السبع وما أظلت، وربّ الأرضين وما أقلت، وربّ الشياطين وما أضلت.." ولا شاهد فيه.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص132.

(3) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص108،الجنائز، باب67، حديث رقم1338.

(4) ابن حنبل، أحمد. (د.ت). المسند، بيروت، ج4، ص404.

(5) انظر: إبراهيم، محسن. (د.ت)الأدوات النحوية المختصة، ط1، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية ، ص131.

(6) سيبويه، الكتاب، ج3، ص123.

(7) انظر: المبرّد، المقتضب، ج4، ص107.

وذكر ابن هشام أنّ "أنّ" فرعٌ على "إنّ"من هنا صحّ للزمخشري أن يدّ عي أنّ "أنّما"بالفتح تفيد الحصر كـ "إنّما"قد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[1].فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية لقصر الموصوف على الصفة[2].

وقد وضع النّحاة مواضع لكسر همزة "إنّ" وفتحها[3].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى جواز كسر همزة "إنّ" وفتحها إذا وقعت بعد كلام تام مُعلل بمضمون ما صدّر بها، واحتجّ لذلك بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم -: « يَا زُبَيْرُ اسْقِ ثُمَّ أَرْسِلْ » . فَقَالَ الأَنْصَارِىُّ إِنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ . فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ « اسْقِ يَا زُبَيْرُ ، ثُمَّ يَبْلُغُ الْمَاءُ الْجَدْرَ ، ثُمَّ أَمْسِكْ » [4].

قال ابن مالك : "يجوز في "انّه"الكسر والفتح؛ لأنَّ ها واقعة بعد كلام تام معلل بمضمون مارصبهاً، إذا كسرت قدّر قبلها الفاء، وإذا فتحت قدّر قبلها اللام . وبعضهم يقدّر بعد الكلام المصدّر بالمكسورة مثل ما قبلها مقروناً بالفاء، كقولك : "اضربه إنّه مسيء": اضربه إنه مسيء فاضربه"[5].

وقد عضّده ابن مالك بالآيات القرآنية نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[6]، وقوله: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[7]، وقوله: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً﴾[8]، وقوله: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء

---

(1) سورة الأنبياء، الآية108.

(2) الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص46.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص119-129، الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص43-46.

(4)البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص183، المساقاة، باب7،حديث رقم2361.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص118.

(6) سورة البقرة، الآية153.

(7) سورة النساء، الآية1.

(8) سورة النساء، الآية2.

سَبِيلاً﴾[1]، وقوله: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [2]، وقولـــه: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾[3].

يقول ابن مالك : "والفتح في هذه المواضع جائزٌ في العربية، لكنّ القراءة ســنّة متبوعة"[4].

أمّا النّحاة فقد ذهبوا إلى كسر همزة "إنّ" في هذه المواضع.

5.6.3 إنّ المخففة واتّصال اللام بتالي ما بعدها:

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف اللام الفارقة من خبر "إنْ" المخففــة المتروكــة العمل لعدم الحاجة إليها، وقد احتجّ بقول عبدالله بن بُسْر :"إِنْ كُنَّا فَ رَغْنَا فــي هَــذِهِ السَّاعَةِ "[5]. ثم عضّده بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم -: " وَايْمُ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقاً لِلإِمَارَةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ "[6].

وقول معاوية: "إن كان من أصدق هؤلاء"[7].

وقول نافع: " فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِــى عَنْ بَنِيَّ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضى الله عنهما - يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَــا ، وَكَــانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ "[8].

يقول ابن مالك : "تضمَّنت هذه الأحاديث استعمال "إنْ" المخففة المتروكة العمــل عارياً ما بعدها من اللا م الفارقة لعدم الحاجة إليها، وذلك لأنّه إذا خففت "إنّ" صــار

---

(1) سورة الإسراء، الآية32.

(2) سورة طه، الآية12.

(3) سورة طه، الآية43.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص118.

(5) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص23،العيدين، باب10، حديث رقم374.

(6) المصدر نفسه، ج5، ص179،المغازي، باب42، حديث رقم4250.

(7) المصدر نفسه، ج9، ص136،الاعتصام بالكتاب، باب25، حديث رقم7361.

(8) المصدر نفسه، ج2، ص255، الزكاة، باب77، حديث رقم1511.

لفظها كلفظ "إن" النافية، فيخاف التباس الإثباتبالنفي عند ترك العمل، فألزموا تاليَ ما بعد المخففة اللَّام المؤكَّدة مميزه لها"[1].

وذهب النّحاة إلى أنّ "إنّ" خففت فالأكثر يبطل عملها؛ لأنّ التّخفيف قد أزال شبهها بالفعل وأفقدها اختصاصها، فصارت مهيّأة للدخول على الجملتين الاسميّة والفعليّة، ويلزمها اللَّام للتفريق بينها وبين "إن" النافية[2]، نحو:إنْ زيدٌ لذاهبٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[4].

وروى عن بعض العرب أنهم يخففون "إنّ"ويعملونها نحو : إنْ عمراً لمنطلقٌ"[5].

ونُقل عن الكسائي أنّ "إنْ" التي تقع بعدها الأسماء مخففة من الثقيلة، أمّا التي تدخل على الأفعال فهي النافية، واللَّام التي تلازمها بمعنى "إلاّ"[6].

ومن هنا فقد ذهب النّحاة إلى وجوب دخول اللام على خبر "إنْ" المخففة للتفريق بينها وبين النافية.

أمّا ابن مالك فأجاز حذف اللاّم إلاّ في موضع صالح للنفي والإثبات نحو : إنْ علمتك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذفت مع كون العمل متروكاً وصلاحية الموضع للنفي يتيقن الإثبات، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها[7].

وقد احتجّ ابن مالك بالكثير من الأحاديث النبوية نحو قول عائشة رضي الله عنها: "إن كنّا فرغنا في هذه الساعة".

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص104.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص139؛ انظر: ج4، ص233.

(3) سورة الطارق، الآية4.

(4) سورة الأعراف، الآية102.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص140.

(6) ابن السراج، أبو بكر . (1973).الأصول، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط 1، مطبعة النعمان، النجف، ج1، ص260.

(7) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص104.

وقد عضّدها بآياتٍ من القرآن الكريم نحو قراءة أبي رجاء : ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1] أي: وإن كلٌّ للذي هو متاع الحياة الدنيا، فحذف من الصلة المبتدأ وأبقى الخبر.

واحتجّ من الشعر بقول الطِّرماح بن حكيم[2]:

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ

وإِنْ مالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

ومثله قول الشاعر[3]:

إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْم بَينكمُ لو لم تَمنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرَ توديع

يقول ابن مالك: "وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللَّام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، وقد رأيت الباب على سَنَنٍ واحدٍ، وحاملهم على ذلك عدم الاطِّلاع على شواهد السَّماع، فبينت إغفالهم، وثبت الاحتجاج عليهم لا لهم"[4].

---

(1) سورة الزخرف، الآية35، انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج8، ص15.

(2) الطِّرماح، بن حكيم . (1968). ديوان الطِّرماح بن حكيم، تحقيق عزّة حسن، ط 1، دمشق ، ص512، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج2، ص1031.

(3) قائل البيت مجهول، انظر هارون، معجم شواهد العربية، ج1، ص231، انظر يعقوب، المعجم المفصل، ج1، ص556.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص106.

الفصل الرابع

الاعتداد بالشاهد اللغوي في تعضيد شاهد الحديث النبوي

لم يُهمل النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف،حيث احتجوا به في مواطن عديدة، هذه المواطن ما ذكره سيبويه في باب التَّنازع من قول النبي صلى الله عليه وسلم :"تُخلع وتترك من يفجرك"مستدلالا على إعمال الفعل الثاني "نترك"[1].

لكنّ احتجاجهم به كان قليلاً جداً إذ نجد سيبويه يحتج بأحاديث معدودة ،وهو مع احتجاجه به لا يصرّح بأنَ هذه العبارة التي احتجّ بها من الحديث . وقد تابع المبّرد سيبويه في الأحاديث التي احتجّ بها نقلاً عنه فلم ينسب بها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ّولا إلى قائلها "[2]

ومن هنا فقد احتجّ النحاة الأوائل بالحديث على قلةٍ في علمي النحو والصرف وأكثروا منه في علوم العربية الأخرى.

واستمرَّالاحتجاج به فيهما " النحو والصرف" في زيادة حتى جاء السهيلي وابن مالك فأكثرا منه هذه الكثرة التي نبهّت الباحثين المتأخرين – ابن مالك وابن الضائع وأبا حيا نإلى البحث عن سبب عدم اعتماد النحاة عليه .ولا سيما واضعو قواعد النحو والصفَّ وأصولهما من شيوخ المدرستين والاعتماد الَّلائق به في بناء قواعد هذين العلمين[3].

ومن الأئمة الذين استشهدوا بالحديث الشريف في النحو والصَّرف:
الزمخشري،وابن الشجري،وابن عقيل والأزهري وغيرهم[4].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص37.

(2) انظر: الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص6.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص6.

(4) انظر:عثمان، عبدالرؤوف محمد . (1992). مع الحديث النبوي والاحتجاج النحوي، جامعة الأزهر، ط1، ص20.

وفاقهم في ذلك كلِّه "ابن مالك" وبلغ الذروة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "فقد عقد ه للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنّها من قبيل العربي الصحيح.

فقد احتجّ ابن مالك بالحديث الشريف احتجاجاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم . فقد كان ابن مالك يُقدِّم نصّ الحديث الشريف الذي يرى فيه إشكالا ،ثم يُبيِّن موضع الإشكال فيه، ويعرض أراء العلماء، ثم يُبيِّموقفه من مخالفته للعلماء ،ثيعضده بالشواهد اللغوية من آيات قرآنية وكلام العرب نثره ونظمه؛ فلم يتحيّز لفريق ضدّ آخر أو لنحوي ضدّ آخرإنما يبيّن رأيلنحاة في هذه المسألة أو تلك ثم يتبع الرأي المناسب لصحة ما يذهب إليه من خلال الأدلّة والشواهد اللغويّة.

فلم يكن ابن مالك يحتجّ بالحديث الشريف فقط دون أن يعضدّ ده بالشواهد اللغويّة، وكأنَّه بذلك يردّ على النحاة الذين لم يحتجوا بالحديث الشريف بوصفه مصدراً من مصادر اللغة.

غير أنّ ابن مالك ينبّه دائماً إلى أنّ ما ورد في الحديث أو الأحاديث ممَّ ا لم يتنبَّه إليه النحاة السابقون، أو ممَّا غفلوا عنه[1].

نحو احتجاجه بقول الرسول صلى الله عليه وسلمّ : "إنَّما مثلكم واليهود والنَّصارى كرجلٍ استعمل عمالاً "[2] على العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجارِّ،يقولتضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغي ر إعادة الجارّ وهو ممنوع عند البصريين إلا ّيونس وقطرباً والأخفش والجواز طُحّ من المنع ، لضعف احتجاج المانعينوصحّة استعماله نثراً ونظماً "[3]. ونحو ذلك احتجاجه بقول شريح الخزاعي :"سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي حين تكلَّم"[4].

---

(1) انظر: الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص304.

(2) صحيح البخاري، ج3، ص112، فضائل القرآن، باب 17،حديث رقم5021.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص107.

(4) صحيح البخاري، ج1، ص13. المساقات، باب 14، حديث رقم4139.

يقول ابن مالك :" وفي الحديث المذكور شاهد على أنّه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلاً فاعلين متباينين، فيستفاد من " سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي صلى الله عليه وسلّم حين تكلّم" : جواز أطعم زيدٌ وسقى محمداً جعفرٌ.

وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع "[1] ثم يعمد ابن مالك إلى الاعتداد بالشاهد اللغوي من نثرٍ ونظم في تعضيد شاهد الحديث النبوي.

غير أنَّ ابن مالك في بعض المواضع يشير إلى أنّ ما ورد في الحديث هو القليل، والأقلّ في القرآن وما ورد في آياته هو القياس و الغالب ،أو يشير إلى قلّته وعدم المقارنة بغيره من الأساليب[2].

ومنه احتجاجه بقول النبي-صلى الله عليه وسلم : "أسرعوا بالجنازة فإنْ تك صالحة فخيرٌ تقدمونها إليها ،وإنْ تك سوى ذلك فشرٌ تضعونه عن رقابكم "[3].على إعادة ضمير المؤنث على مذكر . يقول :"موضع الإشكال في هذا الحديث قوله "فخيرٌ تقدمونها إليها "

فأنّث الضمير العائد على " الخير" وهو مذكر. فكان ينبغي أن يقول : "فخيرٌ تقدمونها إليه"[4].

ثم أجاز ابن مالك تأنيث المذكر إذا أوّل بمؤنث لكنّ هذا قليلٌ ولا يُقاس عليه.

ا شاهد القرآن وما ورد في آياته هو القياس الغالب . فقد أحتجّ ابن مالك بقول عمر رضي الله عنه :"ما كدت أن أُ صلّي العصر حتى كادت الشمس تغرب"[5] وقول أنس : " فما كدنا أن نصل إلى منازلنا "[6].على جواز وقوع "أنْ" في خبر كاد.

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص181.

(2) انظر: الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص309.

(3) صحيح البخاري، ج2، ص103. الجنائز، باب51، حديث رقم1315.

(4) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص143.

(5) صحيح البخاري، ج1، ص156. الصلاة، باب36، حديث رقم596.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص34. الاستسقاء، باب8، حديث رقم1015.

يقول ابن مالك : "تضمّنت هذه الأحاديث وقوع خبر "كاد" مقروناً بـــ"أنْ" وهو لمخَّفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيـــه ، والـــصَّحيح جوازوقوعه، إلا أنَّ وقوعه غير مـ قرون بـــ"أنْ" أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـــ "أنْ"؛ ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـــ "أنْ"[1] نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾[3] وقوله تعالى: ﴿مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4] ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـــ "أنْ" من استعماله قياساً لو لم يرد به سماعاً ؛ لأن ا لسبب المانع من اقتران الخبر بـــ "أنْ"في باب المقار بة هو دلالة الفعل على الشروع كـــ (طفق) و(جعل)، فإنّ "أنْ"تقتضي الاستقبال، وفعل الـــشروع يق تـــضي الحال فتنافيا. [5]

فابن مالك لا يرى منع ظهور "أنْ"في خبر (كاد)إن كان القرآن لم يرد به ؛ لأنّ القياس يعضده، ولو أنّه لم يسمع في الحديث لحكم بجوازه قياساً. [6].

ومن هنا فقد احتجَّ ابن مالك بالحديث الشريف وبنى القواعد الجديدة عليـــه ، واستدرك على النحويين مواضع كثيرةفي النحو والصرف، فكأنَّ ه بنى رأيـــه فـــي الاحتجاج بالحديث الشريف على منع الرواية بـــالمعنى أو علـــى الوثـــوق بجميـــع الروايات و الرواة كما رأى الشاطبي في ردّه على ابن مالك.[7]

لكنَّه لم يكتفِ بشاهد الحديث النبوي بل كان يعـــضِّ ده بالأحاديـــث النبويـــة الأخرى، أو بالآيات القرآنية وبكلام العرب نثره ونظمه، فقد كان موقف ابن مالـــك من الاعتداد بالشاهد اللغوي في تعضيد شاهد الحديث النبوي واضحاً ؛ لأنـــه اتَّ بـــع منهج النحاة في ذكر القاعدة النحوية ثم تعضيدها بالشواهد الفصيحة ، وكأنَّـــه يبنـــي

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص159.

(2) سورة البقرة، الآية71.

(3) سورة النساء، الآية78.

(4) سورة التوبة، الآية117

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص160.

(6) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص310.

(7) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص6.

قواعد نحوية جديدة بالطريقة نفسها التي اتّبعها النحاة، لكنَّه آثر الولوج إلى شاهد الحديث الشريف واستنبط القواعد النحوية منه ، ثم انطلق إلى الشواهد الفصيحة ليأخذ منها ما يعضد شاهد الحديث الشريف الذي أثبته ويؤكِّد صحّة قواعده النحوية الجديدةمحاوراً علماء النحو والصرف إمّا موافقاً لهم أو مخالفاً لهم دون أن يتحيّز في ذلك إلى عالمٍ بعينه أو اتجاهاً بعينة.

وسنتبين ذلك من خلال الوقوف على بعض القضايا التي خالف بها النحاة وبعض القضايا التي وافق بها النحاة.

1.4 ما خالف فيه ابن مالك النحاة

لا لامشَّكّ فيه أنّ ابن مالك لم يقصد مخالفة النحاة في أثناء عرضه للمادة اللغويّة أو موافقة النحاة في الكثير من القضايا . وإنّما كان يهدف إلى استخلاص قواعد نحويّة لم تكن مألوفة لدى النحاة من خلال الوقوف على بعض المُشْكل في الأحاديث النبوية الواردة في صحيح البخاري، إذاً فغاية المؤلف هي إقرار مسائل لم يتسنَّ له أن يضمَّ أكثرها إلى أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي، بالإضافة إلى تصدِّي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محلَّ خلاف بين النحاة، وأنّه رغبَ في أن يسدَّ خللاً رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب، أو طراحوا كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبة، فلم يكن له بدٌّ من تصحيح ما ذهبوا إليه.[1]

لذلك نراه يخالف سيبويه في بعض المسائل ويوافقه في مسائل أخرى ، وتارة يذهب مذهب البصريين وأخرى مذهب الكوفيين، لأنَّ الغاية عنده لم تكن الوقوف في اتجاه دون الآخر، وإنَّما غايته الوقوف على بعض المسائل والشواهد من خلال إثبات نصّ الحديث وتعيين محلِّ الإشكال فيه ثم توجيه إعرابه وتعضيده بالشواهد الفصيحة. ومن الأمثلة على ذلك:

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص11.

1.1.4 وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

فقد ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى. واحتجَّ لقوالنبي صلى الله عليه وسلّم : (من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما قدم من ذنبه) [1].

وقول عائشأم المؤمنين رضي الله عنها : (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقَّ) [2]

يقول ابن مالك :تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء " [3]

ثم يُقدِّم ابن مالك العديد من الشواهد الشعرية والآيات القرآنية التي تؤيد ما ذهب إليه. فلذلك نراه يخالف النحاة من خلال الوقوف على الشواهد الفصيحة التي تعضد شاهد الحديث النبوي.

2.1.4 استعمال " حوَّل" بمعنى "صيّر"

أجاز ابن مالك استعمال "حوّل" بمعنى "صيّر" واحتجّ بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ما أحبّ أنّه يحوّل لي ذهباً"[4].

يقول: "تضمن هذا الحديث استعمال "حوّل" بمعنى "صيّر" وعاملة عملها، وهو استعمال خفي على أكثر النحويين . والموضع الذي يليقُ أن يذكر فيه باب "ظنّ" وأخواتها، لأنها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر"[5].

---

(1) صحيح البخاري ج1، ص6. الإيمان، باب25، حديث رقم35.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص182. أحاديث الأنبياء، باب19،حديث رقم3384.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص67.

(4) صحيح البخاري، ج3، ص144. الاستقراض، باب3، حديث رقم2388.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص125.

فقد حملها ابن مالك على " صيّر" ؛ لأنَّها تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر، ثم حملها على "صار" ؛ لأنَّ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وفسّر ذلك من خلال الوقوف على الشواهد الفصيحة التي جاء بها لتعضيد شاهد الحديث النبوي.

2.4 ما وافق فيه ابن مالك النحاة

ذهب ابن مالك مذهب بعض النحاة في بعض المسائل النحويّة ، مما يدلّ على سعة اطّلاعه على مذاهب النحاة وآرائهم في كل المسائل النحويّة، لكنّه لم يكتف بعرض آرائهم، بل زاد عليها وفسّرها بما يراه مناسباً مقدماً الشواهد اللغوية التي تؤيد مذهبه، نحو:-

1.2.4 ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا"

أجاز ابن مالك ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا". محتجًّا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "يا عائشة،لولا قومك حديثو عهد بكفرٍ لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين"[1].

يقول ابن مالك : "تضمَّن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" أعنى قوله لو"لا قومك حديثو عهد بكفرٍ "وهو ماخَّفي على النحويين إلا الرّماني وابن الشجري وقد يسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه"[2].

فقد ذهب ابن مالك مذهب الرّ ماني وابن الشجري، لكنَّ ه لم يكتف بعرض آرائهمبل زاد على ذلك بقوله : " إنَّ المبتدأ المذكور بعد "لولا "على ثلاثة أضرب : مخبر عنه بكون غير مقيّد ، ومخبر عنه بكون مقيّد لا يدرك معناه عند حذفه، ومخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه . [3] ثم يقدِّم ابن مالك الشواهد اللغوية الفصيحة التي تؤيد ما يذهب إليه.

---

(1) انظر: مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص171، الحج، باب69، حديث رقم3308 ويروي "حديثُ عهد بكفرٍ" انظر صحيح البخاري، ج1، ص42-43.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص120.

(3) انظر: المصدر نفسه، ص120.

2.2.4 العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجارِّ

ذهب ابن مالك إلى جواز العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجارِّ ، واحتجّ بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إنَّما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً ".[1]

يقول ابن مالك : " تضمَّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرِّ بغير إعادة الجارِّ وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرباً والأخفش ، والجواز أصحّ من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحَّة استعماله نثراً ونظماً" [2]

وبهذا يكون ابن مالك قد ذهب مذهب الكوفيين [3]، لكنّه لم يكتفِ بآرائهم وشواهدهم، فذهب إلى تضعيف حجة البصريين والرّد عليهم من خلال الشواهد الفصيحة والحجج البيّنة الصريحة.

ومن هنا لم يكن منهج ابن مالك التحيّز إلى نحاة بعينهم. لكنَّه كان يعرض آرائهم ويناقشها ثم يتّبع الرأي المناسب ، ويقدِّ الحجج والبراهين المُ دعَّمة بالشواهد الفصيحة.

وأخيراً فإن ابن مالك لم يعتد بالحديث النبوي فقط ، بل عمد إلى تعضيد شاهد الحديث بالشواهد اللغوية الفصيحة من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وكلام العرب الفصحاء نثره ونظمه.

فقد وقع الاحتجاج بالحديث عند النحاة الأوائل على قلّة واستمرَّ النحاة في الإكثار منه بمرور الزمن حتى بلغ الاحتجاج به غايته عند السهيلي وابن مالك ، حيث عادا إليه واستقرآه وأخرجا ما فيه من شواهد أضافت قواعد جديدة إلى ما لدى النحاة السابقين أو أثبتت وجود بعض ما منعوه ، أو نفوا وقوعه في اللغة، أو لم يسمعوا باستعماله، فجاء الحديث مثبتاً لذلك، فاستدركوا كل ذلك على النحاة السابقين معتمدين عليه، وكذا ما جاء في الشعر من أصول وقواعد لم يسمع ورودها في

---

(1) صحيح البخاري، ج3، ص112. فضائل القرآن، باب 17،حديث رقم5021.

(2) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص107.

(3) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة65، ج2، ص462.

النثرفلمّا وجدوها في الحديث أجـ ازوا وقوعها في الشعر والنثر، وجعلوها قواعـد قياسية فيهما.

وهكذا نجد الحديث قد أصبح عند النحاة المتأخرين مصدراً مهماً من مصادر اللغة لإثبات قواعد النحو والصرف بعد القرآن الكريم مكملا بالشعر والنثر الواردين عن العرب.[1]

لكن النحاة المتأخرين لم يقفوا عند شاه د الحديث النبوي فقط ،بـل عـضدَّ دوه بالشواهد اللغوية الفصيحة باحثين في القرآن الكريم والشعر العربي والنثر ما يعضّد شاهد الحديث الشريف.

لذلك نجد ابن مالك يثبت نصّ الحديث الشريف ثم يستخلص القاعدة النحويّـة منه ثم يعرض آراء العلماء في ذلك ثم يعضده بالشواهد الفصيحة التي تؤيد ما يذهب إليه دون الاكتفاء بنصّ الحديث الشريف.

لذلك بلغ ما احتجَّبه من القرآن الكريم مـ ئة واثنتين وعشرين آية ، منها خمس عشرة آية مكررة، وهو يأخذ بظاهرها ولا يؤثر التأويل . أمَّا القراءات القرآنية فقـد اعتمد عليها بكثرة، إذ بلغ احتجاجه بها في خمسـ ة وأربعين موضعاً، وصرَّ ح بأسماء أصحابها في أربعين موضعاً ، وكذا الشعر فقد بلغ ما ذكـره فـي الكتـاب مـائتين وعشرين شاهداً، كان يستشهد أحياناً على المسألة الواحدة بأبيا ت عـدّة كـي يؤكـد صحة ما ذهب إليه[2].

(1) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص398.

(2) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص21-27.

3.4 الخاتمـــة:

تنبع أهميّة هذه الدِّراسة من أنّ كتاب "شواهد التَّوضيح والتَّـــصحيح لمـــشكلات الجامع الصحيح"لابن مالك يُعدُّ ميداناً واسعاً للدّراسات والبحوث اللغويّة المتنوِّعـــة ، وأنّ لغة الحديث يجب أن تحـ ظى بالاهتمام من قبل الدَّارسين لمعرفة تراكيبه وأساليبه المختلفة.

فالحديث هو المصدر الثاني من مصادر التَّشريع ،بعد القرآن الكريم، وهو مـــا جاء على لسان أفصح الفصحاء سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلّم-.

لذلك كان من البداهة أن يتقدّم الحديث النبوي سائر كلام العرب ، إذ لا يوجد بعد القرآن الكريم بيانٌ أبلغ من الكلام النَّبوي ولكن ذلك لم يكـــن ؛ بـــسبب انـــصراف اللغويين والنحويين لرواية الشعر، فلم يبق عندهم لرواية الحديث محلٌ.

لكنَّ ابن مالك شكّلَ منعطفا في تاريخ الدِّراسات اللغويّة ، حين أكثر من الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشريف والاعتماد عليه في استنباط قواعد جديدة اســـتدركها علـــى النحاة البصريين والكوفيين.

وقد توصّلت الدِّراسة إلى النتائج التالية:

1. إنّ لكتاب "شواهد التَّوضيح"لابن مالك قيمة فريدة في الدِّراسات اللغويّة ؛ لأنّه أوَّل كتاب يختصُّ بالحديث النَّبوي الشريف من الوجهة النحويّة ، فقد جعل ابن مالك احتجاجه بالحديث النَّبوي محور انطلاقه إلى بحوث ومـــسائل لغويّـــة جديدة ومناقشة مسائل كانت في الغالب محلّ خلاف بين النحاة ، فرغـــب أن يسدّ خللاً في مناهج الذين لم يستقرئوا الكلام العربي كما يجب.
2. إنّ ابن مالك في كتابه "شواهد التَّوضيح" وجّه أحاديث وردت فـــي صـــحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعة ، وإنّه قد استقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث فيها مُشْكل لغوي ثم استنبط منها قواعد جديدة.
3. إنّ ابن مالك من أوائل النحاة الذين احتجُّوا بالحـــديث الـــشريف فلـــم يكـــن احتجاجه به عارضاً وإنّما أجاز الاحتجاج بالحديث الشريف احتجاجاً مطلقـــاً بوصفه المصدر الثاني من مصادر اللغة.

4. أثبت ابن مالك من خلال الحديث الشريف قواعد لم يقل بها السابقون ولم يُجيزوها، أو أجازوها في الشعر دون النثر ، أو بناء على ما ورد في إحدى لغات العرب.
5. اعتمد ابن مالك في تعضيد شاهد الحديث النبوي على الشواهد الفصيحة كالقرآن، والقراءات القرآنيّة، وكلام العرب نثره ونظمه ، فلم يكتف ابن مالك بالحديث الشريففقط لإثبات صحّة ما ذهب إليه ، وإنّما عضّده بالشّواهد الفصيحة.
6. أكثر ابن مالك من الشَّواهد المختلفة من القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية، وكلام العرب نثره ونظمه كثرة مطلقة في تعضيد شاهد الحديث النّبوي عند الاحتجاج به على مسألة ما.
7. لم يتحيَّز ابن مالك إلى نحويٍّ بعينه أو إلى مذهب دون الآخر ، فقد كان يخالف البصريين تارة ويوافقهم أخرى وكان يذهب مذهب سيبويه تارة ، ويخالفه أخرى.

المراجع

إبراهيم، محسن. (د.ت).**الأدوات النحوية المختصة** ، ط1، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية.

الأخفشأبو الحسن سعيد بن مسعدة . (1990). **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط1.

الأزهري، خالد (د.ت). **تهذيب اللغة**،تحقيق عبد السَّلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الأشمونيأبو الحسن علي بن محمد بن عيسى . (د.ت). **شرح ألفية ابن مالك "بحاشية الصبان"**، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت). **ديوان الأعشى**، (د.ط)، دار صادر، بيروت.

امرؤ القيسأبو وهب بن حجر الكندي . (1989).**ديوان امرئ القيس** ، تحقيق حنا الفاخوري، ط1، دار الجيل، بيروت.

ابن الأنباري،كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (د.ت).**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، دار الفكر، بيروت.

ابن الأنباريكمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد . (د.ت).**لمع الأدلة** ، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2.

الأندلسيأبو حيّان محمد بن يوسف . (د.ت). **البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط2.

الأنصاري،ابن هشام . (د.ت)**مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

الأنصاري، حسان بن ثابت (د.ت)**ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، تحقيق سيد حنفي حسنين، ط1، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الباهلي،عمرو بن أحمر . (د.ت). **ديوان عمرو الباهلي**تحقيق حسين عطوان ، ط1، دمشق.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن إسماعيل . (1957). **صحيح البخاري** ، مطبعة البابي الحلبي، (د.ط)، بيروت.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر . (1979). **خزانة الأدب ولب لباب العرب** ، تحقيق عبدالسَّلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة.

تأبط شراً. (1973). **ديوان تأبط شراً** تحقيق سلمان داود ،وجبار جاسم ، ط1، النجف.

الترمذي، محمد بن سعيد . (د.ت). **سنن الترمذي** تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى . (1956م). مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون، ط 2، مصر.

جرير، بن عطية . (د.ت). **ديوان جرير** تحقيق سعيد الصّاوي ، ط1، المكتبة التجارية، القاهرة.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد . (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمد الضباع، دار الفكر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان . (1986). **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار ، ط2، الهيئة المصرية للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1969). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** تحقيق علي ناصف وعبد الفتاح شبلي، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الحديثي، خديجة. (1981م). **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** ، الجمهوريّة العراقيّة، دار الرشيد.

ابن حنبل، أحمد. (د.ت). **المسند**، بيروت.

الخطيب، عبد اللطيف (2002م). معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة، ط 1، دمشق، ج1.

خليف، يوسف. (د.ت). **تسهيل الفوائد**، عالم الكتب، ط1، بيروت.

ذو الرّمة، غيلان بن عقبة. (1982). **ديوان ذي الرّمــة**، تحقيق عبدالقــدوس أبــو صالح، ط1، مؤسسة الإيمان،بيروت.

ابن أبي ربيعة،عمر بن أبي ربيعة. (1992).**ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيــق فايز محمد، ط1، دار الكتاب العربي.

رؤبة،رؤبة بن العجاج . (1980). **ديوان رؤبة**،تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفــاق الجديدة، ط2، بيروت.

الزبيدي،أبو بكر محمد بن حسن ،. (1968). **لحن العامة**،تحقيق عبدالعزيز مطر ، ط1، الكويت.

الزركشي،أبو عبد الله. (د.ت). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفــضل إبراهيم، ط1، دار المعرفة.

الزمخشري،محمد بن عمر . (د.ت). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويــل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان.

ابن زيد،عدي بن زيد . (1965)**ديوان عدي بن زيد** ،تحقيق محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية، ط1، بغداد.

السامرائي، إبراهيم. (د.ت). **المدارس النَّحوية**، جامعة بغداد، بيت الحكمة.

ابن السراج،أبو بكر . (1973). **الأصول**،تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، مطبعــة النعمان، النجف.

سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان . (د.ت). **الكتاب**،تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.

السُّيوطي، جلال الدين. (1996). **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السُّيوطي،جلال الدين . (1964)**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة.

الشاعر، حسن موسى. (1980). **النحاة والحديث النبوي**، ط1، دار الكتب العلميّة.

الطائي،أبو زبيد . (1967)**ديوان أبي زبيد الطائي** ،تحقيق نوري القيــسي ، ط1، بغداد.

الطائي،حاتم الطائي . (1969).**ديوان حاتم الطائي** تحقيق فوزي عطـــوي ، ط1، بيروت.

الطِّرماح،بن حكيم . (1968)**.ديوان الطِّرماح بن حكيم** تحقيق عزّة حـــسن ، ط1، دمشق.

عبابنة، يحيى. (2006). **تطوُّر المصطلح النحوي البصري مـــن ســـيبويه حتـــى الزمخشري**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.

عثمان،عبدالرؤوف محمد . (1992)**.مع الحديث النبـــوي والاحتجـــاج النحـــوي** ، جامعة الأزهر، ط1.

العسقلاني،ابن حجرشهاب الدين أبو الفضل أحمد . (1990). **فتح البـــاري لـــشرح صحيح البخاري**، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن عصفورأبو الحسن علي بن مؤمن . (د.ت)**.شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت.

ابن عقيل،بهاء الدين عبد الله. (1996)**.شرح ابن عقيل على ألفيّـــة ابـــن مالـــك** ، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، ط، دار إحياء التراث.

العكبري، عبدالواحد بن برهان. (1984). **شرح اللَّمع**،تحقيق فـــائز فـــارس ، ط1، الكويت.

علامة، طلال. (1992)**نشأة النحو العربي في مدرستي البـــصرة والكوفـــة** ، دار الفكر اللبناني، بيروت.

علوان، عبدالجبار (د.ت). **الشواهد والاستشهاد في النحو**، عالم الكتب، بيروت.

أبو عودة،عودة خليل . (1990). **بناء الجملة في الحديث الشريف في الصحيحين** ، عمان.

عوض،سامي عوض . (1993)**.المفصل في علمي النحو والصرف** ، منـــشورات جامعة تشرين، سوريا، ط1.

العينيبدر الدين محمود بن أحمد . (د.ت). **المقاصد النحوية في شـــرح شـــواهد شروح الألفية**، دار صادر، ط1، بيروت.

الفرّاأبو زكريا بن يحيى بن زياد . (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار، ط1.

القسطلانيشهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد . (1904). **إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري**، مطبعة بولاق، ط7.

القطامي، القطامي. (1960). **ديوان القطامي**، تحقيق إبراهيم السامرائي و أحمد مطلوب، ط1، بيروت.

ابن مالك جمال الدين محمد بن محمد . (1985). **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ،تحقيق طه محسن ، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد.

المبرّدأبو العباس محمد بن يزيد . (1399هـ). **المقتضب**،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط1، القاهرة.

محمد الخضر،محمد الخضر حسين . (1971)**دراسات في العربية وتاريخها** ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط2.

المخزومي،مهدي المخزومي . (1958). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة البابي الحلبي، ط2، مصر.

المرادي،ابن أمّ قاسم . (1973). **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، ط1، حلب.

مسلم،ابن الحجاج . (1955). **صحيح مسلم**،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، القاهرة.

المعري، ابو العلاء (1965)، ديوان سقط الزند، بيروت.

ابن معمر،جميل بثينة . (1992). **ديوان جميل بثينة**،تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت.

المقري، التلمساني. (1949)**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، القاهرة.

أبو المكارم، علي. (1973). **أصول التَّفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبيّة.

مكرم، عبدالعالسالم وأحمد مختار عمر . (1982).**معجم القراءات القرآنية** ، ط1، جامعة الكويت.

المؤدب، ابن المؤدب. (د.ت). **دقائق التَّصريف**، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة.

النَّحاس، أبو جعفر . (1977). **إعراب القرآن**تحقيق زهير غـــازي زاهـــر ، ط1، بغداد.

نخلة ، محمود نخلة. (د.ت). **أصول النحو العربي**، ط1، القاهرة.

الهذلي،أبو ذؤيب الهذلي . (د.ت). **ديوان الهذلين**دار الكتـــب المـــصرية ، ط1، القاهرة.

هارون، عبدالسَّلام محمد. (1972)**معجم شواهد العربية** ،مكتبة الخـــانجي ، ط2، القاهرة.

يعقوب، إميل بديع، (1992)**المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية** ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين. (د.ت). **شرح المفصل**، ط1، عالم الكتب، بيروت.

السـيرة الذاتيّـة

الاسم: باسم مفضي عودة المعايطة

الكلية: الآداب.

التخصص: اللغة العربية – دراسات لغوية-

السنة: 2010م.

الهاتف: 00962776388491

البريد الإلكتروني: bassim_maiatah@yahoo.com

العنوان البريدي: الكرك - بتير